عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية في الضفة الغربية 2002-2012

وفاء أحمد محمود أبوجباره

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1434هـ / 2013 م

دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية في الضفة الغربية 2002-2012

إعداد:

وفاء احمد محمود أبو جباره

بكالوريوس اجتماعيات – جامعة القدس المفتوحة

اشراف : د .نايف جراد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية البشرية وبناء المؤسسات من معهد التنمية الريفية المستدامة – كلية الدراسات العليا – جامعة القدس

1434هـ /2013م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج التنمية الريفية المستدامة

إجازة الرسالة

دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية في الضفة الغربية 2002-2012

إعداد : وفاء أحمد محمود ابو جباره
الرقم الجامعي: 21011836

المشرف: د. نايف جراد

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2013/5/26 من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: د. نايف جراد ..... التوقيع .....
2- ممتحنا داخليا: د. امنه بدران ..... التوقيع .....
3- ممتحنا خارجيا: د. عبد الرحمن الحاج..... التوقيع .....

القدس _ فلسطين

1434هـ /2013م

الإهداء

أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع إلى:
أولئك السائرين بنور المقاومة فكرة حية، وخيارا شعبيا جماهيريا تقف تحت مظلته أطياف المجتمع شبابا حالمين بغد أفضل ويستحقونه، وأطفالا يضج الوطن بضحكاتهم وصخب حضورهم العفوي في أروقتهم البريئة، ونساء يرسمن الوطن وشاحا حريريا يطرزنه بالأمل و يسرقن من خيوطه طعم المرار.

إلى الذين مروا في دفتر الوطن عطرا ترك أثره في تاريخنا، فظلوا النور الذي نهتدي به في كل محفل، ونتحدث باسم خيارهم الحر لوطن حدوده قلوبنا، وفي مدى حدود تتسع لتطلعاتنا واستشراقنا لمستقبل أفضل أسجل هذا العمل المتواضع في صفحات نضالكم الدائب.

وفاء أبو جبارة

إقرار

أقر أنا مقدم هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة إلا ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد ، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا في أي جامعة أو معهد أخر .

التوقيع.....

وفاء أحمد محمود أبو جبارة

التاريخ.....

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر والتقدير والامتنان إلى د. نايف جراد الذي كان لتوجيهاته وملاحظته الدور الكبير في القدرة على إنهاء هذه الدراسة .

كما أتقدم بالشكر والتقدير من السيد جمال جمعة منسق الحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان في الضفة الغربية.

كذلك أتقدم بالشكر والتقدير من أعضاء لجنة المناقشة الدكتور عبد الرحمن الحاج والدكتورة آمنة بدران على ما قدموه من ملاحظات أثرت العمل وأخرجته بصورته النهائية.

تعريفات

المقاومة المدنية : المقاومة التي تقوم على استخدام تقنيات ووسائل تهدف إلى شل قدرة الخصم ومواجهة سلطته وأهدافه من خلال استخدام سلطة رديفة بأشكال لاعنفية (خلف، 1988).

المقاومة الشعبية : الوقوف ضد الاعتداء والمعتدي وتكون مفتوحة لطرد المعتدي أو مقاومته مقاومة سرية أو سلبية عن طريق الإضراب وعدم التعاون والمقاطعة (المعجم السياسي، 2006).

التعريف الإجرائي للمقاومة الشعبية : طريقة من شأنها أن يجعل كل فرد مقاوم تبعا لموقعه، وبذلك تكون الخيارات أوسع لممارسة المقاومة وتحقيق أهدافها من خلال استثمار كافة شرائح المجتمع في الفعل المقاوم .

التنمية السياسية : عملية تغيير اجتماعي له العديد من الجوانب، يهدف إلى الوصول لمستوى الدول الصناعية من حيث التعددية والماركة الانتخابية والمنافسة السياسية وترسيخ مفاهيم الوطنية والولاء للدولة القومية (عارف،1981).

التعريف الإجرائي للتنمية السياسية : العملية التي تهدف إلى إحداث تغيير في مناحي الحياة السياسية عبر تعزيز الديمقراطية من خلال مشاركة واسعة للجماهير وتعزيز الحريات و تمتع المواطنين بحقوقهم السياسية والإنسانية وتأثيرهم في صناعة القرار، مما ينتج عنه شرعية للسلطة القائمة .

اللاعنف : وسيلة للنضال تعتمد على الأساليب السلمية التي لا تلحق الأذى وبالآخرين، ويعتمد على عناصر القوة المتاحة لتحقيق أهدافه مثل جذب المجتمع الدولي عن طريق الدعوة إلى السلام (عوض،1981).

المؤسسات الأهلية : تشكل قطاعا عريضا من المنظمات التي لا تستهدف الربح وتعمل طوعيا في مجالات خدمية إنسانية اجتماعية تنموية أو تربوية، وقد

تعددت وتنوعت نشاطات وبرامج المنظمات الأهلية وفقا للتطورات والتغيرات التي تطرأ على الساحة الفلسطينية (موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، 2008).

الدور : مفهوم حركي يرتبط بالسلوك ولا يتم بشكل عفوي، أي أن له هدف معين ووليد التفكير والتدبير، وهو طابع حركي إنمائي يرتبط بالقدرة على معالجة القضايا الجديدة المتولدة عن الحركة، وقد يكون الدور إلزاميا أو اختياريا أو فرديا أو جماعيا (عمر،1991).

جدار الضم والتوسع : حاجز طويل تبنية إسرائيل في الضفة الغربية قرب الخط الأخضر، لمنع دخول الفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة عام 1948، بدأ بناء الجدار عام 2002، يجري تعديلات على مسار الجدار، ويلاحظ وجود زيادة في طول الجدار مع كل تعديل، ويؤثر الجدار بشكل سلبي على الفلسطينيين من الناحية الاقتصادية والتعليمية والزراعية والبيئية (الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري، 2009).

المقاطعة : وسيلة الضغط الجماعي تتبع تعبيرا عن السخط وطلبا للتعبير عن أمر معين أو عقوبة لارتكاب فعل ما، وتكون المقاطعة سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا (المعجم السياسي،2006).

اتفاقية أوسلو : الاتفاق الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات مباشرة وسرية، جمعت ممثلي الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير في العاصمة النرويجية أوسلو وتحتوي هذه الاتفاقية على الرسائل المتبادلة بين عرفات ورابين ويوهان هولست وزير خارجية النرويج ووثائق إعلان المبادىء الفلسطينية الإسرائيلية بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية والانتقالية وكانت في 13 أيلول 1993 (موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، 2008) .

حملة مقاطعة إسرائيل (BDS) : استوحت الحملة فكرتها من نضال الشعب الفلسطيني والتجارب العالمية في النضال خاصة في جنوب إفريقيا، وتسعى الحملة لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها وعزل إسرائيل في شتى المجالات و(BDS) اختصار للكلمات التالية Boycott, Divestment and Sanctions (اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، 2012).

الانتفاضة : الرفض والتمرد الذي تمارسه القوى المظلومة والمقموعة ضد القوى المسيطرة يهدف إلى التحرر، وهي ظاهرة فلسطينية ديمقراطية شعبية ونتاج تحركات نضالية ترتبط بالتحرك الجماهيري الشامل خاصة لارتباطها بقوى مدنية غير مسلحة (موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، 2008)

القيادة الوطنية الموحدة : الإطار القيادي الذي شكلته القوى السياسية الفلسطينية خلال الانتفاضة الأولى عام 1987 وكان يضم جميع الفصائل الموجودة على الساحة الفلسطينية آنذاك، واختصارها "قاوم"، وأخذت على عاتقها توجيه نداءات وإصدار بيانات تحدد فعاليات الانتفاضة، وكذلك تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتشكيل لجان شعبية لتنظيم حياة السكان خلال الانتفاضة، ومارست " قاوم" عدة أدوار في الساحة الفلسطينية بالإضافة إلى الدور السياسي (حطاب،1989).

العصيان المدني : انتهاك مدني سلمي لقوانين معينة، أو أوامر وإجراءات لقوانين معينة أو أوامر أو إجراءات أو مراسيم أو أوامر عسكرية، وهذه القوانين بطبيعتها تعتبر لا أخلاقية وغير منطقية وظالمة أحيانا، ما لم يتم معارضة قوانين تضعها جهة تنظيمية أو محايدة أخلاقيا بحيث يرمز مثل هذا الاعتراض إلى معارضة أوسع السياسات الحكومية (شارب،1986) .

عدم التعاون : أحد أساليب العمل اللاعنيف، ويشمل على وقف التعاون الاجتماعي

والاقتصادي والسياسي مع شخص أو مؤسسة أيضا أو نظام حكم معين(شارب،1986).

المنطقة (أ) : المناطق التي تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة (أمنيًا وإداريًا) بنسبة 18% من مساحة الضفة الغربية الإجمالية (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،2011).

المنطقة (ب) : المناطق التي تقع فيها المسؤولية عن النظام العام على عاتق السلطة الفلسطينية، وتبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية، وتبلغ مساحتها 1,035، أي ما نسبته 18.3% من مساحة الضفة الغربية الإجمالية (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،2011).

المنطقة (ج) : المناطق التي تقع خارج حدود المنطقة أ و ب ستنتقل تدريجيا إلى السلطة الفلسطينية باستثناء القضايا التي يجري التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم، وتشكل 61% من المساحة الكلية للضفة الغربية(الأمم المتحدة ،2011).

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي تؤديه المقاومة الشعبية في التنمية السياسة في الضفة الغربية، وما يرتبط بذلك من إحياء وتعزيز الدور القيادي للجماهير، وتأثيره في تعزيز المشاركة السياسية ورفع مستوى الوعي السياسي وتعزيز الصمود. كما هدفت إلى معرفة مدى قبول المقاومة الشعبية كشكل نضالي مقترح في هذه المرحلة.

وقد أجريت خلال الفترة الواقعة من نيسان- كانون أول 2012، تمثل مجتمع الدراسة بالسكان القاطنين في الضفة الغربية، وممن شاركوا في فعاليات المقاومة الشعبية خلال فترة الدراسة خاصة في المناطق التي تتعرض لبناء جدار الضم والتوسع ومصادرة أراضيها لتوسيع المستوطنات.

تكمن أهمية الدراسة كونها تتناول مفهوما محوريا جوهريا بات يشكل مرفأ هاما للقضية الفلسطينية، بالإضافة أنها من أولى المحاولات في دراسة أثر المقاومة الشعبية على التنمية السياسية ودورها في تعزيز المشاركة. وتتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في النتائج التي من الممكن أن تصبح مرجعا لأصحاب القرار.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي_التحليلي لإنجاز الدراسة وتحقيق الأهداف، وقامت بجمع بيانات الدراسة واختبار الفرضيات بالاستناد إلى المعلومات التي جمعها بواسطة الاستبانة واختبار صحة الفرضيات بواسطة برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) ، ثم عرض النتائج على شكل جداول وأشكال بيانية. كما قامت الباحثة بإجراء مقابلات مع عدد من العاملين والناشطين في مجال الدراسة للوقوف على آرائهم وتوجهاتهم .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المقاومة الشعبية تؤدي دورا هاما ومحوريا في تدعيم التنمية السياسية الفلسطينية في الضفة الغربية، وذلك من خلال تعزيزها المشاركة السياسية ورفع الوعي السياسي للمشاركين فيها الذي يساند قيم الديمقراطية والتعبير عن الرأي والتأثير في صنع القرار. كما أنها تقوي الشعور بالانتماء للأرض وتعزيز صمود المواطن لمواجهة الاحتلال، وهي تحقق وحدة وطنية ميدانية تضغط على القوى السياسية.

أما عن أشكال النضال، فأظهرت نتائج الدراسة أن المقاومة الشعبية هي الشكل النضالي المناسب للفلسطينيين في هذه المرحلة بناء على الظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية .

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الدعم الحكومي للمقاومة الشعبية ضد بناء الجدار والاستيطان لم يعمل على تطورها، وكان له أثارا سلبية عليها.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات تمثلت بضرورة إجراء عملية تقييم شاملة للجان الشعبية، وتحديد نقاط القوة والضعف في عملها، من أجل تحديد الهدف الذي تسعى لتحقيقه، كما أوصت الدراسة بضرورة بلورة إستراتيجية شاملة للقوى السياسية تتضمن المقاومة بأشكالها واختيار الشكل الملائم للمرحلة التي تمر بها فلسطين، ودعوة الجماهير لتبني المقاومة الشعبية لتصبح نهج حياة، وجعل كل مواطن قوة فعالة في جعل مشروع الاحتلال مشروعا خاسرا، وخاصة عن طريق تعميم المقاطعة الشاملة والرسمية للبضائع الإسرائيلية.

" The Role of the popular resistance in political development of the west Bank 2002-2012".

Student: Wafa Abu-jabara

Supervisor: Dr. Naïf Jarrad

Abstract

It Has been conducted over a period of time from April to December 2012. It represents the civilians of the west bank who participated in the popular resistance activities in the areas that face the Apartheid wall and from land confiscation for settlement expansion during the target period of time.

The objectives of this study are: to describe the role of popular resistance in West Bank, analyze how it relates to enhancing the leading role of masses, show its impact on promoting the political awareness and to figure out, and to what extent the popular resistance is accepted as a form of struggle during the target period of time.

The importance f this study emerges from the importance of its subject in the Palestinian cause, also, it is among the early papers that focus on the popular resistance in enhancing the political participation. Moreover, its statistical results might become a reference for decision makers.

The descriptive-qualitative approach has been adopted to achieve the objectives. Questionnaire was constructed to collect data. It was distributed on the reprehensive sample. The statistical program (SPSS) was used to analyses the collected data and the results were interpreted in to tables and charts. Beside, the researcher interviewed random sample of the target group to investigate their opinions and attitudes.

The results showed that the popular resistance plays a central role in reinforcing the political development in west Bank through enhancing the political participation. It also strengthen the civilian loyalty and unity against occupation which push the political force to take action.

In addition, the results showed that Palestinian consider the popular resistance the most suitable form of struggle during this stage. On the other hand, the result showed the governmental support did not improve popular resistance; on the contrary, it had a negative effect on it.

The study came up with a group of recommendations summarized in: the popular committee need for a comprehensive evaluation in order to redefine and figure out the weaknesses, so it will be ready to develop a comprehensive strategy op political struggle using all forms of resistance focusing on the most suitable forms, then, to call the masses to consider popular resistance as a way of life which will turn every citizen in to an efficient factor to frustrate the occupation strategies, through generalizing the official and popular boycott for the Israeli products.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

يسترعي الباحث في الشأن الكفاحي الفلسطيني ظواهر كثيرة، وأهمها في الآونة الأخيرة ظاهرة المقاومة الشعبية، التي تتوسع مفاعيلها ومبادراتها، وآخرها الإبداع الشعبي في الرد على الأمر الواقع الإحتلالي الإستيطاني الإسرائيلي، بإقامة قرى فلسطينية كقرية باب الشمس وباب الكرامة وكسر القيد.

إن مفهوم المقاومة على اختلاف أشكالها ليس حديث الظهور على الساحة الدولية؛ فقد وجدت هذه الظاهرة منذ القدم بأشكال مختلفة (أردنت،(ب.ت)).

تكمن فكرة المقاومة لدى الشعوب في إرادة التغيير وكذلك في الحاجة إلى تقرير المصير بشكل حر دون تدخل خارجي. وقد كفلت الشرائع السماوية حق الشعوب في المقاومة فقد ورد في القرآن الكريم آيات تحث على الجهاد والمقاومة "أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا" (سورة الحج، رقم 22/ 39_40)، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تصدر حق الإنسان في الحياة كافة الحقوق؛ وتحقيقا لهذا الهدف فإن الاعتداء على الإنسان سبب يستوجب من المعتدى عليه اتخاذ الطرق الكفيلة للحفاظ على حقه في الحياة (خضر،(ب.ت)).

وتقر قواعد القانون الدولي حق الخاضعين لسلطات الاحتلال مقاومته و كفاحه بشتى الوسائل. ومنحت رجال المقاومة صفة المقاتل القانوني واعتبرت من يقع في يد العدو أسير حرب وهذا ما أكدته اتفاقية جنيف الثانية عام 1949 (شعبان،1989).

تم إقرار شرعية كفاح الشعوب في سبيل التحرر من السيطرة الاستعمارية والأجنبية بكافة الوسائل المتاحة بما في ذلك الكفاح المسلح، ففي إعلان استقلال البلدان والشعوب المستعمرة 1960 صدرت توصية رقم 1514 وجاء فيها أن خضوع الشعوب للاستبداد الأجنبي أو سيطرته واستغلاله يعتبر إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية، ويتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة ويهدد قضية السلام والتعاون الدولي. وقد تم التأكيد على هذا الحق خلال اجتماع الجمعية العمومية بتاريخ 14-12-1974 في الجلسة رقم (2319) (قبعة،2008).

وفي محاولة الشعوب التخلص من الاحتلال والاضطهاد، تنتهج أساليب عديدة للنضال وتعتبر المقاومة الشعبية شكلا من أشكال النضال اللاعنفي، في حال اعتمدت على الوسائل اللاعنفية كالاعتصام والإضراب والعصيان المدني والمقاطعة. وقد انتهجت مجموعة من الدول هذا الأسلوب وحققت نجاحا من خلاله، سواء في مجال التخلص من الاستعمار كما هو الحال في ثورة الهند(غاندي) أو استرجاع حقوق مستلبة مثل ثورة لوثر كنج، وحديثا تونس و مصر.

لقد اختبر الشعب الفلسطيني العديد من أشكال النضال في معركته الدائبة للتخلص من الاحتلال، إلا أن العدو الذي يواجهه الفلسطيني ذو إستراتيجية خاصة تتيح له استخدام أي وسيلة للقضاء على الوجود الفلسطيني وتوطين اليهود وطمس معالم الهوية الفلسطينية. ولهذا فإن مقاومته أخذت تارة شكل الكفاح السلمي، وطورا شكل الكفاح المسلح، وذلك حسب شدة المواجهة ومتطلبات معاركها.

ومن أشكال النضال التي تم الحديث عنها سابقا التجارب الشعبية السلمية، وفي دراسة باسم التميمي أشار إلى ذلك مع تأكيده أن هذا الشكل لم يحظ بالاهتمام المطلوب من حيث التوثيق والإشارة إليه (التميمي،2007)، ففي عام 1936 كان الإضراب الفلسطيني الأقوى والأطول الذي استمر ستة أشهر، وهو بذلك شكل مثالا على هذا النهج (جبارة، 1998). وفي هذا الموضوع أشار جين شارب أن الشعب الفلسطيني في ذلك الوقت كان يستطيع استعمال ذلك النوع من الكفاح ورأى فيه أداة قوة واستطاع البقاء في تضامنه أثناء ذلك الوقت الطويل مع أن النتيجة لم تكن نجاحا عظيما (شارب،(ب.ت)).

وفي عام 1987 كانت الانتفاضة الفلسطينية بعد 20 عامٍ من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ولم تكن حدثا عشوائيا؛ بل خيارا جماهيريا تميز بمشاركة واسعة من السكان، مع وجود تنظيم شعبي من خلال القيادة الوطنية الموحدة. وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور الذي لعبته القوى الوطنية والتنظيمات آنذاك حيث عمل كل فصيل على حشد الجماهير وكذلك المساعدة في التنظيم

وأصبحت جزءا أساسيا من حياة السكان (التميمي، 2007) وقد حققت الانتفاضة الفلسطينية نتائج جلية للقضية الفلسطينية؛ حيث أعادت الاهتمام العربي والعالمي بالشأن الفلسطيني، مما أجبر الطرف الإسرائيلي البدء في مفاوضات مع الجانب الفلسطيني برعاية أمريكية، تمخضت هذه المفاوضات عن اتفاقية أوسلو وتشكيل السلطة الفلسطينية، وفي هذا المجال يمكن النظر إلى الجوانب التي تضمنتها المقاومة الشعبية من حيث مدى مشاركة الجماهير في فعاليتها وانخراطهم بالتنظيمات الأمر الذي يحمل في ثناياه أبعادا من التنمية السياسية.

وتابع الشعب الفلسطيني نضاله، ففي عام 2000 بدأت انتفاضة الأقصى بسبب فشل المفاوضات، وكانت زيارة شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي سابقا للمسجد الأقصى الشرارة التي سببت بدء الاحتجاجات والتظاهرات واندلاع الانتفاضة وخلال السنة الأولى من عمرها تمثلت الانتفاضة في فعاليات شعبية جماهيرية، وكان الرد الإسرائيلي شديدا فقد اتبع سياسة إغلاق المدن، ونشر الحواجز العسكرية بين مدن الضفة وقراها، والاقتحامات المتكررة للمدن وفرض حظر التجول لأيام متتالية، واستخدام أسلحة محظورة دوليا، بالإضافة إلى اتباع سياسة التصفية عن طريق ممارسة الاغتيالات بشكل ممنهج. وتمثل الرد الفلسطيني باستخدام الأسلحة المتوفرة لديه.

وفي عام 2002 بدأ بناء جدار الضم والتوسع، وتمثل الرد الفلسطيني على ذلك بمقاومة بناء الجدار من قبل الأهالي والمزارعين والمتضررين، وانطلقت المسيرات والمظاهرات بمشاركة المتضامنين المؤيدين للسلام ضد بناء الجدار ومصادرة الأراضي في العديد من القرى الفلسطينية (سهيل سلمان، نيسان 2012، اتصال شخصي)، وتعالت الأصوات التي تنادي بالمقاطعة لإسرائيل سواء مقاطعة اقتصادية أو ثقافية أو أكاديمية (جرادات،2011)، وبذلك أخذت المقاومة الشعبية تبرز كأحد الوسائل لمواجهة سياسية الاحتلال الإسرائيلي.

لا تنحصر المقاومة الشعبية في فئة معينة فقد قام الأسرى في سجون الاحتلال بدور في تعزيز المقاومة الشعبية، وذلك من خلال الإضراب عن الطعام للحصول على حقوقهم وتحسين ظروفهم في السجون. وبدا واضحا أن الأصوات تعلو للتوجه نحو المقاومة الشعبية من قبل فصائل العمل الوطني والإسلامي، ففي وثيقة الوفاق الوطني الصادرة عن الأسرى في أيار 2006 تم الإشارة بشكل واضح إلى ضرورة انتهاج المقاومة الشعبية.

تضم المقاومة الشعبية الجماهير كافة دون النظر إلى خلفياتهم الثقافية أو الاقتصادية، وبذلك تغطى شريحة واسعة من الشعب، وهذا الأمر يجعل هناك مجالا للتنشئة السياسية من خلال الانخراط في

التنظيمات الشعبية والسياسية، مما يمنح المواطن مجالا للمشاركة السياسية مثل حق الانتخاب أو البحث عن طرق جديدة في التعبير، واستخدام وسائل جديدة للضغط على أصحاب القرار، إن المعطيات السابقة هي إحدى طرق المقاومة الشعبية وفي ذات الوقت تحمل مضامين التنمية السياسية.

وتحتاج التنمية السياسية لتكون قابلة للاستدامة إلى تنشئة سياسية قائمة على غرس قيم الوطنية والولاء والانتماء واحترام حقوق الإنسان، ليتسنى بذلك إيجاد جيل متحرر من الشوائب والعنف والتعصب.

وقد قام عدد من الباحثين بدراسة المقاومة الفلسطينية في بعض أبعادها مثل سليمان قوس الذي أعد دراسة بعنوان "المقاومة والإرهاب" حيث أشار إلى الخيارات التي يمكن للشعب الفلسطيني خوضها في مقاومته للاحتلال الإسرائيلي ومن ضمن هذه الخيارات المقاومة اللاعنفية (قوس، 2006).

تأتي هذه الدراسة كمحاولة من الباحثة لتسليط الضوء على المقاومة الشعبية كنمط كفاحي من شأنه أن يحقق تنمية سياسية، ويحض الجماهير على المشاركة السياسية والاجتماعية، خاصة إثر بروز نجم الحراك الشعبي في عدد من الدول العربية، حيث أن التنمية السياسية تصب في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وكذلك تحاول هذه الدراسة البحث في المعيقات التي تحد من فعالية المقاومة الشعبية في الضفة الغربية، خاصة في ظل الأوضاع المتردية التي يشهدها المواطن الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي، و حالة الانقسام وفشل خطوات المصالحة.

2.1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في تشخيص وتحليل الدور الذي تلعبه المقاومة الشعبية في التنمية السياسية في فلسطين عامة، وفي الضفة الغربية بشكل خاص، وذلك لأن المقاومة الشعبية نمط كفاحي جديد يشير إلى فسح مجال واسع أمام رفع مستوى الوعي والتنظيم الشعبي وإلى تعزيز المشاركة السياسية ومسؤولية النظام السياسي والقوى السياسية في تعزيز التوجه إلى الديمقراطية، ونشر قيم الحداثة والانتقال من مفاهيم الولاء والانتماء والتعددية من النظرية إلى التطبيق. وهو مفهوم ديناميكي يتطلب مواءمة ذلك والتنظيم مع المتغيرات والبيئة المحيطة.

3.1 مبررات الدراسة

- الرغبة الذاتية للباحثة في التوصل إلى الدور الذي تؤديه المقاومة الشعبية في التنمية السياسية، وينبع هذا من إيمان عميق أن خيار المقاومة الشعبية ذو آثار إيجابية لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وتعريف العالم بها، وعملية تحديثية في أشكال المشاركة السياسية تكرس الديمقراطية الفلسطينية وتغير من نمط تفكير وسلوك القوى السياسية.
- التغييرات التي شهدها العالم والعالم العربي بالتحديد من حالة البحث عن وسائل جديدة للتغيير، وخروج الشعوب لتولي مهمة القيادة وللتعبير عن إرادتها القوية الجارفة؛ وارتباط ذلك بجدوى أشكال النضال وتأثيراتها على البنى السياسية والاجتماعية السائدة.
- ضرورة فهم التطورات المتسارعة للمشاركة الجماهيرية للفلسطينيين في الكفاح، والمنحى العام لتعزيز دور المقاومة الشعبية. والتعجيل بزوال الاحتلال المعيق الرئيسي للتنمية السياسية في فلسطين.

4.1 أهمية الدراسة

الأهمية العلمية: دراسة العلاقة التي تقوم بين المقاومة الشعبية والتنمية السياسية؛ إذ لا تتوافر دراسات سابقة تنصب في هذا المجال. وتأتي هذه الدراسة في محاولة لإيجاد خيارات جديدة لمواجهة الأحداث التي تشهدها الضفة الغربية، والتصدي للممارسات التي يقوم بها الاحتلال كالاستيطان ومصادرة الأراضي، وفرض الحواجز العسكرية والمعيقات في التنقل. كما تكشف عن آراء وتوجهات المشاركين والمعنيين من فئات اجتماعية وقوى سياسية،.الأمر الذي من شأنه توفير معطيات لترشيد الممارسة وتعزيز التنمية السياسية في فلسطين. وتلتفت هذه الدراسة إلى أساليب يمكن الاستفادة منها لمواجهة الأوضاع الداخلية على الساحة الفلسطينية من حالة الانقسام التي أصابت الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن خلال هذه الدراسة سيتم تقديم المقاومة الشعبية كطرح يمكن تبنيه من قبل شعب يرزح تحت نير الاحتلال، واعتماده كوسيلة لتحقيق مكاسب حقيقية لنضاله.

الأهمية التطبيقية: ومن الممكن أن تشكل هذه الدراسة مرجعا لأصحاب القرار؛ في حال تم التوجه إلى خيار المقاومة الشعبية بشكل ممنهج ومنظم ؛خاصة أنها تقوم على اعتبار المقاومة الشعبية رافدا للتنمية السياسية، ورافدا للحقل العلمي بتحليلات جديدة حول العمل الشعبي الجماهيري. وتنظر هذه

الدراسة إلى المقاومة الشعبية بكل صورها كعملية في تاريخ الشعوب تأتي نتاجا لمجموعة من التراكمات الكمية والنوعية.

أما بالنسبة للتنمية السياسية فهي تشكل إحدى ركائز التغيير للوصول إلى مجتمع يشارك أبناؤه في صناعة القرار، وتتحمل فيه القوى السياسية وأصحاب القرار مسؤوليتها تجاه الحركة الشعبية والوطنية.

الأهمية الزمنية: ضرورة وجدوى دراسة موضوع المقاومة الشعبية في هذه الفترة التاريخية بالتحديد التي تشهد تحولات عالمية نحو السير إلى التغيير بواسطة الأساليب اللاعنفية. وهذه الفترة فلسطينيا تشهد جدلا واسعا حول أشكال النضال الملائمة للضفة الغربية، مقابل المقاومة المسلحة، التي انكفأت في غزة بعد انقلاب حماس على السلطة، والتي عادت من جديد في العدوان الأخير على غزة عام 2012 لتثبت جدواها وقدرتها على الردع.

الأهمية المكانية: منذ بداية بناء جدار الضم والتوسع عام 2002 في الضفة الشرقية بدأت تحركات سلمية في شتى المناطق لوقف بنائه، وكذلك ظهرت مجموعات تضم نشطاء دوليين من دعاة السلام للوقوف إلى جانب الفلسطينيين في مقاومتهم لبناء الجدار، ومساندة حملات المقاطعة الاقتصادية.

وهنا تكمن أهمية البحث في دراسة فعالية هذا الخيار في الضفة الغربية التي تشهد تحركات واسعة من الجانب الإسرائيلي في توسيع المستوطنات، وتهويد القدس والاستمرار في بناء الجدار، وطمس المعالم الفلسطينية في المناطق الفلسطينية خاصة في الأغوار والقدس، من هنا تحاول هذه الدراسة الوقوف على مدى تأثير المقاومة الشعبية كشكل نضالي على تعزيز ثقافة المشاركة والمواطنة والانتماء والتمسك بالأرض والتي تصب في التنمية السياسية.

5.1 أهداف الدراسة

- التعرف على مدى فعالية المقاومة الشعبية في التنمية السياسية في الضفة الغربية.
- التوصل إلى دور المقاومة الشعبية في تعزيز المشاركة السياسية.
- الوقوف على دور المقاومة الشعبية في زيادة الوعي وتعزيز الصمود.
- معرفة مدى قبول المقاومة الشعبية كشكل نضالي مقترح في هذه المرحلة.

- التوصل إلى المعيقات التي تقف في وجه تحقيق التنمية السياسية من خلال المقاومة الشعبية.
- استخلاص الوسائل التي تعزز دور المقاومة الشعبية لتحقيق التنمية السياسية المنشودة.

6.1 أسئلة الدراسة

- ما مدى فعالية المقاومة الشعبية في التنمية السياسية في الضفة الغربية؟
- ما دور المقاومة الشعبية في تعزيز المشاركة السياسية؟
- ما دور المقاومة الشعبية في زيادة الوعي وتعزيز الصمود؟
- هل تلقى المقاومة الشعبية قبولا في الأوساط الشعبية الفلسطينية؟
- ما المعيقات التي تقف في وجه تحقيق التنمية السياسية من خلال المقاومة الشعبية؟
- ما الوسائل التي يمكن أن تعزز دور المقاومة الشعبية لتحقيق التنمية السياسية؟

7.1 فرضيات الدراسة

- للمقاومة الشعبية دور فعال في التنمية السياسية.
- الدعم الحكومي للمقاومة الشعبية يجعل منها نهجا مطلوبا ومعتمدا يمكن الوثوق به لتحقيق نتائج مرضية.
- يعتبر الاحتلال وحالة الانقسام القائمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة من أكثر المعيقات التي تواجه المقاومة الشعبية.
- لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند (المستوى ألفا=0.05) لدور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية وإجابات المبحوثين تعزى لمتغيرات الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، مكان السكن، المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية والقرب من الجدار والتعرض لأضرار مباشرة بسبب بنائه.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المقاومة الشعبية

إن للشعوب التي تتعرض للاحتلال حق مواجهته ومقاومته، وقد كفلت العهود والمواثيق الدولية ذلك، فقرار الجمعية العامة 1514 (25) في 1960/12/14 بشأن إعلان منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 103/36 بتاريخ 14 ديسمبر 1962 ينصان على الحق في تقرير المصير السياسي والاقتصادي والتنموي والاستقلال والسيادة الوطنية (قبعة، 2008). وإذا كانت المواثيق والقرارات الدولية تظهر هذا الحق بوضوح وتجعل من الخلاص المفترض من الاحتلال أمراً لا بد منه، فإن تحقيق ذلك رهن بإرادة الشعوب ومقاومتها للاحتلال وتحقيق الاستقلال.

كلمة المقاومة في اللغة العربية مصدر للفعل الرباعي قاوم يقاوم مقاومة؛ وتعني المدافعة، أي الرفض لأي شيء يفرض على الإنسان ويصيبه بالأذى. وظهرت مجموعة نصوص أدبية عرفت بأدب المقاومة وهدفت إلى شحذ الهمم وتعزيز الوعي من أجل إيجاد جيل يتحلى بأخلاق المقاومة ورفض للاحتلال(كنفاني، 1986).

قدمت مجموعة من المفكرين باجتهادات لتعريفات المقاومة فهيثم مناع يشير إلى أن المقاومة كلمة ترتبط بشرعية القائم، وبالطابع شبه المقدس للسلطة الأقوى وترتبط بتهديد الجماعة السائدة في لحظة ما (مناع،(ب.ت)). أما هارون يؤكد على أن المقاومة هي كفاح مشروع من خلال استخدام كافة الوسائل المادية بما فيها القوة المسلحة من قبل جماعة أو شعب، لمواجهة العدوان والهيمنة،

(درامنه، 2010). وفي تعريفات أخرى يجري التأكيد على شرعية المقاومة وعلى دور الجماهير الفاعل فيها، ففي تعريف لمحمد الغنيمي يشير إلى أن المقاومة حركات تستند إلى حق الشعب في استعادة إقليمه، وتستمد كيانها من تأييد الجماهير الغاضبة على المغتصب (الغنيمي، 1993).

وسيكون الحديث في هذه الدراسة عن المقاومة الشعبية التي تحمل في طياتها كثيرا من المضامين، إذ تعددت التعريفات حول المقاومة الشعبية ففي المعجم السياسي ورد تعرف المقاومة الشعبية بأنها الوقوف ضد العدوان بطريقة مفتوحة أو سلبية أو سرية، أما أحمد جرادات يرى أنها حقل واسع من الممثلين المبدعين والأدوات، وهي نقطة بارزة هامة لدخول واكتشاف المجتمع الإسرائيلي والفلسطيني (جرادات، 2011)، أما مازن قمصية فعرّفها بأنها أي شكل من النضال يقوي تواجد الإنسان على الأرض ويعطيه الحرية (قمصية، 2011).

وفي هذه التعريفات يلاحظ أنه تم التركيز على المشاركة، ولم يتم تحديد أدوات تلك المقاومة، ولكن وجود كلمة الجماهيري يشير إلى اقتراب المشاركة الشعبية من العمل اللاعنفي، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تعريف الكاتب عبد الهادي خلف في كتابه المقاومة المدنية، حيث أشار إلى أن العمل الجماهيري يعني الدفاع اللاعنفي أو المدني أو المقاومة اللاعنفية (خلف،1988).

وفي دراسة الدكتور أحمد عودة أوضح أن العمل الجماهيري في فلسطين يرتبط بالنشاطات اللاعنفية السلمية(عودة،2004).

وبذلك يمكن تعريف المقاومة الشعبية بأنها طريقة من شأنها أن تجعل كل فرد مقاوما تبعا لموقعه، وبذلك تكون الخيارات أوسع لممارسة المقاومة وتحقيق أهدافها من خلال استثمار كافة شرائح المجتمع في الفعل المقاوم، إن المجال الذي توجده المقاومة الشعبية يساهم في الارتقاء في الوعي الفكري والسياسي للفرد مما يساهم في جعل المواطن مشاركا في الحياة السياسية ومؤثرا في القرار السياسي.

إن المقاومة الشعبية تتضمن كافة أشكال النضال المسلح والسلمي ولكن هذه الدراسة تفترض أن المقاومة الشعبية حاليا تعتمد على النهج السلمي، وهي وسيلة حية وديناميكية لمواجهة آلة العدو العسكرية، وهي منهج فكري وإنساني يرتقي بالقضية الفلسطينية، ويؤكد عدالتها، إذ تأتي كإستراتيجية سلمية يستخدمها شعب أعزل في مواجهة العدو.

وفي هذا المجال يكمن البحث في المجال الذي توجده المقاومة الشعبية لإحداث تنمية سياسية خاصة أنها تفتح المجال للجميع ليكونوا فاعلين فيها.

ولكي تتضح صورة المقاومة الشعبية بشكل جلي، لا بد من تمييزها عن ظواهر أخرى شبيهة بها وتتقاطع معها أحيانا. والسؤال الذي يبرز هنا، هو ماذا عن أوجه الالتقاء والاختلاف بين المقاومة الشعبية والثورات والحروب؟

إن الحروب، ظاهرة اجتماعية – سياسية قديمة، تعتبر استمرارا للسياسة بوسائل عنيفة. فالسياسة تتحكم في الحرب والحرب توظف بعد النصر سياسيا(كلاوزفيتز،1980). وهي في اللغة نقيض السلم وتحمل معنى الأخذ والاستلاب. والحروب تكون عبارة عن مناورات أما الانتفاضات الشعبية فتكون صدمات يصعب حصرها، وتعبر عن إرادة الشعب ولها جانب روحي وثوري وتؤثر في مشاعر الآخرين وتلهب الحس الوطني (حطاب،1989).

وهناك شكل نضالي آخر وهو الثورة، ويعيد أرسطو أسباب الثورة في كل مكان إلى حالة عدم المساواة، وشرح ذلك عند الحديث عن حكم الأقلية والحكم الشعبي بحيث تكون الثورات منتشرة أكثر وقابلة للظهور في حكم الأقلية (أرسطو،(ب.ت)) وتعرف كذلك بأنها الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع وتحدث تغيرات جوهرية في المجتمع وقد تكون ثورة عنيفة أو سلمية (الطبيب،2007).

ومن الممكن أن تكون الثورة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ويغلب على الثورات السياسية استخدام القوة والغلبة؛ بسبب وجود أطراف الصراع بحيث يحاول كل طرف أن يتغلب على الآخر كما هو الحال في الثورة الفرنسية. أما في التفسير الماركسي للثورة فقد اعتبرت صيرورة سياسية واجتماعية طويلة المدى. وكل ثورة تلغي النظام القديم هي ثورة اجتماعية. أما التي تكون ضد السلطة أو تقف عند استلامها فإنها سياسية (نورث،1989). ويتوافق هذا الرأي مع ما ورد عن الرئيس عبد الناصر عندما أعلن أن للشعب ثورتان: ثورة سياسية ضد الطغاة، وثورة اجتماعية بين طبقات المجتمع (عبد الناصر،(ب.ت)).

وقد عرف التاريخ البشري أنواعا وأشكالا عديدة من الثورات، استخدمت فيها أشكالا متنوعة من الكفاح العنيف واللاعنيف (السلمي)، وشملت في مراحلها المختلفة الإضرابات والعصيان وحرب العصابات والمقاومة الشعبية والانقلابات العسكرية والانتفاضات والتظاهرات الكبرى.

وبعد التعرف على مفهوم الثورة صار من الممكن إجراء مقارنة بين الثورة والمقاومة الشعبية. فالثورة حركة واسعة وشاملة تسعى إلى التغيير الجذري أو فرض السيطرة، أو إعادة ترتيب الأوضاع والنتيجة تغيرات جذرية أو نوعية، ومن الممكن أن يغلب طابع العنف على الثورة كما هو الحال في الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، ويمكن أن تكون الثورة لاعنفية كما حدث في ثورة غاندي في الهند عندما اعتمد على مبدأ اللاعنف.

أما عن المقاومة الشعبية فتكون طويلة المدى، ولا تضع جدولا زمنيا لتحقيق أهدافها كما هو الحال في الثورات التي تتحول إلى عنف سياسي في حال فشلت في تحقيق أهدافها(الطبيب،2007). ومن أسس نجاح المقاومة الشعبية مشاركة الجماهير بشكل واسع، في الوقت الذي تكون فيه المشاركة في الثورات محددة بفئة معينة نخبوية، وخاصة إذا كانت عنيفة، وقد تجمع المقاومة بين عدة أشكال من النضال حيث لا تنحصر في شكل نضالي محدد.

وهناك شكل آخر من المقاومة وهو حرب التحرير الشعبية والذي عرف بحرب القوات غير النظامية أو حرب العصابات، مثل الحرب الفيتنامية ضد الاحتلال الفرنسي. ويمتاز هذا الشكل من الثورات بوجود استراتيجية محددة بشكل واضح. وكذلك الاعتماد الكبير على السكان المحليين، ووجود قيادة موحدة وإيمان من الجماهير بالهدف المعلن، وإجراء الحرب الإعلامية المسلحة التي تهدف إلى تحطيم قوة العدو (موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية،2008).

تلتقي المقاومة الشعبية كشكل نضالي مع حرب القوات غير النظامية في جوانب عديدة مثل وجود هدف محدد لنضالها، والاعتماد على السكان المحليين، بالإضافة إلى وجود استراتيجية محددة، وكذلك فإن كلتيهما تتصفان بالمدى الطويل، إلا أن حرب القوات غير النظامية تختلف عن المقاومة الشعبية في جوانب أخرى مثل الاعتماد على القوات غير النظامية، في الوقت الذي تتعدد الأطراف المشاركة في المقاومة الشعبية. وتعمل حرب القوات غير النظامية على التركيز على السكان المحليين وإيمانهم بالأهداف المحددة،بينما تحاول المقاومة الشعبية تأجيج الرأي العام العالمي لمناصرة القضية التي تتبناها (صليبي،2005).

ومن أشكال المقاومة ما يعرف بحرب الغوار (العصابات) أو حرب الفدائيين، وهي حرب غير تقليدية بين مجموعات قتالية يجمعها هدف واحد ضد جيش تقليدي، ومسلحة بشكل خفيف وتتبع أسلوب المباغتة الذي يعتمد على النضال الشعبي، وتحكمه مجموعة من القوانين تحددها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية(باومغرتن،2006)، وتكون حرب الغوار بقيادة مجموعات

مسلحة تحصل على ثقة الجماهير للتخلص من الاحتلال والظلم والاضطهاد وتحقيق العدالة ويمكن اعتبار الثورة الكوبية بقيادة جيفارا مثالا على هذا النوع.

إن تفحص مفهوم حرب الغوار يظهر وجود بون بين المقاومة الشعبية وهذا النهج النضالي، إذ أن حرب الغوار تعمل على تجيش مجموعات مسلحة، وتخضع هذه الجماعة لقائد وتؤثر على السكان وتثير المشاعر لديهم، ولكنها تقصيهم عن المشاركة في المواجهة المباشرة مع العدو، وبهذا تختلف المقاومة الشعبية عن حرب الغوار في جوانب جوهرية أهمها اعتماد نجاح المقاومة الشعبية على سعة المشاركة الجماهيرية،وتعدد وتنوع أساليب النضال.

2.2 خصائص المقاومة الشعبية

تتميز المقاومة الشعبية عن غيرها من أشكال المقاومة بمجموعة من الخصائص منها:

1.2.2. سعة مشاركة الجماهير

تعني المشاركة العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية أو الاقتصادية أو المجتمعية، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف (سالم، 2003). وتشتمل على مجموعة من النشاطات التي ينفذها الفرد ولها تأثير على صانعي القرار مثل الترشيح للانتخابات والمشاركة في التصويت والانتماء للأحزاب السياسية والمشاركة في الاعتصام والتظاهر والتعبير عن الرأي بمختلف الوسائل.

للمشاركة أبعاد ديمقراطية حيث تظهر مدى المساحة الممنوحة للجماهير للوصول إلى أهدافها نحو التغيير. وكذلك عن طريق سعة المشاركة يكون الضغط على أصحاب القرار ونقطة بداية لتحقيق التنمية السياسية.

تمنح المقاومة الشعبية الجماهير مجالا واسعا للمشاركة ليكونوا فاعلين في الحياة السياسية، وذلك لما تتصف به المقاومة الشعبية من تعدد في مجالاتها وشمولها، وفي ذات الوقت يكون حجم مشاركة الجماهير من عوامل نجاح المقاومة الشعبية، وقد اعتبر الدكتور مصطفى البرغوثي أن أساس نجاح المقاومة الشعبية قائم على مدى المشاركة الجماهيرية، وتفاعل الجماهير على العكس من أشكال النضال الأخرى (مصطفى البرغوثي، آب 2012،اتصال شخصي).

أما المحلل السياسي من قطاع غزة مصطفى الصواف، فيؤكد أن المشاركة الجماهيرية تصاحب كل مراحل المقاومة شعبية سواء أكانت سلمية أو مسلحة، لأن أي نوع من المقاومة لا تشارك فيها الجماهير مشاركة حية وفعالة سينتهي بالفشل السريع (مصطفى الصواف، أيلول 2012،اتصال هاتفي). وترى الباحثة أن المقاومة الشعبية هي خيار شعبي يمكن لكل شخص من موقعه المشاركة به، بيد أن الصواف دفع باتجاه دعم الخيار المسلح- السائد في قطاع غزة- أكثر من الخيار الشعبي ويعود هذا إلى طبيعة الموقف والمرجعية التي ينتمي إليها الصواف.

وبالنظر إلى الرأيين السابقين وبالموازنة بينهما، ترى الباحثة أن المقاومة الشعبية- ولا سيما السلمية منها- تكون الوعاء الذي يحتوي طاقات الجماهير، ويسمح لها لتكون هي صاحبة الكلمة والقيادة. وقد سجل عبر التاريخ نجاحات للمقاومة الشعبية ؛ فثورة غاندي اللاعنفية في الهند، وثورة مارتن لوثر كنج في أمريكا الجنوبية، وحديثا التغييرات في تونس ومصر.

إن انخراط المواطن في المقاومة الشعبية يمنحه الفرصة للمشاركة السياسية. ويقصد بالمشاركة السياسية وفقا لتعريف هنتنجتون "نشاط يقوم به مواطنون معنيون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي" (الطبيب،2007، ص93).

يترتب على المشاركة السياسية معرفة المواطن بحقوقه وواجباته، وكذلك تؤدي إلى زيادة الوعي وتعزيز مفاهيم الديمقراطية مما ينعكس إيجابا على النظام السائد، ويمنحه مزيدا من الشرعية. وفي هذا المجال يؤكد الباحث ناصر الشيخ في دراسة له حول دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية، إلى أن المشاركة السياسية لا تقتصر على الجوانب الخاصة بسياسة الدولة، ولكن تتضمن مجمل النشاطات التي يمارسها الفرد وتؤثر عليه في الحياة المدنية (علي،2006).

ويظهر أن المقاومة الشعبية بمفهومها الواسع تفعّل المشاركة السياسية وتنمي الجانب الوطني وتجعل المواطن صاحب إرادة أكبر، ويسعى ليكون فعالا في الحياة السياسية والمدنية، واعتمادا على هذا المبدأ فإن الطالب والمعلم والمزارع، وربة المنزل والفنان والشاعر وكل فرد في المجتمع يكون أحد عناصر المقاومة من خلال تقديم ما يستطيع في مجال عمله وحياته، وبالتالي ابتداع أساليب جديدة للنضال ترفد المقاومة الشعبية. فربة المنزل بإمكانها أن تنتج جيلا كاملا متشبعا بأفكار المقاومة لا سيما السلمية، وبإمكانها أن تمنع دخول بضائع المحتل للبيت، وهكذا.

وقد شكلت المقاومة الشعبية في فلسطين جانبا من القوة أكثر من الخيار العسكري، لما للأخير من بعد نخبوي وما يعتري ظروف الفلسطينيين من ضعف في الإمكانيات لا تضاهي ما يملكه الطرف المقابل، ذو الإمكانيات الكبيرة والمتسلح بأسلحة متطورة.

من الأمثلة على قوة المقاومة الشعبية وإمكانياتها في التغلب على تفوق الجيش الإسرائيلي خلال انتفاضة عام 1987، وكانت الجماهير تبتكر أشكالا جديدة من الكفاح وفي هذا المجال أكد جوزيت ر. هيلترمان "إن الشعب الفلسطيني انتفض جماعيا للتحرر من الاحتلال وذلك بتنسيق جهوده الجماعية بواسطة البنى التحتية للمنظمات الجماهيرية التي تم بناؤها في السنوات الأولى من الاحتلال، وشكلت العمود الفقري للمقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال في الثمانينات، وأصبحت شبكة المنظمات الجماهيرية لا تمثل تعويضا عن غياب الدولة فحسب، وإنما إطارا مؤسسيا لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي" (صالح، 1990، ص5).

وحديثا تأخذ المقاومة الشعبية حضورا بعد البدء في بناء جدار الضم والتوسع فقد اعتمدت مجموعة من القرى استخدام أساليب المقاومة الشعبية من المظاهرات والاعتصام لمقاومة بناء الجدار واسترجاع حقوقهم، وهذا الأمر يوجد مشاركة واسعة من الجماهير والمتضامنين الدوليين مما يساهم في خلق حالة حوار واتصال بين التنظيمات والجماهير مما يشكل دافعة نحو الانخراط في الفعل المقاوم ويكون خطوة نحو إيجاد شراكة بين المواطن وأصحاب القرار.

2.2.2. الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للمقاومة الشعبية

فرضت المقاومة الشعبية على الإنسان الفلسطيني أن يكون صاحب السيادة، خاصة في ظل غياب سلطة وطنية كما كان الحال خلال الانتفاضة الأولى، وتشكلت القيادة الوطنية الموحدة لتنظيم النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبفعل الظروف السائدة آنذاك من ندرة في الموارد، وغياب السلطة تحولت القيادة من قيادة سياسية إلى سلطة(العبد، 1991). شكل الإنسان الفلسطيني أداة الصراع، وعمل على تنظيم أمور حياته اليومية، عن طريق تشكيل اللجان الشعبية والجمعيات الزراعية والتعاونية، والمؤسسات الأهلية وتقديم القروض الزراعية والصناعية، واستقطاب مؤسسات إنمائية من الخارج لدعم هذه المبادرات.

ومن الصور التي احتوتها المقاومة الشعبية خلال الانتفاضة التكافل الاجتماعي، والاكتفاء الذاتي، والتعليم الشعبي، والعودة إلى الأرض (العبد،1991)، وكذلك عمل النساء داخل البيوت تحت عنوان

الاقتصاد المنزلي في خطوة نحو تحدي البطالة وتوفير مقومات العيش. وكانت هذه الاستراتيجيات تقتصر على الصمود والصمود له بعد تنموي خاص حيث أنه بمقاومته سياسية الاحتلال وإجراءاته يساهم في فك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي وفي جعل مشروعه مشروعا خاسرا وبالتالي فإن له صلة بالتنمية السياسية.

إن المقاومة الشعبية شكل راق من أشكال النضال السياسي، يستلزم أن تستخدم الجماهير الأسلحة المتوفرة لديها، ومن شروط نجاحها أن يتوفر كادر يمتلك القدرة على قيادة المقاومة. وهذا الأمر كان واضحا خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى من خلال المتطوعين الذين أخذوا على عاتقهم المشاركة في تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتعليمية والخدماتية، ولسد الفراغ الذي وجد تلك الفترة في الناحية السياسية عمل الشعب على تشكيل اللجان الشعبية التي تولت مهمة تنظيم حياة السكان الاقتصادية والتعليمية. فتشكلت لجنة خاصة في كل حي (التميمي،2007).

وبملاحظة التغيرات في النواحي الاجتماعية والاقتصادية التي فرضتها الانتفاضة الفلسطينية، يتبين أنها قادت الجماهير للبحث في الإمكانيات المتوفرة لديها لتسخيرها لخدمة قضيتها السياسية وقضية التنمية أيضا. وفي هذا المجال يشير عادل سمارة أن المقاومة الشعبية خلقت تنمية تحت الاحتلال من صنف خاص، هي تنمية سياسية كفاحية وليست مجرد محاولة لتحسين الأوضاع الاقتصادية للناس (سمارة،1990).

3.2.2. الاستمرارية والمدى الطويل

تتضمن المقاومة عدة أشكال من النضال ابتداء من الكفاح المسلح، وصولا إلى المقاومة السلمية اللاعنفية، واستخدام هذا النهج بحاجة إلى تخطيط استراتيجي سليم لأن بناء الخطة الإستراتيجية الصحيحة تزيد من نجاحات المقاومة الشعبية (شارب،(ب.ت)).

إن التخطيط الاستراتيجي يكون بعيد المدى ويأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحليل الأوضاع الداخلية والخارجية، وكذلك البحث في الإمكانيات المتوفرة والتحديات التي من الممكن مواجهتها، واقتراح البدائل المناسبة بعد تقييم هذه البدائل(الصيرفي،2008). وبإسقاط ذلك على النضال في فلسطين حيث الحاجة للتخلص من الاحتلال الإسرائيلي، يبدو أن هذا الأمر يصعب تحقيقه دون وجود تخطيط إستراتيجي يضع نقاط القوة والضعف في الاعتبار، ويحدد الوسائل والأساليب التي يجب إتباعها وتوزيع الأدوار، ودراسة طبيعة الاحتلال وأهدافه التي يسعى لتحقيقها ليتم وضع إستراتيجية

تتناسب مع هذه المعطيات، وبعد ذلك يكون العمل في مقاومة شعبية مخططة واضحة المعالم يعرف فيها كل مواطن الدور الذي يقع عليه.

ومن تعريفات الاستراتيجية أورد جين شارب تعريفا للإستراتيجية في الصراع، حيث ذكر أنها خطة التوزيع العملي والتأقلم وتطبيق الوسائل المتوفرة لتحقيق الأهداف المرغوبة (شارب، 2003). أما كلاوزفتز فيعرف الإستراتيجية بأنها تحديد العدو بشكل واضح وبالتالي وجهة الضربة الرئيسية ومن ثم استخدام الشكل المناسب لمواجهة العدو وفن استخدام الاشتباك من أجل الحرب أي البحث في كل الخيارات للوصول إلى الخيار الحاسم وتحقيق الانتصار في المعركة (كلاوزفتز،1980).

وفي حال تم وضع إستراتيجية تبعا لتعريف شارب للمقاومة الشعبية في الأراضي الفلسطينية يظهر أن هذا الشكل من النضال يحمل في فصوله جميع الاحتياجات لإستراتيجية فعالة ويحصر الأدوات المتوفرة بكثرة لدى الفلسطينيين، فيكون الإنسان الفلسطيني في المقدمة وعصب المقاومة، ويشكل العامل الأكثر قوة ووجوده وثباته زبدة النضال، وهذا الأمر بحد ذاته يعتبر إسهاما في التنمية السياسية، حيث أن من صلب التنمية السياسية تأتي التنشئة السياسية للأجيال الشابة وللمواطنين بشكل عام خاصة إن من مؤشرات التنمية تعزيز قدرات العنصر البشري وخلق القيادات الشابة وتعزيز الوعي والتنظيم وخاصة لدى الحركة الشعبية (خلف،1988). من هنا تظهر الحاجة إلى ضرورة تنظيم العمل الجماهيري، وتعبئة الرأي العام وإعداد قيادة واعية قادرة على إدارة الحراك الجماهيري نحو الخيار اللاعنفي في المقاومة.

ومن العوامل التي تجعل المقاومة الشعبية مستمرة، توفيرها لتفوق معنوي على الخصم، حيث أنها تنتهج وسائل تشل أحيانا قدرات الخصم وخاصة العسكرية منها غير المعدة لمواجهة جموع الجماهير السلمية. وذلك إلى جانب أن هذا الشكل من الكفاح لا ينتج عنه خسائر مادية أو بشرية كبيرة، مما يعني المحافظة على الإنسان والبيئة مما يتيح الفرصة للعمل والإنتاج والمقاومة. وقد ربط جين شارب بين القدرة على الاستمرار في المقاومة وتحقيق الأهداف عندما أشار إلى أن نجاح الحركة في الاستمرار في عدم التعاون ورفض الطاعة في وجه العقوبات التي تفرض من قبل الحاكم أو الاحتلال تجعل النهاية أسرع ولصالح المقاومين (شارب،1986).

4.2.2. القبول الدولي

أصدرت شخصيات يهودية أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987 إعلانا يقول: "إننا نخجل بأن نكون يهودا" (صليبي،2005). هذا الإعلان يدل على مدى التأثير الإيجابي لشكل المقاومة آنذاك

ولمدى نجاحه في التأثير على الرأي العام العالمي والإسرائيلي. يؤكد موليز على أهمية التوجه إلى الرأي العام، والوصول إلى أكبر شريحة من الجماهير، والعمل على فضح الظلم للرأي العام، وعند انتهاج الأسلوب السلمي في المقاومة الشعبية يكون الرأي العام هو أحد أطراف الصراع (موليز،1999).

إن استخدام المقاومة الشعبية في الكفاح ضد الاحتلال يكشف عن الأبعاد اللاأخلاقية والسياسة العنصرية للاحتلال، بشكل يضعف موقفه ويحرجه أمام الرأي العام العالمي، وحتى أمام الرأي العام الداخلي. إن هذا الشكل يتوافق مع القوانين والشرعية الدولية وبالتالي يلقى تأييدا من الرأي العام العالمي.

ولكي يوجد الاحتلال الإسرائيلي حالة رفض للمقاومة الشعبية فإنه لا يتوانى عن تشويه المقاومة الشعبية، ويسعى جاهدا لخلق حالة رفض عالمي للمقاومة الفلسطينية، ويتحين الفرص ليحول النضال السلمي الذي يقوم به الشعب الفلسطيني إلى شكل آخر ضمن مفاهيمه عن العنف والإرهاب، وهو ما يدفع الفلسطيني للبحث عن طرق وأشكال جديدة للمقاومة لدحر خطط الاحتلال، وإفشال مشروعه في تشويه النضال الفلسطيني عالميا، وبالتالي تبيان الحق الفلسطيني وإيصال وجهة النظر الفلسطينية للعالم، وهو الأمر الذي بات ملموسا في تغير مواقف الكثير من فئات المجتمع الدولي بشكل عام والأوروبي بشكل خاص.

وبالرغم من سياسية الاحتلال تجاه المقاومة الفلسطينية إلا أن هناك تأييد عالمي للقضية الفلسطينية ويستدل على ذلك من خلال حركات التضامن الدولي التي تأخذ شكل زيارات جماعية وقوافل للتضامن، مثل حملة "أهلا بكم في فلسطين" (جريدة الأيام، 27،2012 آب).

وفي مشهد آخر يشير إلى التأييد العالمي تجاه حقوق الفلسطينيين، ويتمثل هذا المشهد في تسيير قوافل تهدف إلى كسر الحصار الإسرائيلي، وكشف سياسية إسرائيل العنصرية. وتعمل إسرائيل على منع وصول هذه القوافل؛ لأنها تدرك مدى الأثر الذي تتركه هذه القوافل خاصة في المجال الإعلامي. ولعل ما حدث من هجوم إسرائيلي على أسطول الحرية التركي وسفينة مرمرة المشهورة لخير دليل على ذلك (جريدة الأيام،2010، 31 أيار).

وترى الباحثة أن حملات التضامن الدولية هي دليل على نجاحات دولية للقضية الفلسطينية، وتسجل إنجازا آخر لخيارات الشعب الفلسطيني نحو المقاومة الشعبية، وتكشف مدى العجز في العقلية

العسكرية الإسرائيلية التي لا تمتلك القدرة على التعامل مع الأساليب السلمية فالاعتداء على أسطول الحرية، ومنع دخول المتضامنين يؤثر إيجابا على التفهم والتأييد الدولي للقضية الفلسطينية، لأن المتضامن سيعود لبلده ناقلا ما عايش وما عرف من أوضاع وظروف يعيشها ويواجهها الشعب الفلسطيني، كما وينقل صورة الاحتلال وإجراءاته التعسفية وسياسته العنصرية. وفي كلتا الحالتين سواء دخل المتضامن الدولي البلاد أو منع من دخولها فإن هذا الأمر يحقق مزيدا من التأييد للمقاومة الفلسطينية.

5.2.2. قدرة المقاومة الشعبية على توحيد القوى السياسية

إن المقاومة الشعبية بما يميزها عن غيرها من أشكال النضال حيث يرافقها تغييرات إيجابية في مجال التنمية السياسية خاصة أن من مؤشرات التنمية السياسية القدرة على إحداث توحيد أو انصهار أو تكامل وطني وخاصة في البلدان النامية.

إن أشكال الكفاح تتقرر وفقا لمجموعة من العوامل، أهمها طبيعة الصراع القائم والعناصر المشتركة فيه والإمكانيات والوسائل المتوفرة لدى كل طرف، والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية؛ الأمر الذي يعني أنه لا يمكن التمسك بخيار كفاحي دون الآخر بشكل دائم، ويمكن التدرج بأساليب الكفاح أو خوضها بشكل متكامل تبعا للمعطيات المتوفرة.

شهدت الأراضي الفلسطينية فترة أجمعت فيها أغلبية القوى السياسية الفلسطينية على الكفاح المسلح والعمليات الفدائية، وفي فترة الانتفاضة الفلسطينية 1987 وجد إجماع على المقاومة الشعبية. وبعد توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية أصبح الوضع في حالة ارتباك وحيرة، ولم يحدد شكل نضالي يجمع عليه، فالقيادة توجهت إلى المفاوضات بدءا من مدريد وانتهاء بتوقيع اتفاقية أوسلو واستمرت في معركة المفاوضات الشاقة الطويلة.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 تشكلت مجموعات عسكرية لكل تنظيم قادت العمليات العسكرية، ولكن هذه الإستراتيجية لم تدم طويلا، ولم تحقق إنجازات كبيرة، وباتت مجالا للهجوم على الشعب الفلسطيني واتهام كفاحه الوطني بالإرهاب خاصة بعد أحداث 11 أيلول2001 في أميركا. وبدأ هذا الشكل يحدث نوعا من الاختلاف بين الفصائل ذاتها وبين الفصائل والسلطة الفلسطينية، فانقسمت عليه الساحة الفلسطينية بين مؤيد ومعارض.

والحديث هنا يتمحور حول نهجين الأول مع المقاومة المسلحة والثاني مع المقاومة الشعبية أما نظريا فيجري تأييد هذا الشكل مبدئيا من قبل الجميع وميدانيا فهنالك انخراط من الجميع وإن كانت حماس تنأي بنفسها عن هذا الشكل من الكفاح (المقاومة الشعبية).

في الآونة الأخيرة بدأ يظهر أن هناك إجماع على خيار المقاومة الشعبية في الضفة الغربية فالسلطة الفلسطينية ممثلة برئيسها السيد محمود عباس تدعم هذا الخيار وبشكل علني وواضح، وكانت الدعوة مباشرة لانتهاجه خلال توجه الرئيس لطلب عضوية فلسطين كدولة في الأمم المتحدة.

وعن موقف ثاني الأحزاب قوة وجماهيرية في فلسطين، ألا وهو "حماس" من المقاومة الشعبية، فهي وإن لم تعلن مباشرة توجهها إلى خيار المقاومة الشعبية، لكنها تمارسه بشكل غير رسمي وغير معلن، وجاء تأكيد ذلك في خطاب خالد مشعل في القاهرة أثناء توقيع اتفاقية المصالحة عندما أشار إلى حق الفلسطيني في انتهاج المقاومة الشعبية (مشعل،2011).

لقد انتهجت الضفة الغربية وغزة سبلا مختلفة من النضال؛ فتوجه الشعب الفلسطيني في الضفة إلى أساليب الرفض السلمي عن طريق الاحتجاجات والمسيرات والاعتصام خاصة في المناطق المحاذية للجدار. كما وظفوا أشكال الفنون والمسرح والكتابة القصصية لتوعية الجيل وخلق إنسان واع مدرك لمجريات الأمور، ففي مؤتمر شبكة جسور تم اتخاذ عنوان التربية كأداة للتحرر (جريدة الأيام،19،2012 كانون أول) وفي مهرجان سينما المرأة الثامن حمل عنوان أنا امرأة من فلسطين (جريدة القدس،26،2012 حزيران)، أما غزة فقد اعتمدت على شكل نضالي آخر تبعا للظروف السياسية التي تحيط بها.

وترى الباحثة في هذا المجال أن انتهاج المقاومة الشعبية أمر مرغوب فيه لدى القوى السياسية وفصائل العمل الوطني، ولكن الأمر بحاجة إلى تعبئة للجماهير لحشد أكبر قدر ممكن من فئات المجتمع ولتعريف العامة به، وخلق وعي سياسي باتجاه رفع شعار المقاطعة للعدو والعودة للأرض، وتعميق مفاهيم الانتماء. وهذه الأمور لا تتحقق ما لم يكن هناك إنهاء للانقسام وتحقيق للمصالحة على أرض الواقع بشكل فعلي. وقد رفع نشطاء حركة المقاومة الشعبية شعارات تطالب بتجاوز الانقسام، بل بات الحديث يتكرر في الآونة الأخيرة عن تلازم النضال ضد الاحتلال مع النضال ضد الانقسام. ولعل موضوع التوحد الوطني، وتعزيز وحدة التراب الوطني ووحدة الشعب والقضية من الأمور المهمة التي تؤدي إلى التنمية السياسية (عرفات،2005)، وهو ما يعتبر ميدانا مهما لمساهمة المقاومة الشعبية في هذا المجال.

6.2.2. تعدد أشكال المقاومة الشعبية وإمكانية الجمع بينها

إن مفهوم المقاومة الشعبية واسع يحتمل أكثر من شكل. فتحت مظلة المقاومة الشعبية تندرج المقاومة اللاعنفية كشكل من أشكال المقاومة، ويعرف اللاعنف وفقا لتعريف جين شارب بأنه ممارسة حضارية تفرض على الجهة التي تعتمدها حل مشكلاتها وصراعاتها مع الآخرين عبر انتهاج أساليب انسانية سلمية (شارب،1986). ويرى جان ماري موليير أن اللاعنف هو ضرب من ضروب الوعي الاجتماعي والثقافي الذي يجعل الفرد يعترف بحقه وحق الآخرين عليه، ومثل هذا الاعتراف هو الذي يقدح شرارة اللاعنف التي تضع حدا للاستغلال والاحتكار والنزاع والاقتتال الداخلي (موليير،1999).

ومما يؤكد تعدد أشكال المقاومة الشعبية ما أشار إليه الباحث مبارك عوض في انتفاضة عام 1987 عن وجود 120 طريقة لاعنفية لمقاومة الاحتلال وشاركه في آرائه هذه كلا من سري نسيبة وحنا سنيورة، ودعا ثلاثتهم إلى ضرورة تطبيق العصيان المدني بشكل مكثف والتركيز على المقاطعة الاقتصادية خاصة للمشروبات الغازية والسجائر، والامتناع عن دفع الضرائب ولكن أصواتهم لم تجد من يسمعها آنذاك، واتهموا بأنهم يسعون لتصفية الانتفاضة ومنع الشبان من مقاومة الاحتلال (دراوشة،2003). بالرغم من عدم نجاح أفكار عوض وغيره في المقاومة اللاعنفية بشكل واسع إلا أنه لفت انتباه الجانب الإسرائيلي لما دعاه من طرق للمقاومة اللاعنفية مما استدعى ملاحقته وسجنه وإبعاده.

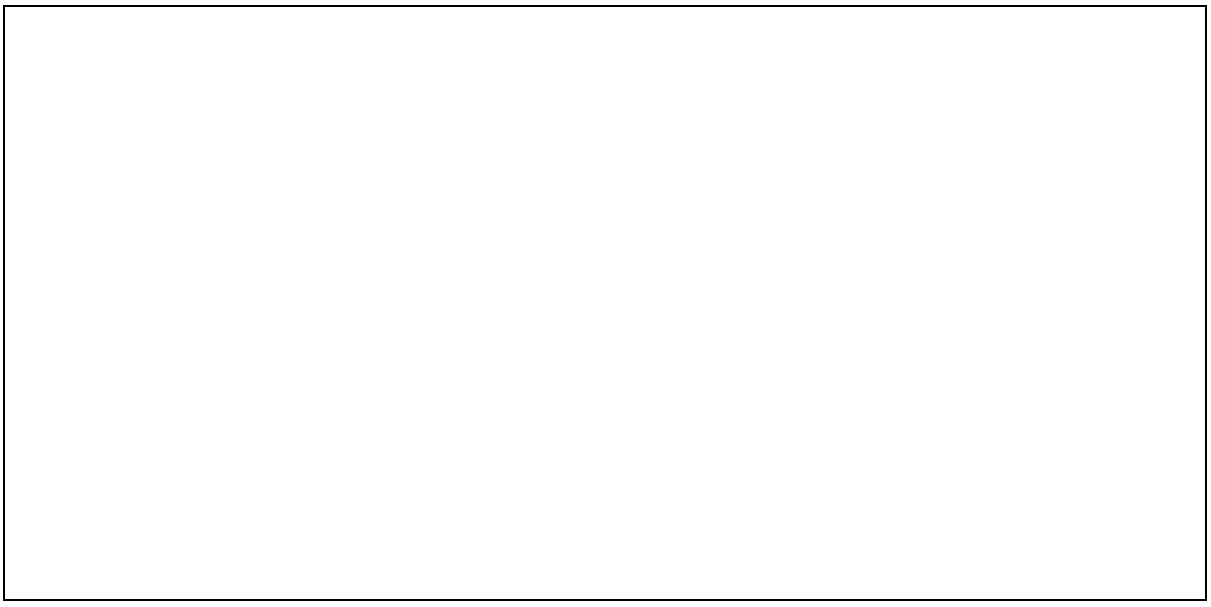

شكل 1.2: أساليب النضال اللاعنفي حسب تصنيف شارب (شارب،2004)

وهناك أشكال نضالية لاعنفية اقترحها شارب في كتابه البدائل الحقيقية ثلاثة أساليب للنضال اللاعنفي كما تظهر في الشكل 1.2 بحيث يتضمن كل أسلوب مجموعة من الأشكال فتوزيع النشرات يكون ضمن المظاهرات الرمزية والمقاطعة ضمن أسلحة رفض التعاون وأما استخدام الطرق السلمية من الممكن أن تكون من خلال الاعتصام في الشوارع. ويؤكد الباحث مبارك عوض أن أسلوب المظاهرات هو الأكثر استعمالا من قبل الفلسطينيين خلال الانتفاضة الأولى. ويهدف هذا الأسلوب إلى التعبير عن الآراء والتثقيف (عوض،1981).

من خلال الاطلاع على التعريفات الخاصة باللاعنف والكفاح اللاعنيف وأسلحته يظهر أن هذا المنهج يعتمد على طبيعة القوة في المجتمع والسياسة، ويجب أخذ عنصر القوة في الاعتبار عند إتباع منهج اللاعنف في الكفاح (شارب، 1989).من هنا يكون القرار الخاص باعتماد مبدأ اللاعنف في الكفاح بحاجة إلى دراسة وتنظيم ولا يكون قرارا عبثيا وعشوائيا.

وترى الباحثة أنه في حال اعتماد هذا الخيار فإن المجتمع والفرد يكونان قد تبنيا طريقة حضارية في المقاومة والتغيير دون إلحاق الأضرار المادية والبشرية بالآخرين، خاصة أن هذا المبدأ يتطلب قدرا من التسامح لرفضه خيار العنف وهذا الأمر يوجد حالة من النضال والعمل معا مما يجعل هناك مجالا للتنمية بشكل عام ولاسيما التنمية السياسية.

ومن أشكال المقاومة الشعبية الكفاح المسلح، وورد ذلك في الميثاق الوطني الفلسطيني في المادة رقم (9) وكذلك المادة (10)، التي جاء فيها أن العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية، وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كل الطاقات الجماهيرية والعملية الفلسطينية وتنظيمها واشتراكها في الثورة المسلحة (باومغرتن،2006)، وأخذت فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة آنذاك تتنافس فيما بينها في العمليات العسكرية في العمق الإسرائيلي تحقيقا لهذا الهدف.

إن الأساليب المستخدمة في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تحدد طبيعة التعاطي الدولي والعربي والإقليمي مع هذا الصراع، إذ ترى الباحثة في هذا السياق أن طبيعة الأدوات والوسائل المستخدمة في هذا الصراع على أرض الواقع كفيلة بتصنيف هذا الصراع كمقاومة شعبية سلمية تستقطب تعاطفا دوليا، وفي هذا المضمار لا بد من دراسة ماهية العدو الذي يواجهه الفلسطيني، حيث أن الصراع غير متكافئ القوى، ومن هذا المنطلق فإن العدو الإسرائيلي قد يعمد إلى مواجهة الفلسطيني بوسائل عنيفة لتوريطه أو جذبه إلى نقطة القوة الإسرائيلية. ويجدر الالتفات إلى طبيعة

الذهنية التي يحملها الفلسطيني التي تقوم على الثأر تبعا لطبيعة التنشئة العربية، حيث الرد على جرائم الاحتلال وأعمال القتل المتعمد التي يلجأ لها، والتي تستفز مشاعر وعواطف الفلسطينيين.

وبهذا تتفق الباحثة مع سامي عوض- ناشط في مجال اللاعنف- الذي يرى أنه لا يجدر بنا استخدام وسائل تكون بحد ذاتها مبررا للعدو الإسرائيلي لاستخدام وسائله وآلياته وأسلحته لرد الخطر، فإذا اعتبر العدو الحجر أداة تسبب له الخطر سوف يواجها بالآليات العسكرية والأسلحة الثقيلة تحت ذريعة الدفاع عن النفس، وبالتالي يتلقى الجانب الفلسطيني مزيدا من العنف والأضرار المادية والبشرية (سليمان،2006).

استغل الاحتلال الاسرائيلي اعتماد الفلسطينيين على الكفاح المسلح لتأجيج الرأي العام الإسرائيلي الداخلي والعالمي ضد الفلسطينيين، وبذل قصارى جهده ليجعل صورة الفلسطينيين كشعب موصومة بالعنف ويحول نضاله العادل والمشروع ضد الاحتلال إلى عمليات إرهابية غير شرعية، وذلك عن طريق نقل صورة مشوهة عن الإنسان الفلسطيني وتأجيج الرأي العام ضده (أبو زياد،2007).

وبعد عرض أشكال من المقاومة الشعبية لا بد من التأكيد على إمكانية التعايش بين أشكال المقاومة الشعبية، حيث لا يلغي أحدها الآخر، وهذا ما يتميز به منطق المقاومة الشعبية.

ومن الأساليب المهمة التي لا بد من التطرق إليها في المقاومة الشعبية هي المقاطعة على اختلاف أشكالها. وعملية المقاطعة مستوحاة من أفكار وتجارب مارتن لوثر كنج وغاندي في نضالهما ضد التمييز العنصري والاحتلال البريطاني، وبذلك يمكن مقارنة الاحتلال في فلسطين مع ما حدث في جنوب إفريقيا وإظهار إسرائيل أمام العالم على حقيقتها؛ بأنها ليست فقط احتلالا واستيطان أرض شعب آخر وإنما عملية تطهير عرقي وفصل عنصري أيضا، يجب أن يجري التعامل معها كما تعامل العالم مع نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا (الديسي،شباط 2007).

والمقاطعة الاقتصادية جزء من المقاومة اللاعنفية، وتعتبر واجبا أخلاقيا وقد ذكر المحلل السياسي جدعون ليفي من صحيفة هآرتس أن وضع علامة تجارية على منتجات المستوطنات فيه جانب أخلاقي لكي يستطيع المواطن الأوروبي تحديد خياراته إن كان سيتعامل مع سلعة منتجة من أرض محتلة (جدعون ليفي،2012، 8 تشرين أول).

والمقاطعة وسيلة يمكن للجميع ممارستها، وهو ما يساهم في تغيير وضع السوق الفلسطيني كثاني أكبر سوق للمنتجات الإسرائيلية يدر على الخزينة الإسرائيلية ما يقارب ثلاثة مليارات دولار سنويا. ولعل جعل مشروع الاحتلال مشروعا خاسرا هو أكبر خدمة يمكن أن تقدمها المقاومة الشعبية وهو ما يصب حقا في التنمية السياسة، حيث يعزز صمود الشعب الفلسطيني بوجه الاحتلال ويقربه من الحرية والاستقلال.

من الأمثلة على نجاحات عملية المقاطعة الاقتصادية على المستوى العالمي وقعت شركة "فيوليا" الفرنسية على اتفاق مبدئي لبيع حصتها في قطار القدس الخفيف إلى شركة إيغيد الإسرائيلية وهذا الأمر خسر الشركة 10 مليارات دولار(عواد،2012). ومن النجاحات التي حققتها حملة المقاطعة إعلان سينثيا مكيني –عضو سابق في الكونجرس الأمريكي– تبنيها حملة مقاطعة إسرائيل، وفي بريطانيا تم إسقاط التهم عن أحد الناشطين ممن شاركوا في تظاهرات ضد إسرائيل (عواد،2010).

وهناك أيضا فكرة المقاطعة الأكاديمية التي تستهدف المؤسسات الثقافية، فالجامعات الإسرائيلية جزء من السياسيات العنصرية في تكوين الكيان الإسرائيلي وسياساته، ومن هنا يكون السعي لمقاطعة الجامعة وعدم التواصل معها فجامعة تل أبيب من طورت "عقيدة الضاحية" تدمير مباني من ينفذ عملية عسكرية داخل إسرائيل (جرادات،2011).

وترى الباحثة أن حملة المقاطعة تسعى إلى خلق حالة حوار حول عنصرية إسرائيل؛ من أجل خفض شعبية إسرائيل عالميا، وكذلك من أجل لفت أنظار العالم إلى فلسطين والحالة التي يعيشها المواطن الفلسطيني؛ لإقرار الثوابت الفلسطينية من حق العودة وحق تقرير المصير وعدم قصر حقوقه في إنشاء دولة، كما وتسعى للضغط على المجتمع الإسرائيلي ومؤسساته كي لا يدعم سياسات الحكومات الإسرائيلية الإحتلالية والتوسعية وإجراءاتها القمعية والعنصرية بحق الفلسطينيين.

إن المقاطعة كشكل نضالي تساهم في التأثير على الاقتصاد الإسرائيلي وفي تعزيز الكفاح الوطني ودعم المنتج الوطني وكذلك في عزل اسرائيل وكسب أوساط جديدة من الرأي العام العالمي وبالتالي تساهم في عملية التحرر الوطني والاستقلال، إن المقاطعة كشكل نضالي تساعد في جعل المواطن قادرا على اتخاذ القرار في رفض كل ما يتعلق بالاحتلال وما ينتج عنه وهذا الأمر يزيد الوعي في المجتمع الفلسطيني ويثبت الرفض الفلسطيني لحالة التعايش مما يساهم في إيجاد نوع من الوعي السياسي والفكري و البحث عن خيارات جديدة للمقاومة.

3.2 دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية

تعني التنمية في اللغة الزيادة في كم الأشياء أو كيفيتها أو نوعها. و تسعى التنمية إلى دفع وتطوير جميع الجوانب في حياة الفرد (بكار،1999)، والتنمية وسيلة لتمكين الناس للحصول على الخيارات، فهي تتمحور حول الإنسان وتهدف لتحسين حياة الإنسان من خلال خلق بيئة مناسبة وتطويرها لكي يتمكن الانسان من الحصول على فرص أفضل في الحياة (المعجم السياسي، 2006، ص106). ويعرفها ماركس بأنها عملية ثورية أي تغيرات في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (الجوهري، 1999).

يظهر من خلال التعريفات السابقة أن التنمية تسعى نحو تقدم الإنسان من خلال الإنسان، وهي بحاجة إلى ظروف وبيئة مناسبة لتحقيق أهدافها.

تعددت تعريفات التنمية السياسية فهي حالة النظام السياسي التي قد تسهل النمو الاقتصادي (غانم،1981، ص70)، وهذا التعريف يشير إلى مدى العلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية ومن المفكرين من نظر إلى العلاقة القائمة بين التنمية السياسية والنظام الاجتماعي كونها دالة في النظام الاجتماعي الذي يسهل المشاركة الشعبية في العمليات السياسية والحكومية (شراب،2001) إن هذا التعريف يؤكد مدى الترابط بين المقاومة الشعبية والتنمية السياسية من خلال ما تضمنه من تسهيل المشاركة الشعبية، والمقاومة الشعبية تفتح المجال للمواطن ليكون مشاركا في فعاليتها.

ومن تعريفات التنمية السياسية تعريف "الفرد ديامنت" الذي يرى بأنها العملية التي يستطيع النظام السياسي من خلالها أن يكتسب مزيدا من القوة، لكي يحقق باستمرار وبنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب، ويطور نماذج جديدة للتنظيم(إبراهيم،2010). ويؤكد "هنتنجتون" أن التنمية السياسية ينبغي أن تؤدي إلى ترشيد السلطة السياسية وتنوع الأبنية الرئيسية، أي المؤسسات والمشاركة الشعبية والقدرة على تحقيق أكبر عدد من الأهداف(الطبيب،2007).

من خلال ما تقدم يتبين أن التنمية السياسية تضم مفاهيم مثل العدالة والمساواة والتداول السلمي للسلطة والانتماء والتعددية وقدرة النظام على الإدارة داخليا وخارجيا، وبذلك يمكن التوصل إلى أن التنمية السياسية هي العملية التي تهدف إلى إحداث تغيير في مناحي الحياة السياسية عبر تعزيز الديمقراطية من خلال مشاركة واسعة للجماهير وتعزيز الحريات وتمتع المواطنين بحقوقهم

السياسية والإنسانية وتأثيرهم في صناعة القرار مما ينتج عنه شرعية للسلطة القائمة، وتؤدي التنشئة السياسية دورا فعالا في تحقيق نجاحات في التنمية السياسية من خلال ما تضمنه من عملية تعلم للقيم والاتجاهات السياسية والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي .

وعن إمكانية تحقيق التنمية السياسية في الواقع الفلسطيني مع وجود الاحتلال الإسرائيلي وحالة الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة فإن التساؤل يزداد حول الوسائل التي تنجح هذه العملية خاصة أن الاحتلال الإسرائيلي يعتبر أحد أهم معوقات التنمية بشكل عام والسياسية بشكل خاص، تفترض هذه الدراسة وجود دور للمقاومة الشعبية في التنمية السياسية، وتعتبر المشاركة الركيزة الأساسية في عملية المقاومة الشعبية وهي كذلك في التنمية السياسية لما تحمله المشاركة من مضامين ديمقراطية وعدالة وتساهم في التداول السلمي للسلطة وهي اللبنة الأولى نحو قيام مجتمع ديمقراطي، ويرى سعد الدين إبراهيم أن المشاركة تعكس مدى صحة العلاقة بين المجتمع والدولة (إبراهيم،1988، ص186).

إن تحقيق المشاركة و تفعيلها لا يكون بمنأى عن التنشئة السياسية والتي تعتبر جزءا من التنشئة الاجتماعية وهي الطرق التي ينقل بها المجتمع المعايير والقيم والمعتقدات من جيل لآخر، أما التنشئة السياسية فيعرفها كينيث لانجتون على أنها نقل ثقافة المجتمع من جيل لآخر (لانجتون،1969،ص4)، أما فريد جرينتشتين فيعتبرها التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات وسمات الشخصية ذات الدلالة السياسية في كافة مراحل حياة الفرد، عن طريق مؤسسات المجتمع (جرينتشتين،1969، ص155).

ومن خلال التنشئة السياسية يتم تعميم الثقافة السياسية بين الأفراد، والثقافة السياسية تحمل في طياتها معتقدات المواطن وتوجهاته نحو النظام السياسي، والهوية والانتماء (ميعاري،2003، ص28)، ولا بد من الارتقاء في الثقافة السياسية القائمة لتشمل مفاهيم مثل المشاركة والوعي ورفع المستوى الثقافي للأفراد.

وينعكس تعزيز الثقافة السياسية على التنشئة السياسية من خلال تأثيره على الأجواء السياسية القائمة في الدولة، فالأفراد صغارا وكبارا يكتسبون القيم السائدة ولا سيما السياسية منها. والتنشئة السياسة تساهم في جعل المواطن مؤهلا للمشاركة في الساحة السياسية؛ كونها تساعده في ممارسة حقوقه وحرياته بعد أن تعرفه عليها، وتجعله أكثر إحساسا بالمسئولية، مما يفضي إلى المزيد من المشاركة كنوع من أداء الواجب والحفاظ على الحقوق، وهذا بدوره رافد للتنمية السياسية.

وترى الباحثة أن هناك ارتباطا بين التنمية السياسية والتنشئة السياسية والثقافة السياسية السائدة في فلسطين كونها الركيزة الأساسية والوعاء الذي ينهل منه الأفراد في كيفية تعاملهم مع السلطة القائمة وتأثيرهم في الكفاح الوطني إلى جانب تأثيرهم على القرار السياسي، وذلك من خلال تفعيل طاقاتهم وحشدها لمواجهة الاحتلال وإحداث التغييرات الاجتماعية والسياسية والتأثير على صانعي القرار للنهوض بالحياة السياسية وبالدور القيادي للشعب.

أما عن علاقة التنمية السياسية بالديمقراطية فتكون الخطوة الأولى نحو تحقيقها، من خلال دعوتها لمشاركة الجماهير وانخراط أكبر شريحة من السكان في عملية المشاركة السياسية، وبذلك تعطي التنمية السياسية للموارد البشرية حريتها ومشاركتها في القرار.

ويؤكد الباحث أحمد أبوغوش أن التنمية السياسية تحتاج إلى عمل نضالي معتبرا أن التنمية هي عملية تحرر تعمل على تأكيد الاستقلال السياسي (أبوغوش،2005)، وهذا الرأي يدعم مدى العلاقة القائمة ما بين المقاومة الشعبية و التنمية السياسية.

وبالنظر إلى طبيعة الظروف التي مر ويمر بها الشعب الفلسطيني، يتضح جليا أن هنالك خصوصية للتنمية السياسية في فلسطين، وتتضح هذه الخصوصية بشكل أوضح بعد قيام السلطة الفلسطينية، حيث يستمر الكفاح من أجل الخلاص من الاحتلال ونيل الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية، إلى جانب المهام الجديدة المتمثلة بالبناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني ومؤسسات دولة فلسطين المنشودة. ويعتقد الكثيرون أن هذه المهام تتداخل وتتكامل فيما بينها، ويعد الانجاز في أي منها هو إنجاز في كل المجالات، حيث أن مقاومة الاحتلال تقرب الخلاص منه، وبناء المؤسسات والتنمية على الأصعدة الأخرى تمكن المجتمع الفلسطيني وتعزز قدرة الذات الوطنية على الصمود ومواجهة الاحتلال وبالتالي تقرب الخلاص منه وتحقيق الأهداف الوطنية كاملة (هلال،2006).

إن إسهام المقاومة الشعبية في التنمية السياسية يبدو واضحا من خلال تعزيز المشاركة السياسية. فالمقاومة الشعبية تقوم على أساس مشاركة الجماهير حيث تشكل هذه المشاركة مقياس النجاح، وتتضمن المشاركة انخراط جميع فئات المجتمع في هذا المجال بمن فيهم الفئات المهمشة، ومنها المرأة التي تستطيع أن يكون لها حضور متميز في المقاومة الشعبية، ويبدأ دورها في غرس المفاهيم والنضال والثبات في نفوس الأجيال اللاحقة، بالإضافة إلى ذلك كان للمرأة الفلسطينية دور في انخراطها بمنظمات المجتمع المدني، وقيادتها الجمعيات والاتحادات. ففي عام 1921 تم تشكيل

أول اتحاد نسائي فلسطيني وقام هذا الاتحاد بالوقوف في وجه سياسية الاحتلال (إسماعيل،2001)، وهذه المشاركة تحرم منها المرأة في حال التوجه إلى الخيارات المقاومة المسلحة التي تعتبر نخبوية.

وبما أن المقاومة الشعبية تتسم باتساع مجالاتها حيث تتضمن الحفاظ على الوجود الفلسطيني، فإن المرأة في نضالها التاريخي أدت دورا ديناميكيا في الحفاظ على الهوية والحضور الفلسطيني، وصار لزاما على الفلسطيني المحافظة على هويته ومدلولاتها ليظهرها في كل المحافل الدولية، خاصة في الوقت الذي تستشري فيه الخطط الإسرائيلية التوسعية لطمس هذه الهوية.

وعندما تتحقق المشاركة للمواطن تتولد لديه المبادرة للقيام بعملية المساءلة للسلطة، بحيث تكون المساءلة بشكل منظم خاصة إذا انبثقت عن وعي سياسي، الأمر الذي يعني التفكير والتخطيط والحشد والتعبئة، وفي حال اتخذ الشعب هذا القرار لا بد من دراسة عناصر القوة والقدرة السياسية التي يمتلكها وتكون القدرة السياسية في شكل التأثير والحشد أمام القوة السياسية لدى السلطة الحاكمة التي لا تستمدها من الله وإنما من الشعب الذي هو صاحب القرار في بقاء السلطة أو تغيرها (شارب، 1989).

وترى الباحثة أن سلطة الشعب في المساءلة نابعة من سلطة الشعب في اختيار من ينوب عنه في الحكم، ومن هنا يتولد الحق في الرفض أو الاعتراض أو الحشد أو التأييد لقضية معينة.

وعن أهمية مشاركة الجماهير يقول جين شارب أن المشاركة في الكفاح اللاعنيف تترك آثارا مهمة على المواطنين مثل زيادة اعتزازهم بأنفسهم وقدرتهم على التأثير في مسار الأحداث ويزداد الوعي لديهم، كذلك يؤدي إلى وحدة القوى المشاركة ويزيد تضامنها (شارب،1986). وهذا فعلا ما يصب في التنمية السياسية، وفي هذا المجال يشير غازي الصوراني أن التنمية عبر المشاركة الشعبية، تعتبر شكلا ورافدا للمقاومة جنبا إلى جنب مع العملية الديمقراطية(الصوراني،2002).

يؤكد جين شارب أن المقاومة العفوية من الشعب لها أبعاد تثقيفية جمة، فكثير ما يتعلم الشعب العادي العمل بقوة ورسم وسائل حكيمة عندما تواجهه ظروف حقيقية (شارب،(ب.ت)).

إن تأمل ما ورد عن جين شارب يوضح أن انتهاج المقاومة الشعبية يؤدي إلى وحدة الصف، وهذا الأمر بحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار في الحالة الفلسطينية؛ حيث من الممكن أن تؤدي المقاومة

الشعبية الدور المطلوب منها في توحيد الصف الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. وتدل التجربة في العمل الميداني مشاركة نشطاء من مختلف الانتماءات السياسية يقربهم من بعضهم البعض ويوحدهم بغض النظر عن خلافاتهم، وهو ما يعزز التوحد الوطني الذي يعتبر من صلب أهداف التنمية السياسية (جرادات،2011).

وعن طبيعة العلاقة القائمة بين المقاومة الشعبية والتنمية السياسية أشار عمر البرغوثي أن أي احتمال لإحداث تنمية حقيقية ومستدامة ومستقلة، في سياق الاحتلال أو الاستعمار أو الفصل العنصري (الأبارتهايد)، يخضع لإعاقة متعمدة وممنهجة (عمر البرغوثي، أيلول 2012، اتصال شخصي).

من هنا يظهر أن المقاومة الشعبية تحث الجماهير على الانخراط في الحياة السياسية وتكون هي الحافز والباعث للمواطن ليكون عنصرا فعالا في المجتمع وأن لا يكتفي بدور الناظر أو المنتظر، بل ينتقل ليكون صاحب قرار. وظهر هذا الأمر واضحا في الانتفاضة الفلسطينية 1987 عندما تولى الإنسان الفلسطيني زمام الأمور عن طريق اللجان الشعبية، وفي هذا المجال يؤكد البرغوثي أن العمل الشعبي وانخراط الجماهير في اللجان واتساعها وتقرير كيفية إدارة حياتهم هو مظهر ديمقراطي بحت (البرغوثي،2006).

وترى الباحثة أن هذا دليل على نجاح المقاومة الشعبية في حصد إنجازات واضحة، مما يدل على مدى التقدم الفكري والوعي السياسي الذي يرافق المقاومة الشعبية.

وعن المجال الديمقراطي الذي تحمله المقاومة الشعبية في مضامينها يرى جمال زقوت أن فعاليات المقاومة الشعبية الرسمية المتمثلة في البناء و الصمود تحمل في ثنايا أبعادا ديمقراطية من خلال اختيار الجماهير للمشاريع الذين يرغبون في الحصول عليها (جما زقوت،آب، 2012،اتصال شخصي). وفي هذا المجال يشير مازن قمصية أنه من الخطأ حصر المقاومة الشعبية في جانب واحد وهو البناء والصمود؛ لأنه لا يمكن التخلص من الاحتلال الراهن بدون مقاومة تضطره للرحيل(مازن قمصية، أيلول،2012،اتصال شخصي).

أما جمال جمعة فيشير إلى ضرورة وجود نظام سياسي وطني واع يعمل على توجيه الجماهير إلى المقاومة الشعبية، مع وجود حد أدنى من الديمقراطية (جمال جمعة،آب 2012،اتصال شخصي) ويتفق قمصية مع هذا الرأي في اشتراطه توفر الديمقراطية لتتحقق التنمية السياسية.

ويقف مصطفى الصواف موقفا آخر من العلاقة القائمة بين التنمية والمقاومة حيث أشار أن التنمية السياسية هي مسألة لا علاقة لها بالمقاومة الشعبية، وهذه التنمية يمكن أن تجري عقب خروج المحتل ويسبقها زيادة التوعية والتثقيف لدى الشعب المحتل (مصطفى الصواف، أيلول 2012، اتصال هاتفي). وترى الباحثة موقفا مغايرا للصواف حيث ترى أن المقاومة تسير جنبا إلى جنب مع التنمية السياسية، إذ أن الوعي السياسي وتعزيز مبدأ الديمقراطية والتأكيد على مبدأ المشاركة هي عناصر هامة تساهم في رفع مستوى الوعي والتنظيم لدى الجماهير، وتعزز الصمود على الأرض مما يساعد الأفراد ويحفزهم على المقاومة لتحقيق مطالبهم في الحرية. إذ لا يمكن للفرد دون وعي وإدراك لهذه المفاهيم وفي خضم تغييب مفاهيم التنمية السياسية أن يختبر ويحاكم مفاهيمه ومبادئه الفكرية ويصل بها عن طريق المقاومة إلى التحرر.

4.2 خيارات الكفاح على الساحة الفلسطينية

لقد اختر الشعب الفلسطيني العديد من أشكال الكفاح خلال مقاومته للاحتلال الإسرائيلي، من الكفاح المسلح إلى المقاومة الشعبية بكافة مجالاتها لا سيما السلمية منها وفي هذا البند سيتم البحث في طبيعة الاختلاف بين المقاومة الشعبية السلمية والكفاح المسلح، لتحديد أي الخيارات أفضل في الحالة الفلسطينية. فبعد 64 عاما من التشرد من مناطق 1948 و 44 عاما من احتلال مناطق 1967 لا بد من التساؤل عن سبب فشل الفلسطينيين قيادة وشعبا في التوصل إلى حل للمعضلة القائمة، وهي استمرار الاحتلال، وهل المشكلة تكمن في وجود هوة بين خيارات الشارع الفلسطيني والقيادة السياسية/السلطة الحاكمة في عدم التوافق على آلية موحدة لمواجهة الاحتلال، أم لأي سبب آخر؟

إن المقاومة حق مشروع دوليا للشعوب التي تتعرض للاضطهاد، ولكن هل من المجدي أن تكون المقاومة ارتجالية دون تخطيط؟ وما النتائج التي ستحققها هذه المقاومة؟ من هنا كان لزاما دراسة وتحليل ماهية العدو الذي تواجهه الشعوب وظروفها الخاصة وتحديد الطريقة المناسبة لمقاومته.

ولم يدخر الشعب الفلسطيني جهدا في محاولة منه للتخلص من الاستعمار والاحتلال الإسرائيلي، فشارك منذ بداية الاحتلال الصهيوني لفلسطين في التعبير عن هذا الهدف من خلال الثورات والمظاهرات والمؤتمرات والانتفاضات والهبات التي زخر بها تاريخه الوطني. فشهد العام 1920 مظاهرات في القدس اشترك فيها 40 ألف متظاهر، وعام 1936 إضراب عام وشامل استمر لمدة 6 أشهر. ثم خاض الشعب الفلسطيني حرب عام 1948 وتعرض للنكبة والتهجير، كما تعرض

لاحتلال باقي فلسطين في حرب حزيران عام 1967، لكنه لم يستكن، وصمد بمواجهة محاولات تبديد شخصيته الوطنية وطمسها، وأستطاع أن يعبر عن وجوده الكفاحي مجددا بانطلاقة الثورة الفلسطينية في مطلع عام 1965(جبارة،1998)، وتوسعت مقاومته المسلحة للاحتلال بعد عام 1967، واستطاع أن يصمد بوجه كل مؤامرات التصفية والاحتواء، وفجر انتفاضته الكبرى عام 1987.

من خلال التجارب السابقة يظهر أن الفلسطيني قد اختبر أشكالا مختلفة من النضال، ولم يقتصر على إحداها، وكان السؤال الدائم في كل مرحلة هو: ما هو الشكل النضالي الملائم الذي يستطيع أن يلحق أكبر الخسائر بالعدو ويحقق أهداف الشعب الفلسطيني بأقل الخسائر الممكنة؟ وفي الجدل الذي دار على الساحة الفلسطينية بهذا الخصوص، كان لا بد من تشخيص العدو وأساليب مواجهته للشعب الفلسطيني، لأن معرفة العدو معرفة جيدة هي السبيل الصحيح لإتباع الأسلوب المناسب والأنجع لمقاومته. فإسرائيل كيان عسكري يعمل على تعبئة يهود العالم لإقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين، ويمتلك قوة اقتصادية وتكنولوجية متفوقة وينتهج الضغط على القوة العالمية من خلال الرأي العام العالمي، وحشد التأييد وتذكير العالم بالمجازر التي لحقت باليهود وخاصة ما يعرف ب" المحرقة" النازية، وإسرائيل جزء من الحركة الصهيونية العالمية التي تدعم وجودها وترفدها بكل عناصر القوة. في ظل هذه المعطيات يتحتم على الشعب الفلسطيني والقيادة البحث في خيارات المقاومة التي من الممكن أن تواجه الإمكانيات التي يمتلكها العدو، وتحقق التفوق عليه (الإستراتيجية السياسية والتنظيمية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين،1969).

لقد التفت الشعب الفلسطيني حول العمل الثوري والفدائي والكفاح المسلح، ولكن هذا الالتفاف لم يعد بالنتائج المتوقعة، وهذا يعني أن الكفاح المسلح ليس هو الحل السحري الذي يكفل الانتصار (المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات،2008)، ولذلك بات البحث عن أسباب وعوامل نجاح الكفاح المسلح أمرا مهما، فالبندقية غير المسيسة، كما قالت حركة "فتح" هي بندقية قاطع طريق (أبو إياد،2012).

واستمرت المقاومة الفلسطينية المسلحة طوال حوالي عقدين من الزمن، لكنها تركزت في الأقطار المحيطة بفلسطين، ولم تصبح ظاهرة الكفاح المسلح ظاهرة واسعة في داخل فلسطين. وإلى جانب الكفاح المسلح خاض الشعب الفلسطيني نضالا سياسيا ودبلوماسيا لفرض الاعتراف به ولكسب التأييد العالمي لقضيته العادلة، وحققت منظمة التحرير الفلسطينية على هذا الصعيد مكتسبات كثيرة، أهمها الاعتراف بها ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ونيل عضوية كيان مراقب في الأمم

المتحدة عام 1974، واستصدار العديد من القرارات الدولية المؤكدة على الحقوق الوطنية المشروعة، المتمثلة في حقه في تقرير المصير والعودة والاستقلال والسيادة الوطنيين التي تضمنها القرار 3236 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974(الجمعة،2012).

لكن مسيرة الكفاح الفلسطيني تعرضت لتموجات وهزائم وانتكاسات، وتجلت واضحة بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 وحصار بيروت، واضطرار القيادة الفلسطينية لمغادرة لبنان إلى مواقع بعيدة عن حدود فلسطين كتونس واليمن والسودان. وشهدت الساحة الفلسطينية انشقاقات وخلافات حول مجمل عملها وأساليب كفاحها.ولم يعد للكفاح المسلح في الفترة بين عام 1982 و1987 بريقه كما كان في السابق (قمصية،2011).

وأظهرت الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 شكلا نضاليا جديدا تمثل بالمقاومة الشعبية، التي ساهمت في إحياء العلاقة بين الفلسطينيين أنفسهم وبين الشعب الفلسطيني في الداخل والقيادة السياسية في الخارج، وإعادة ترتيب المطالب الفلسطينية على المستوى المحلي والعالمي. وكانت هذه الانتفاضة تحدي للاحتلال الإسرائيلي بكل ما يحتويه من هيمنة وعنصرية وتفوق عسكري. وفي جانب آخر أظهرت قدرة الفلسطينيين على مقارعة الاحتلال وتحديه في ظل العجز العربي في دعم القضية الفلسطينية، وهو ما أوجد قناعة لدى الفلسطينيين أنه يمكن قهر الاحتلال الإسرائيلي. وبسبب الطبيعة الشعبية للانتفاضة تم شل قدرة الجيش الإسرائيلي الذي كان معدا لمواجهة مع جيوش ومسلحين وليس مع شعب مسالم، كما وخلق حالة رفض وتمرد داخل الجيش الإسرائيلي، فقد تم رفض الخدمة في الجيش الإسرائيلي من قبل 160 ضابطا (صليبي،2005).

وفي نفس الحقبة التاريخية أثبت الشعب الفلسطيني أنه صاحب السيادة على أرضه وقراره السياسي، مما أجبر الجانب الأردني على فك الارتباط مع الضفة الغربية في عام 1988بعد أقل من سنة من بدء الانتفاضة. وفي ذات العام تم الإعلان في الخارج عن قيام دولة فلسطين حيث جرى إصدار وثيقة إعلان الاستقلال التاريخية التي صاغها الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش.

وعلى الرغم من أن هذا الإعلان قد أظهر أن القيادة السياسية الفلسطينية عبرت عن تحمل المسؤولية الوطنية تجاه شعبها من خلال مقاربة السيادة الشعبية المتحققة على الأرض، وعدم ترك فراغ قانوني وسيادي بعد خطوة فك الارتباط الأردنية، إلا أن البعض لاحظ أن إعلان الاستقلال ومجمل صياغة الوثيقة المذكورة قد تم بناء على قرارات الشرعية الدولية، وخصوصاً قراري التقسيم رقم 181 وأتبع ذلك بحوار أمريكي مع المنظمة وبتصريح للرئيس عرفات في جنيف عن

تقادم الكفاح المسلح وإدانة الإرهاب، مما أعطى مؤشرات أن القيادة الفلسطينية لم تكن تنظر للانتفاضة باعتبارها طريقاً للتحرر وإنجاز المشروع الوطني بل وسيلة لتحقيق هدف تحريك المسار السياسي وإرغام إسرائيل على بدء المفاوضات مع المنظمة (عامر،كانون ثاني 2011)، تلك المفاوضات التي كانت مرفوضة من جانب الفلسطينيين والعرب وارتبط رفضها تاريخياً بلاءات الخرطوم الثلاث: لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف بالكيان الصهيوني(أبو حسن، 2006).

إن فتح الطريق أمام التفاوض مع الكيان الإسرائيلي جاء في برنامج النقاط العشرة الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في القاهرة عام 1974، وتناول حلاً مرحلياً يقول بإقامة السلطة على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريرها أو ينسحب منها الاحتلال. وفي ذات السياق جاءت قرارات قمة الرباط في المغرب في نفس السنة لتقول بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ممهدة الطريق للرئيس عرفات كي يستقبل في الجمعية العامة للأمم المتحدة متحدثاً باسم الشعب الفلسطيني وملوحاً بيده قائلاً جملته الشهيرة: "جئتكم ببندقية الثائر بيد وبغصن الزيتون باليد الأخرى، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي"، وقد نجم عن برنامج النقاط العشرة أو ما بني عليه بعد ذلك، أي البرنامج المرحلي للمنظمة، خلافا حادا في الساحة الفلسطينية أنتج جبهة الرفض التي شكلتها وقادتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الفصيل الثاني في منظمة التحرير من حيث الحجم والقوة والتأثير آنذاك (باومغرتن،2006).

وترى الباحثة أن ما قامت به المنظمة في تلك الفترة وما سعت إليه من تجاوب مع متطلبات الشرعية الدولية يمكن اعتباره كفاحا سياسيا ودبلوماسيا يتوافق مع المقاومة الشعبية، ونهجها الذي اختطه الشعب الفلسطيني في الداخل، ذلك أن تكتيكات المنظمة على إسرائيل وداعميها التي رفضها قسم كبير من الشعب الفلسطيني في حينه وحتى اليوم اعتبرت سلاحاً ضاغطاً؛ من حيث إظهارها عجز هؤلاء عن التجاوب مع متطلبات السلام ورفع الظلم والاحتلال عن آخر شعب لا زال يقع تحت الاحتلال ولم ينل حريته واستقلاله.

وعبر انتفاضته الأولى قبل أوسلو وانتفاضته الثانية بعدها قدم الشعب الفلسطيني في الداخل وتحديداً في الضفة الغربية أشكالاً من المقاومة الشعبية ساهمت ولا تزال في إبقاء القضية الفلسطينية على جدول أعمال المجتمع الدولي، وهو ما سيتم التطرق له تفصيلاً في سياق هذه الدراسة.

ومن أساليب النضال الذي لا يمكن إغفاله في القضية الفلسطينية الكفاح المسلح، وهو من أهم التجارب التي وضعت اسم فلسطين على المستوى الدولي والشعبي وخلقت حالة التفاف حول

القضية الفلسطينية، ولكن في الآونة الأخيرة، وخاصة خلال انتفاضة الأقصى، أصبح هذا الشكل الكفاحي موضع تساؤل وخلاف، وبات من الواضح أن الاحتلال الإسرائيلي يستغله كنقطة ضعف لدى الفلسطينيين، ويحاول أن يلصق تهمة الإرهاب به، وبكل المقاومة الفلسطينية المشروعة وخاصة بعد أحداث أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أطلقت حملة دولية قادتها واشنطن ضد ما يسمى بالإرهاب. فالعمليات الاستشهادية كانت أحيانا ردة فعل على جرائم الاحتلال أو تكتيكا معينا من قبل إحدى التنظيمات السياسية لعرقلة مسيرة التفاوض، وبذلك بدأت تتغير صورة الشهيد الفلسطيني لتنحرف عن المنحى الطبيعي لها، من هذه النقطة صار لابد من التفكير بماهية المقاومة المناسبة التي تحقق الأهداف التي يسعى إليها الفلسطيني(البرغوثي،2006).

ومع انطلاقة انتفاضة الأقصى تشكلت أجنحة عسكرية للتنظيمات السياسية، ولم تستطع السلطة الفلسطينية السيطرة عليها، وباتت هذه القوى تعمل بشكل مستقل عن أجهزة السلطة، وأخذت تفرض هيمنتها ونفوذها مما خلق نوعا من الازدواجية على أرض الواقع ؛ الأمر الذي حال دون تنفيذ القانون وانتشار حالة الفلتان الأمني بشكل ملحوظ كما حدث في مدينتي جنين ونابلس. وبعد تفشي هذه الظاهرة بشكل واسع تشكلت "ميليشيات العائلات" في غزة و"أمراء الزواريب" في الضفة الغربية، الأمر الذي تحول فيما بعد إلى حدوث جرائم على أيدي عصابات تحت أسم مقاومة الاحتلال (المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات،2010).

وقد حاولت السلطة التخلص من هذه الحالة؛ ففي تصريح لعبد الرزاق اليحيى وزير الداخلية الفلسطيني في حكومة تسيير الأعمال 18 /2007/11، قال أنه يوجد مرسوم رئاسي يقضي بجمع الأسلحة وحل الأجنحة العسكرية التابعة لفصائل المقاومة، وأكد أن المقاومة لها مفهوم واضح وما جرى في السنوات السبع كان كارثة على القضية الفلسطينية (مركز الزيتونة،2008). من هنا يظهر أن المقاومة المسلحة باتت شكلا مرفوضا من قبل السلطة الرسمية، والدعوة تتوجه إلى المقاومة الشعبية لما تحمله من خصائص تم الحديث عنها في البند 2.2.

وقد رأت إصلاح جاد أن انتفاضة الأقصى عانت من غياب مشاركة الجماهير واقتصرت على النخبة (جاد، آذار 2011)، ويرى طلال الشريف أن هناك تراجع لدور التنظيمات السياسية ملقيا باللوم على التنظيمين الرئيسيين "فتح" و"حماس" (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسيات والدراسات الإستراتيجية، 2011، ص87).

وفي ذات المجال أكد مبارك عوض من خلال تجربته أن المقاومة الشعبية من الممكن أن تكون الشكل الكفاحي الناجح في فلسطين وتكون الرد الحيوي للتحدي الإسرائيلي من الناحية الثقافية والوجودية، وقد أيقنت منظمات المجتمع المدني هذا الأمر وكان لها دور بالغ في إتباع نهج التنمية من أجل المقاومة (عوض،1981).

وترى الباحثة في هذا المجال أن شكل المقاومة يكون تبعا لطبيعة المعطيات المتوافرة، وفي هذه الفترة الزمنية بالتحديد ومع تعالي الأصوات الداعية لانتهاج المقاومة الشعبية ولا سيما السلمية منها، فإنه، وخاصة في ضوء تجربة الانتفاضة الأخيرة وفي ظروف الضفة الغربية والوضع الدولي المستجد على الصعيد العالمي، من المفضل تحييد الكفاح المسلح والبحث في خيارات تحقق مشاركة جماهيرية وديمقراطية وتحظى بقبول دولي أوسع، ومن شأنها إحراج الاحتلال وإلحاق أكبر الخسائر السياسية والاقتصادية والثقافية به وزعزعة حضوره الدولي وتعريته أمام العالم باعتباره احتلالا لا أخلاقيا، وفي جانب آخر تحمل المقاومة الشعبية بين طياتها العديد من الخصائص التي تلتقي مع الديمقراطية وتفتح المجال للحوار، مما يوجد حالة من الوعي السياسي وتشجع المواطن للبحث عن طرق مبتكرة تلائم روح العصر وتتماشى مع التغييرات الدولية مما يصب في التنمية السياسية.

5.2 تأثير المقاومة الشعبية على القوى السياسية والنظام السياسي

تقوم المشاركة الشعبية في الأساس على مشاركة الجماهير، وكلما كانت المشاركة أكبر كانت النتائج أفضل على الصعيد المحلي والدولي، خاصة عندما تطالب بقضية عادلة وتستخدم منهجا سلميا، وقد أشار موليز أنه ينبغي في كل حملة مقاومة لاعنفية أن يتم تحديد هدف محدد (موليز،1999). وتؤكد ذلك تجربة غاندي أيضا، حيث أنه عندما أعلن حالة العصيان المدني لإلغاء قانون الملح، حدد في الوقت نفسه هدفه الاستراتيجي وهو الحصول على الاستقلال (غاندي،(ب.ت)).

وفي التجربة الفلسطينية اختبر الشعب الفلسطيني تجربة المقاومة الشعبية خلال الانتفاضة عام 1987 التي يؤكد لطفي الخولي في كتابه الانتفاضة والدولة أنها استطاعت التأثير في شعوب العالم العربي وجعلتها تتحرك نحو التأثير على حكامها، ففي مصر تم عقد اتفاق بين الحكومة والأحزاب والنقابات والاتحادات لدعم الانتفاضة(الخولي، 1988). ومحليا استطاعت الجماهير خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى التأثير على القيادة الوطنية الموحدة لوضع برنامج مساعدات اقتصادية واجتماعية، وتحولت القيادة إلى سلطة على أرض الواقع (العبد،1991).

وحديثا يوظف الشعب الفلسطيني المقاومة الشعبية ضد بناء جدار الضم والتوسع، وفي مقاومته للجدار استطاع جذب انتباه العالم من خلال المتضامنين الدوليين، ومشاركة القوى السياسية والتنظيمات السياسية في فعاليات المقاومة، طارحا هدف إزالة الجدار والخلاص من الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف (جرادات، 2011).

ويلحظ على التجربتين السابقتين بالرغم من الانجازات التي حققها الشعب الفلسطيني أنهما لم تؤسسا لتنمية سياسية يعتد بها، فالانتفاضة الفلسطينية عام 1987 ضد المحتل كبلت التنمية السياسية بقيود يصعب التخلص منها في ظل استمرار هيمنة إسرائيل على مقدرات الشعب الفلسطيني واستمرار سيطرتها على حدوده وثرواته ومياهه وأجوائه وتحكمها بتنقل الناس والبضائع. أما المقاومة الشعبية ضد بناء جدار الفصل فلم ترتق إلى مستوى حركة شعبية شاملة وبقيت موسمية ولم تستثمر إنجازاتها الدولية كفتوى لاهاي للخلاص من الاحتلال.

أظهر كفاح الشعب الفلسطيني أن ثمة ترابط وتأثير متبادل بين الأحداث على الساحة الفلسطينية والعربية حيث تتأثر حركة الشعب الفلسطيني بالكفاح العربي والعكس صحيح.

وقد كان للأحداث في عدد من الدول العربية مثل تونس ومصر تحت عنوان الحراك الشعبي، أثر على الشارع الفلسطيني في توجيه بوصلة الحراك الجماهيري نحو إنهاء الانقسام وشكل الحراك العربي دافعا للجماهير لمزيد من الضغط على أطراف الانقسام لاستعادة الوحدة الوطنية وتعزيز الكفاح الشعبي ضد الاحتلال.

وبعد أن كانت هناك محاولات مبعثرة ونشاط عادي وغير مؤثر للمجتمع المدني الفلسطيني، ومبادرات من بعض الفصائل لمحاولة رأب الصدع الفلسطيني، و لم يكن هناك ضغط ميداني على رفض الانقسام الداخلي وكانت الآمال والأنظار تتجه إلى الخارج، فتراه في مكة وتراه في مصر، والنتيجة استمرار الانقسام وفشل تلك المحاولات، بدأت مجموعات قليلة العدد بالتحرك ميدانيا مستخدمة نفس أدوات شباب الحراك الشعبي في تونس ومصر.

لقد كان التأثر بالأحداث العربية واضحا من حيث الشعارات والأدوات فرفع البعض شعار إنهاء الانقسام، أو الشعب يريد إسقاط أوسلو، كان واضحا أن أنصار هذا الطرف أو ذاك يحاولون احتواء الحالة لمصلحتهم (حبيب،2011، 16 آذار).

لكن كان واضحا جدا أن نجاح الحراك الشعبي في تونس وثم مصر بسرعة قياسية شكل قوة دفع للشباب الفلسطيني حتى يقوم بفعل مؤثر على النخبة السياسية ومراكز اتخاذ القرار الداخلي، وقد وظف الشارع الفلسطيني ذات الأدوات التي استخدمت في تونس ومصر من وسائل التواصل الاجتماعي لحشد الرأي العام والإعداد للاعتصامات.

ولكن الحال في فلسطين يختلف عن تونس ومصر فتونس رفعت شعارا من نمط خبز وماء ومصر الشعب يريد إسقاط النظام، أما في فلسطين فالشعب لا يواجه حكما مستبدا كما في حالة مصر وتونس، بل سلطة منقسمة (حمساويا /فتحاويا) يهدد استمرار انقسامها وحدة الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة. وقبل تلك السلطة فإن الشعب يواجه عدوا محتلا للأرض، وكيانا ينكر حق العودة ويصادر الحقوق والحريات، ويعتقل آلافاً من الفلسطينيين، ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي(أبو سرية،2011، 16 آذار).

كان أول موعد جامع بعد عدة محاولات لم يكتب لها النجاح هو 15/آذار /2011، وقد حظي هذا الموعد بدعم التنظيمات السياسية مثل حزب الشعب والجبهة، وقد دفع الحراك الشعبي/الشبابي في ذلك اليوم هنية وأبو مازن للإعلان عن استعداد الرئيس لزيارة غزة، ومن ثم ليتقدم الرئيس بمبادرة المصالحة، التي فتحت بابا واسعا أدى لاحقا لحوارات بين حماس وفتح، توجت بإعلان اتفاق المصالحة الذي وقع بالقاهرة في 4/أيار /2011.

وبالرغم من أن الحراك الشعبي في فلسطين لم يحقق الأهداف التي وضعها من إنهاء الانقسام إلا أنه شكل قوة ضغط لأصحاب القرار للقيام بخطوات نحو المصالحة، ولم يقف الحراك الشعبي في فلسطين عند هذا الأمر فقد انطلق حراك العودة الذي كان قد حدد 5/15 موعدا لذلك الحراك، متزامنا مع ذكرى النكبة عام 1948 حتى لا تكون المناسبة حدثا عابرا أو مجردا، لذا سميت المسيرات بمسيرة العودة، وكانت تتم بشكل منظم حيث شملت معظم مدن الضفة الغربية، وتم إطلاق صافرة الساعة الثانية عشرة ظهرا لتوقف الحركة لمدة دقيقتين، وسميت الجمعة 5/13 بجمعة النفير (أبو سرية،2011، 16 آذار).

وقد شهدت المخيمات الفلسطينية في أماكن اللجوء مشاركة واسعة لإحياء ذكرى النكبة والمطالبة بالعودة. وما يمكن الإشارة إليه أن الحراك الشعبي الفلسطيني أثر على موقف الدول العربية من حيث مساندة الشعوب للقضية الفلسطينية، فشهدت الدول العربية المجاورة سوريا ولبنان محاولات لاختراق الحدود الإسرائيلية، بالإضافة إلى بدء الحديث عن انتفاضة ثالثة، وكذلك كان للشعب

المصري الدور الواضح الذي أصر على الرغم من استنكاف قوة مهمة، ألا وهي الإخوان المسلمون في المسيرة؛ إلا أنه وصل إلى العريش (متجاوزا) كل الحواجز التي وضعت على الطريق من القاهرة لمنعه من الوصول إلى رفح،ورفض أن يحتفي في داخل المدن المصرية فقط (أبو سرية،2011، 17 أيار).

ولم ينته الأمر في هذا المجال، حيث تكرر في 5/ حزيران وإحياء ذكرى حرب حزيران فسيرت المسيرات بهذه المناسبة، وأخيرا أخذ التحرك الشعبي بتحديد أيلول /2011 موعدا لحركة واسعة، حيث تتوجه منظمة التحرير الفلسطينية لمجلس الأمن لطلب الاعتراف بالعضوية الكاملة للدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967، فكانت مناسبة لتسيير المسيرات والقيام بفعاليات شعبية، وبالفعل تم تشكيل لجنة في كل مدينة فلسطينية تتولى تنفيذ الفعاليات لمساندة التوجه للأمم المتحدة، وكانت النتائج واضحة من خلال المشاركة الشعبية الواسعة وبأساليب ديمقراطية حضارية أشادت بها القيادة السياسية ولفتت أنظار العالم.

لم يتوقف الحراك الشعبي الفلسطيني عند هذا الحد، فتوجه إلى قضايا محددة وهامة مثل إجراء انتخابات مباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وكانت هذه الخطوة تشكل البداية نحو توجه الشعب لمساندة الدعوة لإصلاح مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. وقد تشكلت حملة واسعة لهذا الأمر بالاعتماد على وثيقة الأسرى 2006، وكانت الدعوة إلى مشاركة جميع أبناء الوطن في الانتخابات بما فيهم الأسرى والمخيمات في اللجوء وأن تكون الانتخابات مباشرة(حداد،2012).

إن المطالبة برفع سقف الديمقراطية وتولي الشعب زمام المبادرة من أجل التغيير والإصلاح وجعل هذه المطالب على سلم أولويات أصحاب القرار دليل ارتقاء الجماهير في المطالب، وهو يصب في النهاية مزيدا من التقدم وتحقيق التنمية السياسية.
وهناك جانب آخر تستطيع الجماهير تحقيقه من خلال تبنيها المقاومة الشعبية، وهو التأثير والضغط على القوى السياسية الرسمية لتكون مع الجماهير على أرض الواقع وتبحث في رغباتهم ليكون لها الدور البارز في المقاومة ومساندة الجماهير.

لقد مرت الأراضي الفلسطينية بتجربة أن تكون الجماهير عناصر ضغط وقوى تؤثر على صانعي القرار، وذلك من خلال مشاركة الشباب من متطوعي الحملة الشعبية لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، حيث جابوا الشوارع حاملين معهم اللافتات التي تدعو إلى المقاطعة وتظهر أهميتها (وكالة معا،2001) وبالمقابل تم تفاعل الجماهير واتسع الحراك الجماهيري مما شكل وسيلة ضغط على

السلطة الفلسطينية والمسئولين وقد نجحت الحملة من خلال إعلان الرئيس عباس قرارا بحظر ومكافحة منتجات المستوطنات لما للمستوطنات من أثار سلبية من الاعتداء على الأراضي الفلسطينية وعلى حقوق الفلسطينيين في الأرض والحياة، وتم فرض عقوبات على من يرتبط بعلاقات تجارية مع المستوطنات(جريدة الأيام،2010،26 نيسان).

وفي الشارع الفلسطيني وجد تفاعل واسع مع هذه الحملة ففي نتائج استطلاع الرأي الذي أجرته شركة الشرق الأدنى للاستشارات، ظهر أن (85%) يؤيدون حملة مقاطعة المستوطنات و15% يعارضون و79% يرون أن لها تأثيرا ايجابيا على المصلحة الوطنية (الشرق الأدنى للاستشارات،2010) وبملاحظة هذه النسب يظهر تفوق من يقف إلى جانب هذه المقاطعة وهذا يدل على وجود وعي لدى المواطنين، ويدل كذلك على أهمية أسلوب المقاطعة كإحدى وسائل المقاومة والضغط على الاحتلال الإسرائيلي إلى جانب تأثيره على سياسات ومواقف السلطة الفلسطينية.

وترى الباحثة أن هذا بحد ذاته إيجابي للغاية، لأنه يعكس تجاوزا لنهج التفاوض الأبدي العقيم الذي كرسته أوسلو، والذي خاض غمار عملية تسوية سياسية، أظهرت عبثيتها ولم تحقق النتائج المرجوة منها، حيث أنها لم تستند إلى المقاومة الشعبية وعناصر القوة لفرض خياراتها على الاحتلال. أن مشاركة السلطة الرسمية للشعب في خياراته بداية نحو إيجاد فعالية للنشاط الجماهيري، وكذلك يعكس مدى احترام السلطة الرسمية لرغبات الشعب والمؤسسات الأهلية الأمر الذي يعكس صورة مشرفة للديمقراطية، ويكامل جهود الحركة الشعبية بجهد السلطة مما ينعكس إيجابا على فعالية النضال الوطني ويجعل مشروع الاحتلال مشروعا خاسراً، وهو ما يصب في التنمية السياسية من حيث كونها مشروعا للحرية والاستقلال في فلسطين.

في ظل الحراك الجماهيري بدأت المطالب الفلسطينية للسلطة ترتفع؛ وهذا يدل على وجود نضج فكري وثقافي حيث أخذت الجماهير تطالب بالتغيير وفقا للقانون والحقوق، ويمكن ملاحظة هذا الأمر إبان الإعلان عن احتمالية عقد لقاء بين الرئيس محمود عباس وموفاز، وقد لقي هذا الأمر رفض الشارع الفلسطيني، وتحركت الجماهير ونظمت الاعتصامات والمظاهرات السلمية (البلد،2012). ولم تذهب مساعي الحراك الشعبي هباء، فقد نتج عنها إعلان الرئيس عباس إلغاء الزيارة استجابة لمطالب الشعب،وأصدر كذلك تعليمات لتشكيل لجنة لمعرفة حقائق الاعتداءات التي تعرض لها المتظاهرون (بدوان،2012).

وفي خطوة نحو تفعيل نهج المقاومة الشعبية لتكون حاضنة للمطالب الفلسطينية، بدأت الحركة الأسيرة إضرابا مفتوحا عن الطعام، وساندته الجماهير في مدن الضفة عن طريق خيم الاعتصام والمسيرات السلمية، ومشاركة القوى السياسية والأحزاب،وكانت قوة الحراك الجماهيري بارزة من خلال القدرة للوصول إلى الأراضي المحتلة عام 48 حيث تم تنظيم فعالية "جائعون للحرية" في حيفا ووصل عدد المعتصمين أكثر من 1000 معتصم (وكالة وفا،2011).

وبعد تتبع تأثير المقاومة الشعبية على النظام السياسي،لا بد من التعرف كيف يتعامل النظام السياسي مع هذا الخيار، فحيث أن المقاومة الشعبية خيار جماهيري وكون الشعب اختار هذا الشكل في نضاله في عدة مجالات فإن ممثلين عن القوى السياسية والرسمية حرصوا على مشاركة الجماهير في التواجد بساحة الصدام مع الاحتلال، وكذلك في المؤتمرات التي تعقد لدعم هذا الخيار. ففي مؤتمر المقاومة الشعبية الفلسطيني الذي عقد في "بدرس" كانت هناك مشاركة واسعة من الشخصيات السياسة الرسمية والحزبية. وتعالت الأصوات في المؤتمرات تدعو التنظيمات والأحزاب لينخرطوا في المقاومة الشعبية وأن ينزلوا إلى الميدان مع أبناء الشعب الفلسطيني.

وترى الباحثة أن مشاركة الفعاليات الرسمية للمواطنين ضد بناء الجدار ومصادرة الأراضي يزيد من قوة المواطن ويشعره بالدعم والمناصرة، ففي قرية بلعين أشار عبد الله أبو رحمة أن رئيس الوزراء أسهم بشكل كبير في دعم صمود الناس ومواجهتهم للاحتلال، وساهم في إنهاء مشكلة المياه وبناء المدارس وتعبيد الشوارع،في خطوة نحو زيادة تمسك المواطن بأرضه في بلعين لتبقى المقومات الأساسية موجودة ويبقى المواطن وتبقى المقاومة (عبد الله أبو رحمة، أيلول 2012 اتصال شخصي).

وقد أشار مصطفى البرغوثي في هذا المجال أن السلطة الرسمية تحاول احتواء أي محاولة يقوم بها الشعب نحو المقاومة الشعبية، بالرغم من أنها تدعم هذا الخيار نظريا (مصطفى البرغوثي،آب 2012،اتصال شخصي) وترى الباحثة أن هذا الدعم غير مترجم على أرض الواقع، كون السلطة تخشى من مشاركة الجماهير وتسعى إلى احتواء رغبات الجماهير عن طريق تشكيل اللجان وتمويلها.

أما جمال جمعة فيرى أن النظام السياسي لا يرغب في رؤية حركة مقاومة شعبية مستقلة على الأرض ويحاول أن يحتويها، ويحاول النظام السياسي أن يعيق تطور أي حركة و في البداية لم يكن هناك تدخل في حركات المقاومة ولكن عندما بدأت تتوسع وتحظى بالاهتمام الدولي بدأت عمليات

التدخل وتشكيل أجسام على هيئة لجان لتسيطر على العمل باتجاه تحديد المفاهيم الخاصة للمقاومة الشعبية ضمن النضال اللاعنفي مع الاحتفاظ بعدم الاقتراب من الاحتلال (جمال جمعة، أيلول، 2012،اتصال شخصي).

يظهر بملاحظة الآراء السابقة أن هناك من يستخدم المقاومة الشعبية لتحقيق أهداف محددة ولا ينظر إليها كنهج للخلاص من الاحتلال، وهناك من يلجأ إليها تكتيكيا أي أنه لا يرى بها طريقا ثابتا وواضحا وإنما بسبب العجز عن ممارسة الأشكال الأخرى، وفي المقابل يوجد من لا يؤمن بها نهائيا وفي ذات الوقت هناك من يعتبرها نهج الخلاص من الاحتلال وينخرط بها ويعمل على تطويرها.

ويختلف المحلل السياسي الصواف في رؤيته لهذا الجانب حيث يرى الصواف أن هنالك محاولة من قبل السلطة لتسليط الضوء على المقاومة الشعبية وتشجيعها من أجل تخدير الشعب بحيث تقتصر مقاومة الاحتلال عليها وإقصاء كافة أشكال المقاومة (مصطفى الصواف، أيلول 2012،اتصال هاتفي).

وترى الباحثة في رؤية الصواف هذه تعود إلى حالة الانقسام السائدة وما نتج عنها من تعدد التوجهات نحو المقاومة فالسلطة القائمة في غزة تحاول التمسك بنهج المقاومة المسلحة عن طريق القذائف والصواريخ وإن كان هذا الأمر يحتوي على أبعاد سياسية أخرى.

ومن خلال تتبع الآراء السابقة يظهر أن هنالك تباينا في نظرة القوى الشعبية ونظرة السلطة الوطنية للمقاومة الشعبية، حيث تعتبرها الأولى نهجا يتكامل مع أشكال الكفاح الأخرى ولا يتعارض معها، وهي شكل ملائم مرحليا للنضال الفلسطيني، بينما تراها السلطة بديلا لأشكال النضال الأخرى وتسعى لتقييدها كمقاومة سلمية.

وترى الباحثة أن المقاومة الشعبية تؤثر بشكل جلي على توجه القوى السياسية، إذ يمكن اعتبار خطوات القرار السياسي سيما وقت الأزمات والتحديات هي استجابة لرأي الشارع الفلسطيني، ودعما للحراك الجماهيري، وإذا كان الشعب الفلسطيني في انتفاضته الأولى أجبر الجانب الأردني على فك الارتباط وجعل منظمة التحرير تصدر وثيقة إعلان الاستقلال وتهتم أكثر فأكثر بالداخل الفلسطيني، فإنه في الآونة الأخيرة سجل نجاحات كبيرة في مواجهة جماهيرية حية ضد بناء جدار الضم والتوسع، كما دفع القرار السياسي لاتخاذ خطوات جادة في هذا السياق كالتوجه لمحكمة العدل

الدولية، وتشكيل اللجان ووزارة خاصة لمتابعة شؤون الجدار والأراضي المصادرة. وفي الشأن الداخلي كان للتحرك الشعبي أثره في دراسة الوضع الفلسطيني ومحاولة التصدي لحالة الانقسام بين شطري الوطن، وذلك لرأب الصدع.

وكان للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في شهر نوفمبر من العام 2012 أثرا واضحا في توحد الحراك الجماهيري على الأرض، فقد اندفعت الجماهير في الضفة الغربية ومدنها قاطبة للشجب والتنديد بالعدوان الإسرائيلي على غزة ومقاومته بالاحتجاجات والتظاهرات السلمية، في الوقت الذي كانت تقذف الصواريخ من القطاع على إسرائيل، وساهم هذا التوحد الشعبي بين الضفة الغربية والقطاع على الرغم من اختلاف الأسلوب النضالي في التأثير على القيادة والقوى السياسية لإعادة النظر في الانقسام، وبدأ جليا هذا الأمر من خلال المواقف المختلفة للرئيس عباس في إدانته للعدوان على غزة، وفي مواقف خالد مشعل المؤكدة على تجاوز الانقسام والحرص على المصالحة الوطنية.

ويظهر ما تقدم أهمية المقاومة الشعبية في التأثير على أصحاب القرار السياسي، سواء أكانت القوى والتنظيمات السياسية أو السلطة، ويتضح هذا التأثير أكثر حين تكون الحركة منظمة ونابعة عن وعي وإدراك لما يحدث وبشكل مخطط وليست عشوائيا، وهو ما يعكس مدى أثر المقاومة الشعبية في التنمية السياسية.

6.2 المفاوضات والمقاومة

المفاوضات السياسية محادثات سياسية تتم بين طرفين من أجل الحصول على تسوية سلمية للقضية المتنازع عليها، ويعمل كل طرف على الحصول على تنازلات من الطرف الآخر (مركز الزيتونة،2008).

لقد بدأت المفاوضات الفلسطينية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى. ومنذ البداية واجهت عقبات عديدة، ويعزي الباحث طلال أبو ركبة أسباب هذه العقبات إلى طبيعة الأساس الذي تقوم علية المفاوضات؛ حيث يعتمد الجانب الإسرائيلي على منطق القوة بينما يعتمد الفلسطيني على منطق الحق التاريخي(المركز الفلسطيني لأبحاث السياسيات والدراسات الإستراتيجية، 2011) وفي هذا المجال أشار موليز أن المفاوضات تشكل عرض قوة وليس حوار يجري في ظل الثقة المتبادلة، وذلك حتى عندما نأمل أنه من الممكن أن تفضي المفاوضات إلى اتفاق(موليز،1999).

وبالنظر إلى الحالة الفلسطينية يلاحظ وجود ضعف في الوضع الفلسطيني من الناحية الداخلية والخارجية، فحالة الانقسام مستمرة مع فشل محاولات رأب الصدع، والأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الضفة الغربية في تردي جراء سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي بكامل مظاهره من توسع في الاستيطان وبناء جدار الضم والتوسع،والإمعان في سياسية التهويد والاعتداء على الأماكن المقدسة وإقامة الحواجز ومنع حرية التنقل، وقد كان الطرف الفلسطيني عاجزا عن تشكيل حكومة وحدة وطنية وإنهاء الانقسام مما جعل الاحتلال يؤكد على عدم وجود شريك حقيقي مسيطر على الأوضاع الداخلية (مركز الزيتونة،2008).

إن الفلسطيني وانطلاقا من الحق التاريخي يسعى من خلال المفاوضات إلى الحصول على حقوقه الوطنية، وخاصة حق إقامة دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس، وتنفيذ القرارات الدولية الخاصة بفلسطين، أما الاحتلال الإسرائيلي فيصر على تقديم حلول تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني ولا تلبي الحد الأدنى من مطالبه، ويقوم على الأرض بفرض وقائع احتلالية استيطانية وتهويدية تدل على عدم رغبته في التوصل إلى حلول نهائية من خلال التفاوض؛ بحيث يبقى الوضع متأرجحا دون حل، حيث يعتبر الاحتلال أن الضفة الغربية عمق استراتيجي له لا يمكن التنازل عنها وأن أي حل نهائي فيها يجب أن يبقيها تحت السيادة الإسرائيلية.

وفي مراحل المفاوضات كان عام 2010 مفصليا في مجال التفاوض حيث أطلق الرئيس أوباما إعلانا أن دولة فلسطين ستظهر خلال العام القادم، وأخذت السلطة الفلسطينية تعد العدة للحصول على اعتراف عالمي بفلسطين كدولة مستقلة، ولم يكن هذا التوجه بديلا عن التفاوض وإنما خطوة نحو إعادة التفاوض ولكن بشروط (شبيب،2012،16 أيلول).

وخلال هذه الفترة قدم الشعب الفلسطيني صورة غير مسبوقة من العمل الشعبي في مناصرة قرار الرئاسة في التوجه لطلب عضوية كاملة لدولة فلسطين في هيئة الأمم المتحدة، وتم ابتداع وسائل جديدة للتعبير عن تأييد التوجه للأمم المتحدة، وعكست التحركات التي نظمتها الجماهير مدى الوعي السياسي الموجود، وكذلك مدى الرغبة في إتباع وسائل سلمية للتعبير عن آرائهم.

وبعد توجه الرئيس إلى مجلس الأمن لم تكن النتائج كما كان يأمل الفلسطينيون قيادة وشعبا، وعليه فإن الوضع يشير إلى أن الإنسان الفلسطيني يعيش في ظل تناقضات تتمثل في عدم وجود مقاومة شاملة معتمدة من قبل القيادة والجماهير ولا يوجد حالة سلام عادل يرضي الطرف الفلسطيني وكذلك يعيش المواطن الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي القابض على مصيره بالقوة، والسلطة

الفلسطينية التي تتبنى خيار مفاوضات لم تحقق المكاسب المطلوبة للطرف الفلسطيني، ويرى أبو دياك أن المفاوضات تقف حائلا في وجه المقاومة المسلحة، من هنا كان لا بد للبحث عن خيار آخر لتقوية الطرف الفلسطيني وليكون عامل قوة وضغط ولذا تعالت الأصوات نحو المقاومة الشعبية لتكون هي الطبيب المعالج للوضع في الأراضي الفلسطينية(أبو دياك،2010).

وعن طبيعة العلاقة بين المفاوضات والمقاومة، يؤكد خالد منصور أن المقاومة الشعبية ليست بديلا عن مفاوضات تجري على أسس صحيحة (وقف الاستيطان نهائيا ووجود مرجعية واضحة) ومن الممكن أن تكون رديفا لتلك المفاوضات شرط أن يكون هناك تنسيقا أو تفاهما وتناغما، وأن يكون قرار المفاوضات وقرار المقاومة الشعبية من هيئة وطنية عليا تحوز على ثقة الشعب(خالد منصور، آب 2012،اتصال شخصي).

وترى الباحثة إن استبدال النضال بالتفاوض أمرا يحمل نوعا من المخاطرة، فهو يقوّض النضال ويؤدي إلى ضياع الحقوق، ويستغل للتغطية على استمرار الاحتلال والاستيطان والتهجير التدريجي والحرمان من الحقوق الأساسية بغطاء دبلوماسي. ويختلف جمال جمعة في هذه النظرة إذ يعتبر أن المقاومة الشعبية بديلا عن المفاوضات في الحالة الفلسطينية الحالية، ويرجع أسباب ذلك أن تلك المفاوضات لم تفض إلا عن الاستيطان والتهجير واستمرار للاحتلال وتعميق وجوده، وعليه يجب أن لا تتم المفاوضات إلا في ظل تعديل الشروط ليكون التفاوض من أجل تطبيق القرارات الدولية(جمال جمعة،أيلول2012،اتصال شخصي).

وترى الباحثة في هذا السياق أن المفاوض الفلسطيني بحاجة إلى مساندة وطنية من خلال الكفاح على الأرض في مواجهة الاحتلال، كما هو بحاجة لدعم إقليمي ودولي ليكون طرفا ندا للطرف الإسرائيلي الذي يحظى بالدعم العالمي، من هنا كان لزاما أن يكون هناك مقاومة شعبية شاملة لتكون عامل ضغط على الطرف الإسرائيلي لتغيير موازين القوى على الأرض بحيث تدار دفة المفاوضات لصالح الطرف الفلسطيني. ولا بد من التأكيد هنا أن التراجع في الدور العربي الرسمي قد كان له تأثيره السلبي الواضح على الوضع الفلسطيني، وخاصة بعد خروج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد، مما جعل الطرف الفلسطيني في موضع الضعف. وعلى الرغم من التغيرات التي لحقت كامب ديفيد، لم يخرج الدور العربي الرسمي من ضعفه، بل وعبر عن عجز واضح في مواجهة إسرائيل وحلفائها.

إن التفاوض مع الإسرائيليين أسلوب من الممكن أن يحقق نتائج ناجحة للفلسطينيين، ولكن هذا لا يعني أن يعول الطرف الفلسطيني عليه وحده، لأن ذلك يضعف فعالية الكفاح الوطني الفلسطيني. وفي هذا المجال يؤكد أحمد قريع عدم فعالية التفاوض في الحالة الفلسطينية ويطلق على هذا الوضع عنوان "المنهج التجريبي الفاشل" ويزداد الوضع سوء بسبب عدم تحديد بدائل لهذا الخيار(المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتجية، 2011).

لقد اعتمدت السلطة الفلسطينية على النهج التفاوضي الذي لم ينتج شيئا على أرض الواقع، ومن هنا جاءت الدعوة للتوجه نحو خيار جديد لتغيير الأوضاع جذريا، وذلك من خلال انتفاضة ثالثة وتكون شعبية بامتياز وبحيث تشكل وسيلة ضغط لتحقيق المطالب الفلسطينية. ومن الذين شجعوا هذا الخيار مازن قمصية (مازن قمصيه، أيلول 2012، اتصال شخصي) والكاتب طلال الشريف (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية،2011).

وترى الباحثة أن الاعتماد على المقاومة الشعبية كخيار بديل عن التفاوض أو مساند له يفضي إلى آثار ايجابية على الساحة الفلسطينية، من حيث إعادة الثقة بالمواطن الفلسطيني وإعادة الاعتبار لدور الجماهير القيادي ويعزز الديمقراطية ويجعل فلسطين في حالة مقاومة فعالة، وإن كانت سلمية؛ لأنه طالما وجد احتلال لا بد من وجود مقاومة لتغيير الحالة الفلسطينية من قبول الاحتلال والتعايش معه إلى مقاومته ورفضه تمهيدا للخلاص منه، باعتبار أن الاحتلال هو من يحتجز حرية الشعب الفلسطيني وسيادته ويحرمه من تحقيق حقوقه، وهو الذي يعرقل تحديث المجتمع الفلسطيني ويعرقل استقراره وازدهاره، أي أنه العامل الأساسي في إضعاف التنمية السياسية المطلوبة فلسطينيا، لذا لا بد أن يكون الطريق للخلاص من الاحتلال يحمل في طياته مضامين التنمية السياسية.

7.2 تجارب فلسطينية حديثة في المقاومة الشعبية

ابتكر الشعب الفلسطيني العديد من وسائل النضال التي جاءت لتواكب الطبيعة الاستيطانية المتجذرة في العدو الصهيوني، سيما بعد بناء جدار الفصل العنصري ومصادرة الأراضي، فجاءت جهود المقاومة الشعبية للأهالي لمواجهة الشريان الاحتلالي ومن هذه التجارب:

1.7.2. تجربة أهالي بلعين ضد جدار الضم والتوسع

قرية بلعين من النماذج الفلسطينية التي انتهجت سياسية اللاعنف في المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، خاصة ضد جدار الضم والتوسع الذي بني على أراضيها وتسبب بمصادرة مساحات واسعة من الأراضي، بالإضافة إلى الآثار البيئية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تقع قرية بلعين على مسافة 12 كم غرب مدينة رام الله، و ويقع على حدها من الجانب الإسرائيلي حاجز عسكري ومستوطنة موديعين عيليت (يوسف، منصور، 2007).

منذ كانون الثاني 2005 تنظم قرية بلعين احتجاجات أسبوعية ضد الجدار الذي بني على أراضيها، وقد لفت هذا الأمر اهتمام العالم من خلال تسليط الضوء على نشاطاتها من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وتشارك في هذه الاحتجاجات مؤسسات أهلية فلسطينية، ومواطنو القرية ومجموعات تضامن دولية، ومنها مجموعات يسارية إسرائيلية مثل غوش شالوم والسلام الآن وغيرها.

وانطلاقا من مخاطر بناء الجدار على حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني، وعدم شرعية سياسة الضم والإلحاق التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي عبر بناء هذا الجدار، تقدم الفلسطينيون بشكوى لمحكمة العدل الدولية في لاهاي، التي أصدرت توصيتها بعدم شرعية الجدار وضرورة إزالته مما عزز من نضال الفلسطينيين قي مواجهة الجدار. فحاول أهالي بلعين إيجاد وسيلة جديدة للمقاومة، فقدموا التماسا للمحكمة العليا الإسرائيلية لوقف بناء الجدار وأدى هذه الالتماس إلى جولات من شد وجذب مع وزارة الدفاع الإسرائيلية، التي قامت مؤخرا بمراجعة جزء من مسار الجدار، الأمر الذي اعتبر انتصارا لهذا الشكل من المقاومة الشعبية.

ويلاحظ على المقاومة السلمية في قرية بلعين عدة أمور، منها إيجاد ائتلاف من مجموعة من المؤسسات الأهلية والعالمية التي تدعم خيار المقاومة الشعبية، والتي عملت على تشكيل حملة ضد بناء جدار الضم والتوسع، وكذلك عملت على تجنيد المتضامنين الأجانب ليكونوا وسيلة للاتصال بالعالم الخارجي، والتعريف بقضية بلعين العادلة، وكان لوسائل الإعلام الدور في تغطية الأحداث، وعملت على إنشاء موقع الكتروني خاص بنشاطات القرية ضد بناء الجدار، ورفع الشعارات والإعلام المختلفة أثناء المظاهرات، وتم ربط هذه الشعارات بالحملة الوطنية لمقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها، بالإضافة إلى مطالب وطنية داخلية كالمطالبة بالخلاص من الانقسام وحق العودة.

وبذلك تكون قرية بلعين تجربة رائدة من التجارب الفلسطينية للمقاومة باستخدام أسلوب الكفاح اللاعنيف. وقد حظيت هذه التجربة بتأييد عالمي واسع؛ ففي رسالة للرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر عبر عن تضامنه مع أهالي بلعين ونضالهم الشعبي ضد الجدار، وأشار أنهم مثال يحتذى به في المقاومة الشعبية السلمية، وكذلك الحال بالنسبة لميريام مكوبر الحاصلة على جائزة نوبل للسلام حيث قالت:" أن بلعين نموذج لقدرة الإنسان على رفض الظلم" (جريدة الأيام،2009، 23 نيسان).
وترى الباحثة في النضال السلمي الشعبي في قرية بلعين نموذجا يمكن تعميمه في جميع المناطق المحاذية للجدار، لتحقيق الانتصار في إزالة الجدار، وتقليل آثاره على الأراضي الزراعية والممتلكات الفلسطينية.

وتحمل تجربة بلعين العديد من المضامين التي تنجح بها المقاومة الشعبية في تحقيق تنمية سياسية، فمشاركة أهالي القرية بشكل دوري دون ملل بحيث أصبحت المشاركة في المظاهرات والاعتصامات عملا رسميا لا يمكن الاعتذار عنه، بالإضافة إلى وجود مجموعة من القيادات المحلية في القرية وحسن العلاقة بين القيادة والجماهير، الأمر الذي انعكس إيجابا على أرض الواقع، وقد نجحت القرية في ابتداع أساليب جديدة للمقاومة وحظيت بدعم واسع من الناحية الدولية، وكذلك من السلطة الرسمية.

2.7.2. تجربة أهالي قرية النبي صالح

قرية النبي صالح إحدى قرى محافظة رام الله، سميت بهذا الاسم نسبة إلى مقام النبي صالح الموجود فيها، ويبلغ عدد سكانها 550 نسمة، تميزت قرية النبي صالح بمشاركة أهاليها في مراحل النضال الوطني الفلسطيني المختلفة، وكانت من المواقع الأولى لانطلاق القيادة الوطنية الموحدة في الانتفاضة عام 1987(معهد أريج، 2012).

يؤكد مروان التميمي أنه بعد اشتعال انتفاضة الأقصى، كانت قرية النبي صالح من القرى التي تمت السيطرة على مساحات شاسعة من أراضيها بغرض التوسع الاستيطاني، و اعتداء المستوطنين على عيون الماء التي يستفيد منها السكان في الزراعة. هذه العوامل مجتمعة دفعت السكان للبحث عن وسيلة للمقاومة، وكان خيار الجماهير يتجه نحو المسيرات الأسبوعية التي يشارك فيها السكان، بالإضافة إلى استقطاب المتضامنين الدوليين، ويغلب على هذه المسيرات الطابع السلمي مع حمل الأعلام والشعارات التي تهاجم الاحتلال، ولكن ما أن تقترب المسيرة من نقاط التماس مع الجيش الإسرائيلي، حتى تعود إلى ذهنية الثائر الفلسطيني صورة الجندي الإسرائيلي المحتل كعدو سلب

أرضه، وهدم بيته وقتل أبناءه. يستجيب الفلسطيني لهذه الذهنية عن طريق العودة إلى الإرث الفلسطيني في انتهاج النضال بالوسائل المتاحة لديه من الحجارة والعبوات الزجاجية، ويأتي الرد الإسرائيلي متسما بالعنف الشديد من إطلاق النار والغازات المسيلة للدموع، والتي تسبب حالات من الاختناق والإصابات وتصل إلى سقوط الشهداء (حركة المقاومة الشعبية،2012).

تميزت تجربة قرية النبي صالح في استمراريتها، حيث كانت البداية في 2009 مع تطوير في الوسائل التي تنتهجها، ومن تلك الأساليب إطلاق قناة إعلامية بمبادرة 3 شبان من القرية لتكون الصوت الإعلامي للقرية، وتوثق اعتداءات الاحتلال وتخلق رأيا عاما محليا ودوليا مساندا للقرية يظهر عنصرية الاحتلال(حركة المقاومة الشعبية،2012). ومن الوسائل التي ابتدعها أهالي القرية الشعارات ضد الاحتلال، والرسومات، والبالونات التي أطلقها أطفال القرية، وإقامة المعارض التي تظهر فعاليات المقاومة الشعبية ومن هذه المعارض معرض "أنا من النبي صالح" الذي تم تنظيمه من قبل أطفال القرية.

وتميزت كذلك بأنها لم تكن فقط لمقاومة بناء جدار الضم والتوسع على أراضيها، بل وبهدف الحفاظ على روح المقاومة بين الأجيال الشابة، و إيجاد جيل واع رافض للاحتلال.

في شهر 2011/12 استشهد مصطفى التميمي وكان مشاركا في مسيرة سلمية فكان شهيد المقاومة الشعبية، فأظهر ذلك جليا سياسية الاحتلال الإسرائيلي تجاه المقاومة الشعبية، وعدم قدرة الاحتلال على التعامل مع النهج السلمي، وحظي هذا الحدث باهتمام محلي ودولي واسع؛ فالرئيس الفلسطيني أبرق رسالة إلى ذوي الشهيد وأهالي القرية يساند خيارهم في المقاومة الشعبية.

وأضافت منال التميمي من وكالة تميمي برس أن الفعاليات التي قامت بعد استشهاد التميمي كانت فرصة لتأكيد رفض العالم لسياسية إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني والمقاومة الشعبية؛ حيث قامت مجموعة من المتضامنين الأجانب بتنظيم مظاهرة في نيويورك تندد باستشهاد التميمي، وفي ذات الوقت امتد تأثير هذا الحدث ليدخل في عصب المجتمع الإسرائيلي عندما تم إطلاق لافتات من قبل المتضامنين في وسط تل الربيع المحتلة "النبي صالح سوف تنتصر"(منال التميمي، تشرين ثاني 2012،اتصال شخصي).

وترى الباحثة أن تجربة قرية النبي صالح في المقاومة الشعبية، هي من التجارب المميزة، خاصة أن القرية لم تتعرض لبناء الجدار. وهذا الأمر يعني أن المقاومة الشعبية لم تقتصر ضد الجدار،

ومن الممكن أن تقدم مزيدا من النجاحات، ولكن مع ملاحظة أنه يطغى طابع الشدة والقسوة في هذه التجربة، وهذا بسبب الاقتراب من الشوارع الاستيطانية ورد الجيش الإسرائيلي الذي يبالغ باستخدام العنف على المظاهرات السلمية، مما يؤدي إلى سقوط ضحايا من المشاركين، وتقع حالات من الاختناق والإصابات بالأعيرة النارية، وهذا يخلق مزيدا من العبء على أهالي القرية ويضعف من قدرتهم على الاستمرار.

ويظهر من خلال تجربة أهالي قرية النبي صالح مدى العلاقة القائمة بين المقاومة الشعبية والتنمية السياسية من خلال توظيف وسائل الاتصال والتواصل الحديثة، واعتمادهم على إصدار مجلة توثق فعالياتهم لتكون المنبر الإعلامي للقرية، وبذلك تكون مساحة المشاركة مفتوحة للجماهير.

3.7.2. المقاومة الشعبية في القدس والأغوار

تمت السيطرة على ثلاثة أرباع مدينه القدس عام 1948، وتدمير 38 قرية تابعة لها وبناء المستوطنات مكانها أو قربها، وتم تقسيمها إلى القدس الشرقية تحت الحكم الأردني والقدس الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي (الخالدي،1992).

وفي عام 1967 تم احتلال القدس الشرقية، وبدأت سياسة التهويد للمدينة المقدسة وتصعيد عمليات بناء المستوطنات؛ حيث بات يسكن نصف المستوطنين اليهود في الضفة الغربية والقدس (الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري،2010)..

شرعت سلطات الاحتلال في بناء جدار الضم والتوسع الأمر الذي خلق أوضاعا اقتصادية واجتماعية وسياسية سيئة للمقدسيين. وإمعانا في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الاحتلال وضع مخطط لمرور قطار في القدس بحيث يكون في عام 2020 ثمانية خطوط تمر في المدينة وتربط جميع المستوطنات داخلها وحولها، وبعد الانتهاء من بناء جدار الضم والتوسع ستخسر القدس 90% من أراضيها، وسيتم عزل 617 موقعا مقدسا (صالح،2011).

وينفذ الاحتلال مخططا لجعل الثقل السكاني في القدس لصالح اليهود، وذلك عن طريق سحب هويات أهالي القدس، والتضييق عليهم لتهجيرهم قسرا؛ بهدف أن لا يتجاوز عدد السكان العرب الفلسطينيين في القدس نسبة 22% من المجموع العام، ويأتي هذا الأمر تنفيذا لخطة مركزية وضعتها اللجنة الوزارية لشؤون القدس عام 1973 برئاسة غولدا مائير (صالح،2011). ويرى مدير دائرة الخرائط والمساحة في بيت الشرق في القدس خليل التفكجي، أن مخطط الاستيطان

الإسرائيلي في القدس يتماشى مع الأهداف التي وضعت منذ عام 2001 التي دعا إليها شارون، وقد استطاع الجدار أن يسيطر على 10% من مساحة الضفة الغربية، ويضم عددا كبيرا من المستوطنات مما أثر في الناحية الديمغرافية لصالح المستوطنين. ويرى التفكجي كذلك أن الاستيطان يتركز في القدس وذلك لخلق حالة من عدم التوازن الديمغرافي بين الفلسطينيين والإسرائيليين (التفكجي،2012).

وفي منطقة الأغوار حيث يزداد الضغط على السكان بسبب سياسية الاحتلال هناك، وخاصة البدو منهم، والذين يعيشون ظروفا صعبة مع وجود التهديد المستمر بالتهجير القسري والإبعاد عن تلك المناطق تحت شعار إجراءات أمنية. ولعل تحرك البدو الدائم في المنطقة ارتباطا بمعيشتهم وتربية الماشية يظهر مقاومة شعبية غير مباشرة، فهذه الحركة تخلق تحديا للاحتلال حيث يصعب السيطرة على الأرضي التي يعيش فيها البدو، ولمواجهة هذا الأمر يعمل الاحتلال على تقوية المستوطنات، خاصة الزراعية منها ويعمل جاهدا على إبعاد البدو عن مناطق تواجدهم التاريخية.

يمعن الاحتلال من إجراءاته في منطقة الغور؛ وذلك لمنع الفلسطينيين من الفوائد المتوفرة فيها كونها موقع إستراتيجي، وتحتوي على كثير من الموارد الطبيعية التي من الممكن أن يستفاد منها من أجل التنمية وتنفيذ مشاريع للإسكان.

ومن إجراءات الاحتلال زيادة نقاط التفتيش وزراعة الألغام في أراضي الغور وبناء جدار الضم والتوسع. ففي عام 2003 تم بناء جزء من الجدار من نهر الأردن ولغاية قرية المطلة؛ مما كان له آثار سلبية في عزل القرى وصعوبة تسويق المنتجات، وهو ما دفع المزارعين إلى التعامل مع شركة "اجريسكو" الإسرائيلية لتصدير منتجاتهم الزراعية.

يفرض الاحتلال على سكان الأغوار التعامل مع الإدارة المدنية الإسرائيلية؛ وذلك لإبعادهم عن فكرة الاستقلال عن الكيان الإسرائيلي، خاصة أن الفلسطينيين لم يحصلوا إلا على 5.62% من منطقة الغور حسب اتفاقية أوسلو(مركز العمل التنموي،2010).

يرى خليل التفكجي أن الاحتلال الإسرائيلي يمارس سياسية التطهير العرقي في منطقة الغور، ويتضح ذلك من خلال دعوة نتنياهو إلى بناء جدار الضم والتوسع على طول الحدود مع الأردن (التفكجي،2012).

وحديثا طرح رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو أن الاستيطان سيتوسع في منطقة الأغوار، واقترح قانونا بضم مستوطنات الغور. وتتم التوسعة هناك بشكل صامت دون الإعلان عنها عن طريق عطاءات البناء بحيث يتم البناء دون تصريح بناء (أرناؤوط،2012).

في ظل هذه الحقائق حول مدينة القدس والأغوار يكون التساؤل حول طبيعة المقاومة في تلك المناطق، التي ينصب هدف الاحتلال فيها على التهويد وإلغاء الطابع الفلسطيني؟ في الجانب الرسمي للسلطة الفلسطينية أطلقت الحكومة شعارا يرتكز على تعزيز الصمود للمواطن في أرضه خاصة في القدس والأغوار والمنطقة (ج)، ولكن بإلقاء نظرة على مشاريع التنمية في تلك المناطق منذ عام 2007 يظهر أن عدد المشاريع في القدس 39 وفي الأغوار 16؛ وهذا يعطي مؤشرا على وجود خلل واضح وتناقض بين فكرة تطوير المنطقة وخلق بنية تحتية لتثبيت المواطن وتعزيز صموده وبين ما يتم تنفيذه على أرض الواقع. ويمكن التأكد من هذا الحكم إذا ما تم ملاحظة أن عدد المشاريع في طوباس 28 وفي رام الله والبيرة 122 (فلسطين، وزارة المالية،2012).

وعلى المستوى الجماهيري الشعبي تمثلت المقاومة في تلك المناطق بأعمال منفردة مستقلة، وتركيز المقاومة في أوقات معينة عند إغلاق الآبار أو هدم البيوت و"البركسات".

لا يمكن الشك بأن البقاء بحد ذاته في القدس والأغوار في ظل الأوضاع الصعبة أمر غاية في الأهمية، ونوع من أنواع المقاومة، ولكن الاكتفاء بهذا الشعار والتوقف عن العمل أمر سلبي، إذ لابد من البحث عن وسائل حقيقة للمقاومة ومواجهة الاحتلال بشكل يومي ومستمر، والتعبير عن حالة الرفض، حيث إذا تم الاكتفاء بالبقاء والصمود في ظل الاحتلال يعني القبول بالأمر الواقع في الوقت الذي تجند فيه السلطات الإسرائيلية كل الوسائل المتاحة لتهويد القدس، والحفاظ على الأغوار لإيجاد دولة إسرائيل التي يطمح بها اليهود ويكون نهر الأردن يعبر من خلالها وليس أحد حدودها(مركز العمل التنموي،2011).

إن مدينة القدس ومنطقة الأغوار من أكثر المناطق حاجة إلى حالة من المقاومة الفعلية اليومية وإن كانت سلمية، وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق بعيدا عن التنمية السياسية وخلق حالة وعي جماهيري واسع يشمل الجماهير بشكل عام.

4.7.2. المقاومة الشعبية في قرية جيوس

تقع قرية جيوس جنوب مدينة طولكرم وتتبع من ناحية إدارية إلى محافظة قلقيلية. وتعتبر من القرى الزراعية في فلسطين، وقد تعرضت للاحتلال الإسرائيلي عام 1967 وقام الاحتلال ببناء مجموعة من المستوطنات على أراضيها مثل مستوطنة الصوفيين وتصور إيغال، وفي عام 2002 ومع البدء ببناء جدار الفصل العنصري تمت مصادرة مساحات واسعة من أراضيها الزراعية لصالح بناء الجدار، الأمر الذي انعكس سلبيا على حياة السكان.

وكانت قرية جيوس من أولى القرى التي بادرت للقيام بفعاليات المقاومة الشعبية ضد بناء الجدار، ولكن رد فعل الاحتلال على ذلك كان عنيفا، وتجمعت مجموعة من العوامل التي أضعفت حركة المقاومة الشعبية هناك، فالوضع السياسي آنذاك تمثل في وجود حالة اجتياح للقرى والمدن الفلسطينية وفرض حالة منع التجول، الأمر الذي أوجد صعوبة في التنقل خاصة لوسائل الإعلام مما أعطى الفرصة للاحتلال لتنفيذ إجراءات عنيفة كرد على المتظاهرين، وكذلك لم تحظ المقاومة بدعم سياسي في تلك الفترة؛ بسبب انشغال السلطة الفلسطينية بالأوضاع السياسية السائدة في تلك الفترة، ولم يكن موضوع بناء الجدار من اهتماماتها (سهيل سلمان، أيلول 2012،اتصال شخصي).

وقد شهدت قرية جيوس مشاركة جماهيرية واسعة من السكان، وكانت أشبه بالانتفاضة الفلسطينية الأولى، ولكن تعرض السكان للاعتقال من الاحتلال خوفا من انتقال تجربة جيوس إلى القرى الأخرى، انعكس سلبا على مدى المشاركة، وكذلك تعرض عدد كبير من المشاركين للاستدعاء والتحقيق من قبل أجهزة السلطة الفلسطينية؛ الأمر الذي جعل السكان يبتعدون عن الانخراط في المشاركة في فعاليات المقاومة (نائل الجيوسي، تشرين ثاني 2012،اتصال شخصي).

وبالرغم من كل الظروف الصعبة التي عاشتها القرية إلا أن هذه التجربة استمرت واستطاعت أن تحقق إنجازات عدة: ومنها اضطرار الاحتلال لتغيير مسار الجدار بحيث عادت أجزاء من الأراضي لأصحابها ولم تعد داخل الجدار.

ملاحظات حول التجارب السابقة:

عند التأمل في التجارب السابقة يلاحظ وجود تقدم في أحداها وتراجع في أخرى، فالفعاليات بدأت عام 2002 وكان هناك نجاح واضح لقرية بدرس. ففي 2003 تم استرجاع مساحات واسعة من

الأراضي المصادرة، وشهدت مشاركة واسعة من النساء والأطفال (عبد الهادي،2010، 10 تشرين أول) ولكن في هذه الأيام تأخذ بعض القرى دور الصدارة في النضال ضد بناء الجدار والاستيطان وبعضها الآخر لا يشارك. وعن الأسباب التي خلقت هذا التفاوت، يمكن ملاحظة تعدد الجهات التي حاولت تبني هذا النشاط. ففي عام 2004 تم تشكيل وزارة الدولة لشؤون الجدار وقد عبر سهيل سلمان أن تأسيس هذه الوزارة لم يكن بهدف التخلص من الجدار وإنما كنوع من جوائز الترضية للشخصيات الوطنية (سهيل سلمان، أيلول 2012،اتصال شخصي) وعام 2005 تم تشكيل اللجنة الوطنية لمقاومة الجدار كنوع من حماية المقاومة الشعبية من الاستغلال.

وفي هذا المجال ذكر جمال جمعة أن تشكيل اللجنة كان بسبب محاولة بعض القوى العمل بشكل منفرد،ومشاركة شخصيات سياسية منها في الفعاليات الشعبية في الميدان. وفي عام 2006 تم توقف عمل اللجنة الوطنية وتشكيل الحملة الشعبية(جمال جمعة،أيلول 2012،اتصال شخصي)، وفي عام 2007 بعد حالة الانقسام واستلام سلام فياض رئاسة الحكومة الفلسطينية تم التوجه نحو العمل الشعبي. وفي هذا المجال يؤكد سهيل سلمان أن التعامل الحكومي لم يكن يعتبر المقاومة الشعبية خيارا استراتيجيا للتخلص من الاحتلال، ولكنه اعتبره طريقة لتحسين وضع المفاوض الفلسطيني، حيث أن السلطة الرسمية لا تؤمن بالعمل الجماهيري ضد الاحتلال (سهيل سلمان،آب 2012،اتصال شخصي) واعتبر جمعة أن انخراط الحكومة وكذلك رأس الهرم في السلطة الفلسطينية في دعم المقاومة لم يكن لأنها تؤيد المقاومة الشعبية، بل كان تدخلها ليسمح لها المجال في التأثير في أشكال المقاومة؛ كونها ترغب في أن تكون المقاومة لاعنفية بشكل كامل(جمال جمعة، أيلول 2012،اتصال شخصي).

وقد اتخذ الدعم الحكومي شكلا ماديا حيث تمت الدعوة إلى تأسيس لجان تنسيقية للمقاومة في كل قرية على حدة، وتمثلت ذرائع تقديم هذا الدعم في دفع تكاليف المحامين للمعتقلين والإسعاف وتجهيز المظاهرات ومشاركة المتضامنين، وقد أشار عبد الله أبو رحمة إلى أهمية وجود دعم مادي لأنه واجب على الحكومة.

ولكن يبقى التساؤل حول اقتران فعاليات المقاومة الشعبية بوجود المتضامنين، إن هذا لا يلغي أهمية وجود متضامنين ولا يقلل من الدور الذي يلعبونه، ولكن في ظل الظروف الحالية أرى أن يتم الاستفادة من المتضامنين للتأثير على شعوبهم من خلال تقديم تقارير وعرض مواد إعلامية وأفلام، وتنظيم معارض وندوات وأنشطة تضامنية تظهر عنصرية الاحتلال، وكذلك تنظيم فعاليات في إسرائيل نفسها ضد الاحتلال وتهويد القدس، وقد قارن دوميساني سيثول- نائب في لبرلمان جنوب

إفريقيا– ما يحدث في فلسطين مع جنوب إفريقيا، وأشار أن المتضامنين لا يمكن أن يساعدوا إلا في حال تعبئة الرأي العالمي(المركز الفلسطيني للإعلام و الأبحاث والدراسات،2008).
ولكي تكون المقاومة الشعبية ناجحة لا بد من أن تكون عملا يوميا وعدم قصرها على يوم الجمعة أو يوم السبت، وكذلك البحث في وسائل جديدة وأن تكون مقبولة جماهيريا أكثر من القبول الرسمي، وفي هذا المجال يشير جين شارب أن حالات النضال اللاعنفي لم يكن للحكومات دور فيها إلا في حالات قليلة (شارب،(ب.ت)).

من هنا لا بد أن يكون الشعب هو صاحب القيادة وكذلك أن تكون التنمية السياسية والتوعية السياسية والتنشئة السياسية عمل مرافق للمقاومة الشعبية، بحيث يتم تعبئة الجماهير للمشاركة والانخراط في فعاليات المقاومة الأمر الذي يجعل من الجميع مقاومين كل في موقعه وقدر استطاعته. وهذا ما تضمنته تجربة قرية بلعين وجيوس والنبي صالح والعديد من القرى التي حققت نجاحات في فعاليات المقاومة الشعبية، الأمر الذي أدى إلى انتقال الفعاليات في العديد من القرى مثل قرية راس كركر والمعصرة.

وترى الباحثة أن المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية محدود في هذه الأيام، ولكنة يشتد فترة الأزمات والمناسبات وهذا ما توصل إليه مازن قمصية في دراسته للمقاومة الشعبية.

إن حالة السلم تحفز على التنمية الشاملة، وتفسح المجال للعمل، بحيث يقوم كل فرد ومؤسسة بدوره وتتعزز بذلك مفاهيم المشاركة والديمقراطية، وتكون بداية في بناء وتهيئة الإنسان الواعي الذي يتحلى بالانتماء للأرض، ويكون مبادرا فعالا في العمل الجماهيري والتنموي والعمل التحرري أيضا، وهذا المجال توجده المقاومة الشعبية من خلال اعتبار كل فرد مقاوم من موقعه.

إن اتساع دائرة المشاركين في الحملات الشعبية من المتضامنين الدوليين ترك أثرا بالغا في ذهنية المواطن الفلسطيني البسيط، وساعد في تعزيز ثقافة تقبل الآخر والتفاعل مع الثقافات الأخرى واحترام الاختلاف، وتتجلى هذه الصور في استضافة الأهالي للمتضامنين الدوليين في بيوتهم .

وهناك جانب آخر لا بد من الإشارة إليه، وهو الدور القيادي للمقاومة الشعبية في إحداث وعي سياسي للجماهير بشكل عام حيث أن المشاركين هم السكان المحليين دون شروط محددة من حيث الجنس أو العمر أو الانتماء السياسي،والقدرة على حمل السلاح، وهذا الأمر يخلق حالة واسعة من المشاركة السياسية التي تعتبر عمادا للمقاومة الشعبية و مكونا من مكونات التنمية السياسية.

ورغم هذه الصورة التي تبدو متألقة في الدور الذي تؤديه المقاومة الشعبية في تحقيق التنمية السياسية، إلا أنه من الصعب إغفال مجموعة من العوائق التي تقف في وجه المقاومة الشعبية وتجعلها قاصرة عن تحقيق ثمارها على المستوى المحلي والدولي، وسيتم الإشارة إلى هذه العوائق في البند اللاحق.

8.2 معيقات المقاومة الشعبية في الضفة الغربية

أولى الأمور التي يمكن الحديث عنها في هذا المجال هو طبيعة الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته على الأرض، فهو ما فتئ يحاول التخلص من الوجود الفلسطيني ولا يبالي في استخدام أقسى الوسائل وشتى أنواع الأسلحة، ويعمل على زرع الفئة النفعية في الجماهير والتي تقوم بدورها على زعزعة ثقة الجماهير بالعمل الشعبي (دوغارد، شباط 2007).

يرى جين شارب أن بعض الفلسطينيين لا يرون جدوى في الكفاح ضد الاحتلال، مع قناعة تامة بضرورة الاستفادة من الأوضاع الحالية لاسيما من ناحية اقتصادية (شارب،(ب.ت)). وهذا يعني أن ثمة فئة من الجماهير تثبط مساعي العمل من أجل المقاومة بما تحمله من معتقدات إيجابية نحو الاحتلال، والجدوى الاقتصادية التي تعود عليهم من خلاله. ومن الأسباب التي تقف حائلا في وجه حركة جماهيرية شعبية واسعة، هي بقايا الإيمان العميق والمتجذر بالكفاح المسلح لدى فئة واسعة.

وفي عام 2007 حيث حدث الانقسام بين الضفة الغربية وغزة، فتمخض الوضع الفلسطيني عن حالة ضعف عارمة، واستغلت إسرائيل ذلك للضغط على الشعب الفلسطيني، وقيادته السياسية وصولا للهبوط بسقف التوقعات الفلسطينية من العملية السياسية الجارية وتقلص الحلم الفلسطيني بدولة مستقلة وسلطة حاكمة واحدة موحدة، وكذلك حرف السلطة الفلسطينية عن وظيفتها وتحويلها إلى سلطة شكلية لتسيير أعمال الناس اليومية ودفع الرواتب والتنسيق الأمني.

وهناك عامل آخر يحد من فعالية المقاومة الشعبية ويحد من دورها في تحقيق التنمية السياسية وهو الضعف في عمل التنظيمات السياسية والاتحادات العمالية والطلابية والنقابات في مجال تعبئة الجماهير ونشر الوعي، خاصة أن المقاومة الشعبية لا تقوم إلا من خلال مشاركة الجماهير، ومن الملاحظ حاليا على عمل الأحزاب في الضفة الغربية أنها ابتعدت عن العمل الشعبي واكتفت برفع الشعارات الكبرى وبالمناكفات السياسية (بقاعي،شباط،2007).

وبالنظر إلى الفعاليات الرسمية التي تقودها السلطة الفلسطينية، يلاحظ أنها لا ترتقي إلى المستوى المطلوب، مع العلم أن التوجه المعلن للسلطة الرسمية هو انتهاج المقاومة الشعبية السلمية، ولكن على أرض الواقع لا يوجد ما يشجع على هذا الأمر، حيث تخشى السلطة من التحرك الشعبي بشكل عام؛ لأن حراك الجماهير يعني المطالبة بالتغيير، ناهيك عما قد يحدثه ذلك من مواجهات مع الإسرائيليين، ويمكن تلمس ذلك من عدم وجود أي نشاط ينطلق من مناطق (أ) ضد الحواجز الإسرائيلية أو المستوطنات، إلا نادرا، وإذا ما انطلق في مناسبة ما فإن السلطة تبدي حساسية كبيرة تجاهه وقد تعيق الوصول إلى الحواجز الإسرائيلية ونقاط الاشتباك مع جيش الاحتلال.

ويعتبر جمال جمعة أن النظام السياسي الفلسطيني الحالي يعد أحد معيقات المقاومة الشعبية، حيث يكون التدخل كنوع من فرض السيطرة لمنع أي حراك جماهيري مستقل بعيدا عن سيطرة السلطة (جمال جمعة، آب 2012، اتصال شخصي).

وترى الباحثة أن الأمور سابقة الذكر من العوامل التي تحد من فعالية المقاومة الشعبية خاصة أن المقاومة الشعبية بحاجة إلى انتشار حالة من الوعي الفكري والمشاركة ومزيدا من الانتماء والصمود، وهذه الأمور مجتمعة بحاجة إلى دعم وتعميم من قبل مؤسسات المجتمع المدني.

ومن المعيقات المهمة التي تحد من تطور المقاومة الشعبية لتكون نهجا يوميا للسكان هو حالة الانفصال بين مختلف الحملات في المناطق المختلفة التي تجري فيها مقاومة شعبية، والتي تشير إلى وجود عدم تنسيق واستقلالية للعمل الميداني على أرض الواقع.

أما على صعيد مؤسسات العمل الأهلي فهي أيضا تبدي في عملها آثارا سلبية على المقاومة الشعبية؛ وذلك من خلال تركيزها على فئات محددة وتحويل اهتمام السكان من فعل المقاومة إلى برامج تخدم أجندات دولية.

ومن الأمور التي من الممكن أن تقف حائلا في وجه تحقيق التنمية السياسية من خلال المقاومة الشعبية، هو ضعف التنشئة للأجيال الفتية من خلال المناهج المدرسية، حيث يلاحظ عدم اشتمال تلك المناهج على المواضيع التي تشحذ الهمم وتفتح الأفق للطفل الفلسطيني ليكون مقاوما، وتكتفي بسرد الأحداث من زاوية تاريخية مع العلم أنه تم إدراج مواد لتنمية الثقافة المدنية ولكن لم يتم اعتماد كتاب محدد لهذه الغاية، وهذا يعني إن الأجيال الحالية تكبر في ظل جهل عارم لحقيقة القضية الوطنية والمقاومة الفلسطينية بأشكالها (أبو العمرين،2009).

إن المقاومة الشعبية تعزز الصمود والبقاء، ولكن على هذا الصعيد ثمة عقبات، فالبقاء بحاجة إلى دعم مادي ومعنوي. وفي ظل وجود بعض المشاريع على هذا الصعيد، يحدث كثيرا أن تستغل من قبل بعض المؤسسات أو الأشخاص لتحقيق مكاسب شخصية ومادية، الأمر الذي يعني أن المقاومة تصبح عملا متخصصا وتبتعد عن المعنى الحقيقي لها. إن الحكومة الفلسطينية جعلت من دعم المقاومة الشعبية ماديا إستراتيجية واضحة، ورغم قيامها بالعديد من المشاريع لدعم الفلاحين والمتضررين من الجدار، إلا أن الممارسة على أرض الواقع تتعارض في العديد من الأحيان مع هذا الهدف، فالمشاريع التي تنفذ على أرض الواقع لا تكون بالمستوى الذي يوازي الاعتداءات الإسرائيلية من التوسع في الاستيطان ومصادرة الأراضي وبناء جدار الضم والتوسع، واستمرار سياسة التهويد، التي تستهدف المساس بصمود المواطن الفلسطيني وتدفعه إما للتكيف أو الهجرة. ولذا يجب أن تراجع وتقوم هذه السياسة حتى تصب فعلا في تعزيز الصمود والمقاومة.

وعند النظر إلى الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في مجال تحقيق التنمية السياسية من خلال المقاومة الشعبية، يظهر أن هذا الدور لا يرتقي إلى المستوى المطلوب، حيث يكتفي الإعلام الفلسطيني بنقل فعاليات المقاومة الشعبية الأسبوعية في عدد من القرى والتعامل معها كسبق صحفي، دون أن تبرز أهمية هذه المقاومة وأهمية تعزيز المشاركة الجماهيرية فيها لما لها من أثر على الاحتلال وتجنيد الدعم الدولي، وهو ما يدل على عجز هذه الوسائل عن تشجيع المواطن للانخراط بها (حمدان،2012).

9.2 الدراسات السابقة

دراسة ناصر شيخ علي (2006) بعنوان: "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين". هدف الباحث في هذه الدراسة إلى التعرف على منظمات المجتمع المدني، والدور الذي تقوم به في مجال تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين. وقد تتبع الباحث أصول نشأة المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني. وقد تمثلت حدود الدراسة المكانية هي الضفة الغربية وقطاع غزة، أما الزمنية خلال الفترة من عام 1993_2006. واتبع الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. ومن نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث أن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لم تتمكن من الوصول إلى إيضاح وتفسير مفهوم ومبادئ عمل هذه المنظمات، وطبيعة الدور المتعدد الوجوه، القائم على إشراك المجتمع مشاركة فعلية حقيقية، من أجل تحقيق أهداف المجتمع التنموية والاقتصادية والسياسية، وانطلاقا من نشر مفهوم المواطنة بدلا من العشيرة والقبيلة والحزب السياسي وتعزيز مبدأ الحرية والسيادة والحياة الكريمة. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من العقبات التي تواجهه منظمات المجتمع المدني وتمنعه من تحقيق أهدافه: مثل ضعف البنية الداخلية وعجزها عن إيصال المعلومات، بالإضافة إلى غياب نظام المؤسسة واعتمادها أسلوب العمل الرسمي، وهناك أيضا ضعف في عمليات التشبيك والتوجه الديمقراطي الحقيقي وقصور في علاقة منظمات المجتمع المدني في فلسطين مع نظيرتها في العالم.

دراسة سليمان قوس (2006) بعنون: "المقاومة، الإرهاب رؤية تاريخية للحالة الفلسطينية". تناول الباحث في دراسته التغييرات التي تؤثر في المقاومة من أجل تتبع مراحل مقاومة الشعوب، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي لتحقيق أهدافه. وقد عرج الباحث في مناقشته على موضوع المقاومة في القانون الدولي،والقانون العرفي والقانون الوضعي، و حرص الباحث على التركيز على المقاومة الفلسطينية بشكل عام والتأكيد على أنها حق للشعب الفلسطيني. وأشار إلى الخيارات التي يمكن للشعب الفلسطيني خوضها في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي خاصة خيار المقاومة اللاعنفية. ومن النتائج التي توصل إليها الباحث أن القانون الدولي لم يتغير،ولكن الأحداث والتغييرات التي شهدها العالم ساهمت في إضعاف القانون، بالإضافة إلى حاجة المقاومة الفلسطينية إلى التوحد ورص الصفوف لوضع إستراتيجية موحدة وتكون المقاومة الشعبية على أجندتها.

دراسة باسم خضر التميمي (2007) بعنوان: "المقاومة اللاعنفية في فلسطين 1967_1993". قدم الباحث في دراسته تحليلا للمقاومة اللاعنفية في فلسطين خلال المراحل التاريخية المختلفة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي ومنهج التحليل التاريخي المقارن. توصل الباحث إلى مجموعة من

النتائج، منها أن المقاومة اللاعنفية ليست خيارا نضاليا جديدا أو طارئا على الشعب الفلسطيني، وترمي المقاومة اللاعنفية إلى استخدام وسائل غير عنيفة، منظمة، بشكل جماعي من خلال إتاحة الفرصة للمبادرة الشعبية الواسعة ومشاركة الجماهير في مواجهة الاحتلال. ومن نتائج البحث كذلك أن خيار المقاومة اللاعنفية فلسطينيا لا يشكل بديلا أو رفضا للنضال المسلح.

دراسة خالد أمين عبد الفتاح معالي (2008) بعنوان: "أثر الصحافة الالكترونية على التنمية السياسية الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) من عام 1996-2007". اشتملت هذه الدراسة على تتبع أثر الصحافة الالكترونية على التنمية السياسية في فلسطين، وقد تم اعتماد تاريخ 1996 بداية للدراسة؛ وذلك بسبب ارتباط هذه التاريخ بإنشاء أول موقع الكتروني في فلسطين. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة. ومن النتائج التي توصل إليها الباحث أن للصحافة الإلكترونية دور في خدمة الأحزاب السياسية، وترسيخ أفكارها والتأثير في القارئ. وقد أشار الباحث إلى عدم وجود قوانين تتعلق بالقواعد المنظمة للنشر الإلكتروني، وكذلك لا يوجد أي نوع من الرقابة الرسمية على محتوى الشبكة، وأدى ذلك إلى ارتفاع هامش الحريات في المجتمع الفلسطيني وكذلك الرقيب الحكومي. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الصحافة الإلكترونية نشأت تعبيرا عن الواقع الجديد، وسبقت كل القوانين المنظمة للصحافة في العالم. وقد توصل كذلك أن الصحافة تؤثر في توجهات وثقافة الفلسطينيين تجاه الأحداث، خاصة أن الفئة التي تتابع الأحداث عبر الإنترنت هم الشباب أكثر من غيرهم.

دراسة حمزة الصمادي (2008) بعنوان: "تجربة م.ت.ف السياسية: من المقاومة المسلحة إلى التسوية السياسية". تناولت هذه الدراسة طبيعة التغييرات السياسية والفكرية التي طرأت على منظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها عام 1964 وحتى عام 2006. وقد هدفت الدراسة إلى استخلاص العبر والاستفادة من مكونات تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، ولفت الانتباه إلى تكرار الأخطاء التي وقعت فيها القيادة الفلسطينية في مختلف المراحل. استخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي التحليلي للوصول إلى صحة فرضيات الدراسة. وقد توصل الباحث إلى أن لجوء القيادة الفلسطينية إلى التجريب السياسي كنهج في تحقيق برامجها وأهدافها، وإتباع سياسية إدارة الأزمات بدلا من معالجتها، لأضعف من قدرتها على إنجاز مشروعها الوطني.

دراسة حسبان نزال (2010) النضال السلمي في الصراعات الدولية: فلسطين نموذجا. تناولت هذه الدراسة دور النضال السلمي في الصراعات الدولية، وتم دراسة مجموعة من تجارب الشعوب التي اعتمدت هذا الأسلوب وإجراء مقارنة مع التجربة الفلسطينية. هدفت الدراسة إلى البحث في أسباب

الابتعاد عن هذا الشكل من النضال، وعدم تبنيه كخيار أساسي. من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن اللاعنف مقاومة وليس استسلام، وهو ليس أسلوبا مستحدثا في التجربة الفلسطينية حيث استخدم سابقا ولكن لم يخضع لخطة محددة. ومن النتائج التي توصل إليها الباحث، أن الظروف بعد اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية أفقدت الفلسطينيين بعض أهم أساليب المقاومة الشعبية، مع التأكيد على عدم وجود إستراتجية عمل ومقاومة لاعنفية لدى الفلسطينيين الأمر الذي حال دون الاستفادة من التجربة في عام 1987.

موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة مواضيع تتقاطع وموضوع الدراسة الحالية، إذ تناولت دراسة خالد معالي في العام 2008 أثر الصحافة الإلكترونية على التنمية السياسية الفلسطينية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) من العام 96-2007، وتهتم كلا الدراستين بدراسة التنمية السياسية في فلسطين إذ تتطرق الأولى إلى دراسة الصحافة الإلكترونية وأثرها وتتناول الدراسة الحالية المقاومة الشعبية بكل طرقها وأثرها في تحقيق التنمية السياسية، ملامسة دور الإعلام الإلكتروني في المقاومة الشعبية والحراك الجماهيري. فالوسائل الإلكترونية باتت أحد أهم الطرق المستخدمة حاليا في المقاومة الشعبية، الأمر الذي وسع نطاق انتشار هذه المقاومة فلم تعد محصورة في ركن واحد أو منطقة جغرافية واحدة بل بات انتشارها واسعا.

أما دراسة ناصر شيخ علي حول دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، فتتفق مع ما تتناوله الدراسة الحالية من متابعة لدور المقاومة الشعبية بكل فئاتها وأطرها لهذا الدور في تحقيق التنمية. إذ إن مؤسسات المجتمع المدني تشكل حجر الزاوية في دعم ورفد المقاومة الشعبية وكل صورها.

أما دراسة قوس فقد تناولت موضوع المقاومة والإرهاب للتمييز بينهما وتقديم أدلة على شرعية المقاومة، وتتناول الدراسة الحالية موضوع حق المقاومة الشعبية وشرعيتها، لكنها تركز أكثر على دورها في تحقيق تنمية سياسية.

إن الدراسة الحالية تدرس العلاقة بين المقاومة الشعبية والتنمية السياسية؛ بناء على فرضية تقوم على وجود رابط ما بين المقاومة الشعبية والمشاركة السياسية والانتماء، وتمكين التنظيم الشعبي وتحفيز القوى السياسية وإضفاء شرعية على النظام السياسي، وكذلك تعزيز الوحدة الوطنية وانتشار

الوعي السياسي في صفوف الجماهير، خاصة من حيث اكتشافهم لذاتهم وتعبيرهم عن رأيهم وإرادتهم في التغيير ومعرفتهم بحقوقهم وواجباتهم تجاه الوطن.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية، في مجال أثر المقاومة على النظام السياسي والقوى السياسية، وأثر الأخيرة على تفعيل المقامة الشعبية ومشاركة الجماهير ورفع مستوى تنظيمها. وكذلك في تلمس أثر المقاومة الشعبية على مجال التوحد الوطني الذي يعتبر عنصرا مهما في التنمية السياسية.

ومن أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها هذه الدراسة تم إجراء بحث ميداني على القرى التي انتهجت أسلوب المقاومة الشعبية في نضالها. ويجب الإشارة هنا أن هذه الدراسة لا تقتصر على مفهوم المقاومة الشعبية بالمعنى الضيق، بل تتعداه إلى جميع أشكال المقاومة الشعبية من مقاومة الجدار، إلى مقاطعة الاحتلال وبضائعه، والعمل في الأراضي الزراعية المهددة في المصادرة إلى حركة وتنقل البدو في الغور، والتصدي لعمليات التهويد في القدس، وصولا إلى توفير حركة تضامن دولية واسعة تؤيد مقاومة الشعب الفلسطيني ومطلبه في الخلاص من الاحتلال والفصل العنصري.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1.3 منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي–التحليلي الذي يعتمد على خطوات منظمة في معالجة مشكلة الدراسة، ويعمل على دراسة الظاهرة أو الموقف بشكل موضوعي كما هي موجودة على أرض الواقع للتعرف على أبعاد المشكلة. وقد تم استخدام الدراسة المسحية كأحد صور المنهج الوصفي، وتعتبر الدراسة المسحية إحدى الطرائق البحث العلمي التي تهدف إلى الوقوف على أراء الجماهير ومعتقداتهم في مواضيع معينة، ويمكن أن تعالج قضايا محددة مما يتيح مجالا لوصف الواقع، الأمر الذي له آثار إيجابية في التخطيط للمستقبل(المغربي،2002). وقد تم إجراء هذه الدراسة المسحية من خلال اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة وتوظيف أدوات الدراسة التي تمثلت بالإستبانة لجمع بيانات الدراسة. كما واستخدمت المقابلة مع نشطاء وقادة سياسيين معنيين بالمقاومة الشعبية للوقوف على رؤيتهم وتحليلهم وخبرتهم، ومقارنة ذلك مع المعطيات المتوافرة على الأرض ونتائج الدراسة المسحية.

2.3 حدود الدراسة

الحدود المكانية للدراسة: شملت الحدود المكانية للدراسة على الضفة الغربية، حيث تبلغ مساحة الضفة الغربية (5,860) كم2 من مساحة فلسطين، وقد تعرضت للاحتلال الإسرائيلي عام 1967 بعد الهزيمة في حرب حزيران، وبقيت تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي فرض عليها نظاما خاصا وإدارة عسكرية إلى عام 1993 حيث تم توقيع اتفاقية أوسلو، التي تمخض عنها قيام السلطة

الفلسطينية على جزء من مناطق الضفة الغربية وتوزيعها من حيث السلطات والسيادة إلى مناطق (أ) و(ب) و (ج).

وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 تعرضت الضفة الغربية للاجتياح من قبل الاحتلال واستبيحت مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية دون اعتبار لأية تقسيمات، وكذلك تم البدء في بناء جدار الفصل العنصري الذي التهم مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية خاصة أنه ترافق مع توسع في بناء المستوطنات.

وتضم الضفة الغربية عددا من المحافظات التي تتوزع جغرافيا من الشمال إلى الجنوب: جنين وطوباس وطولكرم وقلقيلية ونابلس وسلفيت ورام الله والبيرة والقدس وأريحا وبيت لحم والخليل ملحق (1.3).

الحدود الزمنية للدراسة: تم إعداد هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة من نيسان – كانون أول من العام 2012.

3.3 مجتمع الدراسة

يشكل جميع السكان القاطنين في الضفة الغربية بمجملهم مجتمع الدراسة، ولكن ولمقتضيات البحث جرى التركيز على سكان القرى والبلدات المتضررة بشكل مباشر من بناء جدار الضم والتوسع، وتقوم بفعاليات المقاومة الشعبية، وكذلك النشطاء والقادة السياسيين المنخرطين في هذه المقاومة.

4.3 عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من عينة قصدية تم اختيارها من عينة حصصية من سكان القرى التي نفذت عمليات مقاومة شعبية ضد بناء جدار الفصل العنصري، وتوسعة المستوطنات ومصادرة الأراضي، وتمثلت هذه القرى بقرية جيوس والمعصرة والنبي صالح، وبلعين وكفر الديك وعانين والعقبة، وسلوان وكفر قليل وكفر قدوم ونزلة عيسى وخربة جبارة، بالإضافة إلى عينة عشوائية بسيطة من مختلف مدن وقرى الضفة الغربية التي لم تنخرط في فعاليات المقامة المباشرة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وكان عدد أفراد عينة الدراسة (340) فرد، وقد تم التوصل لهذا الرقم بعد حساب عدد السكان في المناطق التي شاركت في فعاليات المقاومة الشعبية، واستبعاد الأطفال وكبار السن من مجمل عدد السكان ثم اختيار عينة بنسبة 5%.

تم توزيع الاستبانة على ذات العدد في باقي المناطق التي لم تشارك في فعاليات المقاومة الشعبية في محافظات الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة والمناطق داخل الجدار. وقد اشتملت العينة على مجموعة من المشاركين في اللجان الشعبية والحملات بالإضافة إلى العاملين في المجالس البلدية والأجهزة الأمنية. وبسبب صعوبة التواصل في بعض المناطق خاصة القدس المحتلة والمناطق داخل الجدار تم استبعاد (79) استبانة لعدم استكمال المبحوثين الإجابات ولتضمين سلم الإجابات على أكثر من خيار.

أ- عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

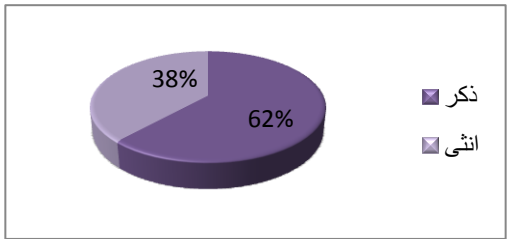

شكل 1.3 توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

ب- عينة الدراسة حسب متغير العمر

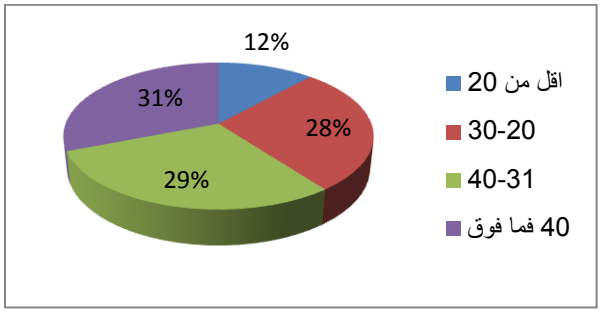

الشكل 2.3 توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

ج- عينة الدراسة حسب متغير التحصيل العلمي

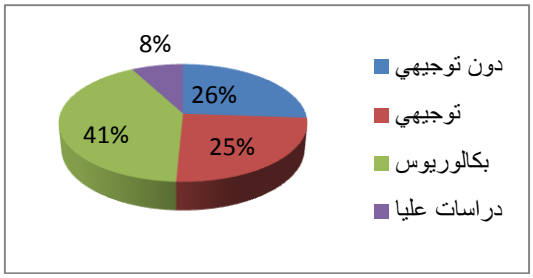

شكل 3.3 توزيع عينة الدراسة حسب متغير التحصيل العلمي

د- عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن

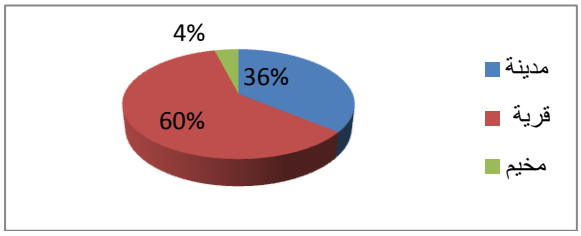

شكل 4.3 توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن

هـ- عينة الدراسة حسب المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية الحالية في فلسطين

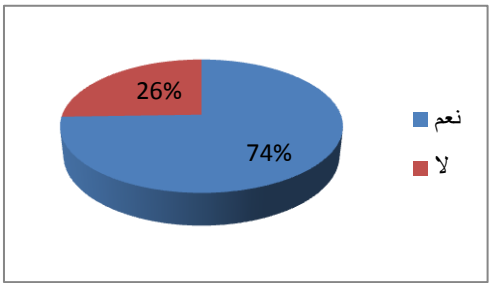

شكل 5.3 توزيع عينة الدراسة حسب المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية الحالية في فلسطين

و- عينة الدراسة حسب السكن في منطقة قريبة من الجدار

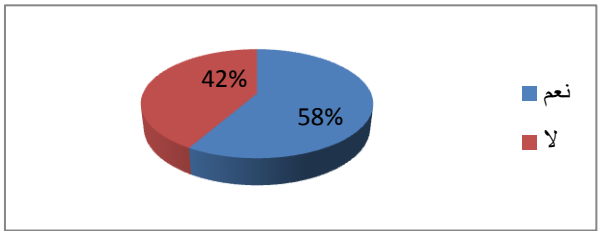

شكل 6.3 توزيع عينة الدراسة حسب السكن في منطقة قريبة من الجدار

ز- عينة الدراسة حسب التعرض لأضرار مباشرة من بناء الجدار

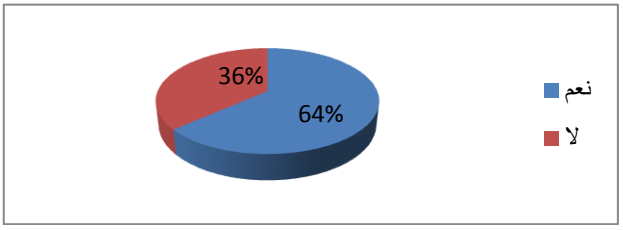

شكل 7.3 توزيع عينة الدراسة حسب التعرض لأضرار من بناء الجدار

5.3 أدوات الدراسة

للوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة، والتأكد من صحة فرضياتها، والإجابة على أسئلتها تم استخدام أسلوب المقابلة والاستبانة.

أ- المقابلة

وهي وسيلة لجمع معلومات محددة من قبل مجموعة من الأشخاص ذوي علاقة بموضوع الدراسة، وقد استخدام هذا الأسلوب للإطلاع على آراء عدد من الشخصيات، التي كان لها دور فاعل في المقاومة الشعبية، وكذلك عدد من الباحثين والمختصين في هذا المجال. وقد تضمنت استبانة المقابلة مجموعة من الأسئلة ملحق رقم (2.3).

وقد تم إجراء المقابلة مع (13) شخصية سياسية وأكاديمية. ومن الجدير بالذكر أنه تم تضمين إجابات المقابلات في الإطار النظري للدراسة وكذلك خلال تحليل نتائج الدراسة.

ب-استبانة الدراسة

وهي عبارة عن مجموعة من الفقرات التي تهدف إلى جمع البيانات من أفراد الدراسة إعداد أولي للاستبانة (ملحق 4.3) وعرضها على مشرف الدراسة ومجموعة من الإحصائيين للتحكيم ملحق (5.3) وتم إجراء التعديلات حسب ملاحظات المحكمين وفحص صدق وثبات الاستلانة.

وصف استبانة الدراسة: تكونت استبانة الدراسة من ثلاثة أقسام. القسم الأول اشتمل على رسالة توضيحية حول طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إليها، ومدى سرية المعلومات. أما المعلومات الشخصية للمبحوثين فكانت في القسم الثاني، واشتمل القسم الثالث على مجموعة من الفقرات لثلاث محاور: الأول حول دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية، والمحور الثاني يبحث في مدى مشاركة الجماهير في المقاومة الشعبية، أما معيقات المقاومة الشعبية فكانت في المحور الثالث. وقد تم اعتماد سلم الإجابات من(3) درجات حسب مقياس لكرت موافق=3 ومحايد=2 ومعارض=1. ولقياس معامل الثبات تم تضمين الاستبانة بعض الفقرات المكررة التي تحمل نفس، وتم ملاحظة وجود تشابه في إجابات المبحوثين على تلك الفقرات، كما تم التأكد من ثبات أداة الدراسة بطريقة الاتساق الداخلي، وبحساب معدل الثبات كرونباخ ألفا حيث بلغت قيمة الثبات (90.) وهي درجة عالية وتدل على صلاحية أداة الدراسة.

6.3 تحليل البيانات

تم إدخال البيانات وتحليها بواسطة برنامج SPSS، وتم استخراج النسب والتكرارات لكل فقرة وتحديد المتوسط الحسابي لمجالات الإستبانة ولكل فقرة، وقد تم اعتماد الدرجات 3 موافق و2 محايد و1 أعارض لتحليل نتائج البيانات، وتم استخدام اختبار(T-TEST) و(ONE- WAY-ANOVA) لمعرفة الفروق في رأي المبحوثين على مجالات الدراسة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرض ومناقشة نتائج الدراسة من خلال تحليل الاستبيان الخاص بالدراسة.

1.4 للمقاومة الشعبية دور فعال في التنمية السياسية في الضفة الغربية

جدول 1.4-أ: المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين حول دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	للمقاومة الشعبية دور فعال في التنمية السياسية في الضفة الغربية	4.11	.564
2	لها أثر في تعزيز المشاركة السياسية	4.7	.526
3	للمقاومة الشعبية دور في رفع مستوى الوعي السياسي	3.89	.521
4	تعزز قيم الانتماء والمسؤولية الوطنية	4.31	.534
5	تساعد على تعزيز الوحدة الوطنية	3.70	.635
6	تؤدي المقاومة الشعبية إلى تعزيز الصمود في مواجهة الاحتلال	3.79	.662
7	تدفع السلطة للاهتمام بتعزيز مقومات الصمود	2.1	.883
8	تساهم في تنشيط دور القوى السياسية في مواجهة الاحتلال	3.53	2.296
9	تساعد في إيجاد خيارات جديدة للتنظيم الشعبي الجماهيري	2.61	.666
10	تساهم في انخراط القوى السياسية الرسمية في فعاليتها.	1.2	.871
11	من الممكن أن تجعل الاحتلال مشروعا خاسرا	3.85	.680

جدول1.4–ب:المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين حول دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية.

12	تنمي المقاومة الشعبية مجالا لتعبير المواطن عن آرائه	3.83	.437
13	تلعب دورا إيجابيا في التأثير على خيارات السلطة الرسمية	3.78	.820
14	المقاومة ضد جدار الفصل العنصري حققت إنجازات واسعة	3.65	.799
15	تسمح المقاومة الشعبية للجميع بالمشاركة في فعالياتها	3.86	.435
16	يمكن للمقاومة أن تحقق نجاحات سريعة لوقف بناء الجدار	1.94	.789
17	المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية لا تقتصر على فئة معينة	4.1	.462
	معدل المحور	3.46	

يظهر من خلال الجدول 1.4 أن المتوسط الحسابي للمجال الأول من الإستبانة بلغ (3.46) وهذا يدل على أن غالبية المبحوثين يعتقدون بوجود علاقة بين المقاومة الشعبية وإحداث تنمية سياسية، ويعود هذا الأمر لاشتمال عينة الدراسة على عدد من القرى والمناطق التي شاركت وتشارك في فعاليات المقاومة الشعبية ضد بناء جدار الضم والتوسع ومصادرة الأراضي، وقد عبرت مجموعة من الأهالي عن الأثر الإيجابي لفعاليات المقاومة الشعبية في خلق وعي سياسي لديهم.

تعطي هذه النتائج مؤشرات واضحة تدل على وجود وعي لدى السكان وقدرة على فهم معطيات هذه المرحلة، وقد أشار الدكتور نافذ جعب في مؤتمر "نحو تعزيز ثقافة المقاومة "المنعقد في غزة عام 2009 أنه يمكن القول أن كل مقاوم هو مثقف(جعب، 2009). من هذه النقطة يمكن التوصل إلى درجة الوعي والتغييرات الإيجابية التي تحدثها المقاومة الشعبية على الجماهير المشاركة فيها.

وترى الباحثة أن المقاومة الشعبية هي المرآة التي تعكس مدى الوعي السياسي، ومقدار التنمية السياسية في المجتمع، إذ إن المشاركين في الفعاليات على الأرض يكونون على قدر من الوعي السياسي، ويهتمون بشكل مباشر وكبير في متابعة الأحداث والتطورات على الساحة المحلية والعربية.

وقد شكل المتوسط الحسابي للفقرة التي تنص على وجود دور فعال للمقاومة الشعبية في التنمية السياسية (4.11)، وهذه القيمة مرتفعة وتعطي مؤشرا واضحا لصحة فرضية الدراسة التي تفترض دورا فعالا للمقاومة الشعبية في التنمية السياسية.

إن المشاركة من قبل الأفراد والمهتمين في فعاليات المقاومة الشعبية تعزز مفاهيم التنمية السياسية والديمقراطية، وحرية التعبير والرأي، ومفاهيم الحرية والعدالة والارتباط بالأرض، من هنا واستنادا على هذه المبادئ يخلق هذا المواطن الواعي المثقف المقاوم.

ومن جانب آخر يتميز المجتمع الفلسطيني سيما المناطق التي تقع في صراع مباشر مع العدو الإسرائيلي بشكل دائم كالقرى المحاذية للجدار والمستوطنات، بأنها مجتمعات قروية يعلو فيها صوت العائلة وتعيش حالة من التنافس العائلي، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على حجم المشاركة، إذ تهتم كل عائلة بإثبات مشاركتها في هذه الفعاليات والدفاع عن ممتلكاتها.

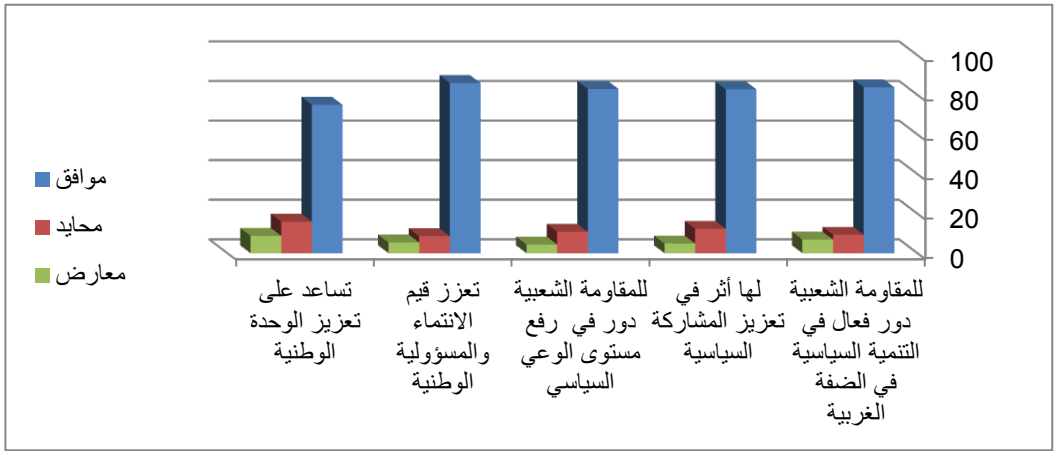

شكل 1.4: رأي المبحوثين في فقرات المجال الأول

أما عن أثر المقاومة الشعبية في تعزيز المشاركة السياسية يتبين أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة وصل إلى (4.7) وبالإطلاع على الشكل 1.4 يظهر أن 83% من عينة الدراسة وافقوا بالقبول على هذه الفكرة، وهذا يدل على مدى إيمان المبحوثين في قدرة المقاومة الشعبية على فتح الأفق للمشاركة، وزيادة عملية المشاركة يوفر حالة من النهج الديمقراطي، مما ينعكس على الوعي السياسي، والقدرة على اتخاذ القرار. وهذا الأمر يدفع عجلات التقدم في المناحي الاجتماعية والسياسية، واكتساب مفاهيم وقيم جديدة باتجاه التنمية السياسية.

ويمكن إرجاع اعتقاد المبحوثين في هذا الأمر إلى حدوث أثر ملموس في مجتمعهم من انخراط السكان في الفعاليات السياسية مثل الانتخابات المحلية، وحضور الندوات والمحاضرات التثقيفية التي تدعو إليها الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

تشكل عملية المشاركة العصب الأساسي للمقاومة الشعبية، وينعكس ذلك على التنمية السياسية، فكلما ازدادت فعاليات المقاومة ورافقها زيادة في حجم المشاركة كان هناك توجه أكبر نحو التنمية السياسية. إن مشاركة المواطن في المناحي السياسية تعني أن يمارس حقوقه وواجباته ؛ مما يشكل قوة ضغط على صاحب القرار وعلى الاحتلال.

إن هذه النتائج تساعد في الإجابة على تساؤل الدراسة حول طبيعة دور المقاومة الشعبية في تعزيز المشاركة السياسية، حيث تشكل موافقة المبحوثين على هذا الأمر إيمانهم بمدى الدور الذي تؤديه المقاومة الشعبية في تشجيعهم على الانخراط في الحياة السياسية.

والمقاومة الشعبية حقل واسع يضم مختلف القطاعات ومن هنا تتوسع دائرة المقاومة مع المشاركة الجماهيرية المسيسة، وتزداد فعاليتها على المدى البعيد لتعزز حالة التمسك بالأرض والمواطنة. وقد تبين من خلال تحليل نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي للفقرة التي تنص على أن المقاومة الشعبية تساعد على تعزيز قيم الانتماء والمسؤولية الوطنية بلغت (4.31) ومن خلال الشكل 1.4 يتبين أن (86%) أبدوا موافقتهم عليها وهذا يؤكد مدى فعالية المقاومة الشعبية في مجال الانتماء للوطن والتعبير عنه.

وقد أشار أحمد جرادات إلى هذا الأمر عندما افترض أن المقاومة الشعبية تتضمن مفاهيم حول الانتماء إلى الأرض والتعلق بها، مما يدفع الجماهير نحو إنهاء الاحتلال، ولكنه يشترط لحدوث ذلك المشاركة الفاعلة في فعالياتها (جرادات،2011)، إن هذه النتائج تؤكد على الدور الذي تؤديه المقاومة الشعبية في تعزيز علاقة المواطن بوطنه وجعله أكثر تمسكا به.

وبملاحظة المتوسط الحسابي لأثر المقاومة في إحداث وعي سياسي يظهر أنه بلغ (3.89) وكانت نسبة من أبدوا تأيدهم لهذا لهذه الفقرة (80%) كما في الشكل 1.4، وهذا الأمر يساهم في الإجابة على السؤال الثالث للدراسة حول دور المقاومة الشعبية في زيادة الوعي، فموافقة المبحوثين تؤكد على أن المقاومة الشعبية تساهم في إحداث وعي سياسي بين الجماهير، فمن يشارك في فعاليات المقاومة يتتبع ما يحدث، ويعمل على ربط الأحداث وإجراء مقارنات بين اليوم والأمس، ويخطط للمستقبل مما ينمي درجة التفكير والتحليل لديه، ففي قرية النبي صالح تم افتتاح وكالة إخبارية خاصة بالقرية متخصصة في نقل ما يجري في القرية من فعاليات، وكانت هذه المبادرة من شباب القرية و يشارك السكان في إرسال البيانات والتقارير للوكالة الأمر الذي يفرض على السكان متابعة الأحداث بشكل متواصل، وبذلك يظهر أن المقاومة الشعبية تفتح مجالا للمواطن للتعبير عن آرائه

باستخدام الوسائل المتاحة لديه،وقد حظيت الفقرة الخاصة في هذا الأمر بقبول المبحوثين بنسبة (83%) ومتوسط حسابي (3.83)، كما يظهر في الجدول 1.4.

وترى الباحثة أن هذه النتائج تعكس قدرة المقاومة الشعبية في إيجاد جيل واع متمسك بالثوابت الوطنية و قادر على ابتكار طرق جديدة للنضال موظفا بذلك جميع القدرات و الإمكانيات المتاحة لديه، وهذا الأمر يشكل أحد مؤشرات التنمية السياسية.

إن الانقسام الذي حدث بين شطري الوطن يعيق أي عملية مقاومة، الأمر الذي يقف عثرة في وجه تحقيق تنمية سياسية فاعلة. ويرى المبحوثون أن المقاومة الشعبية تعزز الوحدة الوطنية ويظهر ذلك من خلال ملاحظة المتوسط الحسابي لهذا الأمر حيث كان (3.70).

ففي الميدان يشارك أفراد الشعب في المقاومة الشعبية، ويواجهون الاحتلال بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، وقد بدا أثر الفعاليات الشعبية واضحا خلال الحراك الشبابي الذي قادته بؤر وتنظيمات سياسية في محاوله منها لرأب الصدع خلال العام 2011، فكان الاعتصام في غزة أمام نصب الجندي المجهول وفي ذات الوقت كان هناك اعتصام في الضفة الغربية عند دوار المنارة، وقد أظهرت الأحداث التي عصفت في غزة من العدوان الإسرائيلي خلال شهر تشرين الثاني 2012 فعالية المقاومة وقدرتها على توحيد القوى.

وترى الباحثة أن المقاومة الشعبية من الممكن أن تكون عاملا مهما في تحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام القائم بين الضفة الغربية وغزة، سيما أن الشعب الفلسطيني قدم مثالا على توحده على خيار المقاومة خلال العدوان على غزة في تشرين الثاني 2012؛ حيث كان هناك تلاحما بين شطري الوطن على مقاومة الاحتلال، وتحقيق الأهداف الوطنية في الخلاص منه وتحقيق الحرية والاستقلال.

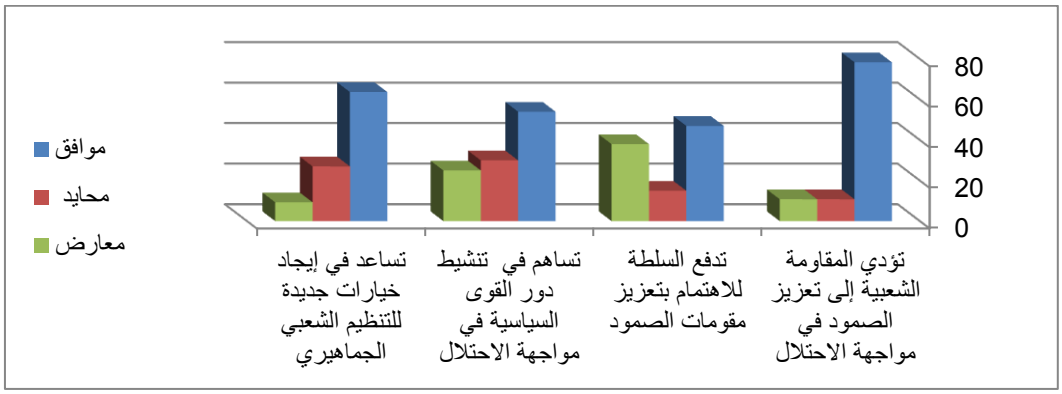

شكل 2.4 رأي المبحوثين في فقرات من المجال الأول

تأخذ المقاومة الشعبية في فلسطين أشكالا متعددة نابعة من طبيعة الاحتلال الذي تتعرض له وطبيعة الظروف المحيطة. فالاحتلال الإسرائيلي يمارس سياسية اضطهاد عنصري للسكان ويعمل على القضاء على كل ما هو فلسطيني؛ الأمر الذي يبين أهمية صمود الشعب الفلسطيني في وطنه. وبمقارنة ذلك مع نتائج الدراسة، رأى المبحوثون أن المقاومة الشعبية تعزز الصمود حيث كان المتوسط الحسابي لهذا المجال (3,79)، وحظيت بالموافقة بنسبة مرتفعة وصلت إلى (78%) كما يظهر في الشكل 2.4، وهذا الأمر يعطي إجابة للتساؤل الدراسة حول دور المقاومة الشعبية في تعزيز الصمود، ويعكس مدى فعالية المقاومة الشعبية في تثبيت المواطن في أرضه وتقوية رفضه للاحتلال.

وترى الباحثة أن تعزيز الصمود بحاجة إلى عملية تفاعل وفعل جماهيري جماعي. وفي هذا الفعل الجماعي المقاوم يولد الوعي الجماعي بالحقوق وبأهمية العمل من أجل تحصيلها، وهذا يعزز قدرة الشعب لبناء ديمقراطية حديثة بعد إنهاء الاحتلال، وهو ما يعني أن للمقاومة الشعبية أثرا استراتيجيا مستقبليا في التنمية السياسية.

إن المقاومة الشعبية مفهوم كبير يمكن من خلاله أن نرى انعكاسات كبيرة على الأرض، حيث تعزز من تمسك الإنسان الفلسطيني بأرضه وصموده عليها، وتزيد من انتمائه وتعلقه بوطنه والتحامه بترابه وثراه المقدس، ويسجل الفلسطيني في دفاعه المستميت عن أرضه مدى التصاقه بها وانتمائه لها. كما أن المقاومة الشعبية تجذر المواطن في أرضه وتبعد عن ذهنه التفكير في الهجرة والتخلي عن الوطن، ومع زيادة الشعور الانتماء للوطن يكون الدافع نحو العمل والمشاركة في الحياة السياسية ليكون المواطن مشاركا في القرار الأمر الذي يصب في التنمية السياسية.

ولكن يختلف المشهد في مجال أن المقاومة الشعبية تدفع السلطة الرسمية للاهتمام بتعزيز صمود المواطن، فكان المتوسط الحسابي لها (2.1) أما نسبة من أبدوا موافقتهم فيظهر من خلال الشكل 2.4 أنها كانت (47%)، وهذه النسبة ليست مرتفعة، وهذا يؤكد عدم ثقة الجماهير بالفعاليات والمشاريع التي تنفذها السلطة على أرض الواقع، حيث أنها لم تترك أثرا إيجابيا ملموسا يشعر به المواطن، بالرغم من توجه الحكومة الفلسطينية منذ منتصف 2007 للعمل تحت شعار "البناء في اتجاه تحقيق الدولة بالرغم من الاحتلال" وكان الأساس الذي توجهت له الحكومة هو تعزيز الصمود وتوفير وسائل إضافية لدفاع المواطن عن أرضه (فياض،2012). وقد أوضح رئيس الحكومة الفلسطينية سلام فياض ذلك في خطابه في مؤتمر بلعين السابع للمقاومة الشعبية عندما أشار إلى

أهمية المقاومة الشعبية السلمية في مناطق (ج) لإثبات الحق الفلسطيني في تلك المناطق وضرورة إيلاء الاهتمام الحكومي بها من خلال المشاريع التنموية.

وترى الباحثة أن الموقف الذي عبر عنه المبحوثون تجاه دور السلطة الفلسطينية، له ما يبرره في تباين حصص القرى في حصولها على الدعم والمشاريع الممولة من السلطة، والذي أوجد حالة من البون بين المناطق التي تشارك في فعاليات المقاومة الشعبية مما انعكس سلبا على السكان. وإضافة إلى ذلك، فإن تركيز انعقاد مؤتمرات المقاومة الشعبية على مناطق معينة وما يرافقها من استقطاب للقادة السياسيين والدوليين، ولفت الأنظار نحوها دون غيرها يثير المواقف السلبية لدى البعض.

إن المعطيات السابقة تؤكد عدم صحة الفرضية الثانية للدراسة و التي تنص على أن الدعم الحكومي للمقاومة الشعبية يجعل منها نهجا مطلوبا و معتمدا يمكن الوثوق به لتحقيق نتائج مرضية، حيث أن إبداء المبحوثين عدم ثقة بفعاليات الحكومة نحو المقاومة الشعبية يوجد حالة من التساؤل حول مدى الفائدة التي تعود على المقاومة الشعبية من الدعم الحكومي المباشر.

وعن مدى الدعم الذي تقدمه السلطة الفلسطينية للمزارعين في مواجهة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تزداد ضراوة، فإن المواطن لا يشعر بوجود سند حقيقي له في هذا المجال، فقد وصل عدد تصاريح البناء في مناطق (ج) عام 2008 إلى (91) تصريح فقط، في الوقت الذي صدر بالمقابل (4993) أمر هدم (منظمة السلام الآن الإسرائيلية، 2008). هذا لا يعني أن السلطة لا تعمل على دعم المزارعين وتحسين حياة السكان وتوفير بنى تحتية تعزز الصمود، ولكن الدعم لا يكون بالحجم المتوقع.

وفي هذا السياق يؤكد وليد العوض أنه لا يوجد إستراتيجية دعم صمود لدى السلطة الفلسطينية، مستندا في رأيه هذا على المخصصات المالية لوزارة الزراعة التي تقدر بـــ (1.5%) في الوقت الذي تشكل مخصصات الأمن بـــ(34%) وهذا يعطي دليلا على المدى الذي توليه السلطة الفلسطينية لتعزيز روح الكفاح والبقاء والصمود (وليد العوض، آب 2012،اتصال شخصي). ويسانده في هذا الرأي جمال جمعة،الذي يرى أن مشاريع تعزيز الصمود لا يوجد لها فحوى، بقدر ما هو جانب إعلامي أكثر ويخدم وجود السلطة، حيث لم تظهر نتائج ملموسة لهذه السياسية في المناطق(ج) التي بحاجة إلى مواجهة الاحتلال بشكل مباشر (جمال جمعة، أب 2012،اتصال شخصي).

تفرض المقاومة الشعبية التي يمارسها السكان حاليا في الضفة الغربية واقعا جديدا على القوى السياسية، فتعمل على استقطابهم ليكونوا جزءا من فعاليتها ومشاركين للمواطن في مواجهته للاحتلال الإسرائيلي، فقد كان المتوسط الحسابي للمجال الذي يتساءل حول تنشيط القوى السياسية في مواجهة الاحتلال (3.53)، وهذا يعكس مدى فعاليتها في جعل القيادات السياسية إلى جانب المواطن في دفاعه عن أرضه وحقوقه، ويعتبر (باي) أن بروز المواطنين الفاعلين والمسئولين ومشاركتهم مع أفراد العامة في الحياة السياسية عنصراً من مفاهيم التنمية السياسية (الطيب، 2007)، من هنا يتجلى الدور الفاعل الذي تقوم به المقاومة الشعبية في التأثير على القيادات السياسية وجعلهم على قدم المساواة مع الجماهير في مواجهة الاحتلال.

وبمقارنة تأثير المقاومة الشعبية على القوى السياسية مع دور القوى السياسية في المشاركة بفعاليات المقاومة، يظهر أن هنالك فرق كبير، فقد كانت إجابة المبحوثين عن السؤال المتعلق بمشاركة القيادات السياسية في المقاومة الشعبية متدنية وتستحق التمعن والانتباه، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها(1.2) وحصلت على القبول بنسبة (31%) في الوقت الذي عارض هذا الرأي (51%). ويعود عدم رضا الجماهير عن هذا إلى اشتمال عينة الدراسة على عدد من لجان المقاومة الشعبية في القرى التي شاركت وتشارك في الفعاليات بشكل دوري، وهذا يجعلها أكثر إدراكا لواقع ما يحدث على الأرض؛ فتكون واعية لحجم المشاركة من القوى الرسمية التي تمثل السلطة والحكومة على أرض الواقع، وكذلك بقية القوى السياسية، فقد أشار عدد كبير من المبحوثين إلى اقتصار المشاركة الرسمية على المؤتمرات وتحديدا في يوم الافتتاح بوجود وسائل الإعلام.

وتتوافق نتائج الدراسة من حيث آلية المشاركة الرسمية في فعاليات المقاومة مع نتائج دراسة النضال السلمي في الصراعات الدولية:فلسطين نموذجا،عندما أكدت على أن الظروف والمستجدات بعد اتفاقية أوسلو أفقدت أهم أساليب المقاومة الشعبية وكيفية التعامل معها (نزال،2010). أما دراسة "تجربة م.ت.ف السياسية من المقاومة إلى التسوية 1964_2006" تم التأكيد فيها أن توجه القوى الرسمية نحو خيار المفاوضات مما أبعدهم عن الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية (الصمادي،2008).

وترى الباحثة أن للقوى السياسية غير الرسمية مشاركة ملحوظة في فعاليات المقاومة الشعبية، وعكست الدراسة مدى رضى المبحوثين عن هذه المشاركة، وهي تعزى لرغبة كل فصيل حصد نجاحات خاصة به و كذلك حشد مزيد من التأييد الشعبي له.

أما عدم رضا المبحوثين عم حجم المشاركة الرسمية؛ فيعزى إلى أن للسلطة التزاماتها التي تعيقها عن لعب دور فاعل في المقاومة الشعبية، وكذلك لتركز عملها على جوانب محددة تدخل في إطار سياستها وخطط الحكومة التنموية، ولذا فهي ترى الموضوع من زاوية أخرى مثل البناء والتنمية وتقوية صمود المواطن في أرضه، في الوقت الذي يتأمل فيه المواطن الفلسطيني أن تكون القوى السياسية شريكا في الميدان وجنبا إلى جنب معه في تعرضه للعدوان الإسرائيلي والغازات السامة ومقاومة جيش الاحتلال وقطعان المستوطنين.

يظهر من الجدول رقم 1.4 أن المتوسط الحسابي للفقرة الخاصة بإمكانية جعل الاحتلال مشروعا خاسرا بواسطة المقاومة الشعبية بلغ (3.85) وحظيت بقبول نسبته (82%) من المبحوثين، وهذا يدل على مدى القناعة بهذا الأمر. وهنا تجدر الإشارة أن خسارة الاحتلال تحتمل عدة معان بما فيها المعنى السياسي والمعنى الاقتصادي أيضا. فالاحتلال الإسرائيلي يعتمد بشكل كبير على السوق الفلسطيني، وسيتم تناول هذا الجانب عند الحديث عن جدوى المقاطعة كشكل للنضال، وفي جانب آخر يعمل الاحتلال كي تبقى السلطة الفلسطينية تحت رحمته دون سلطة حقيقية على الأرض، عاجزة حتى عن توفير رواتب لموظفيها، وهو بسياسته يحاول حرف السلطة عن مهمتها في نقل الشعب الفلسطيني نحو الاستقلال، كما ويعمل للتغطي برداء العملية السلمية من أجل كسب ثناء عالمي، والتأثير على الرأي العام مقدما نفسه ككيان مستقل وصاحب سيادة، ويضفي صفة الشرعية والقبول الدولي لأفعاله.

وقد استطاعت المقاومة الشعبية بشكلها الحالي في فلسطين نزع–ولو جزئيا– هذه الشرعية، وقد ظهر ذلك خلال نجاح تجربة قرية بلعين في المحكمة الدولية، وحديثا سجل المجتمع الدولي رفضا واسعا لإسرائيل وسياستها العنصرية تجاه الشعب الفلسطيني، فقد بادرت مجموعة من الحائزين على جائزة نوبل وفنانون دوليون بالمطالبة بمقاطعة إسرائيل عسكريا، مستلهمين ذلك من تجربة جنوب إفريقيا في عهد الابرتهايد، وجاء هذا الحدث كردة فعل على العدوان الإسرائيلي على غزة في تشرين الثاني 2012 (جريدة القدس،2012، 30 تشرين أول).

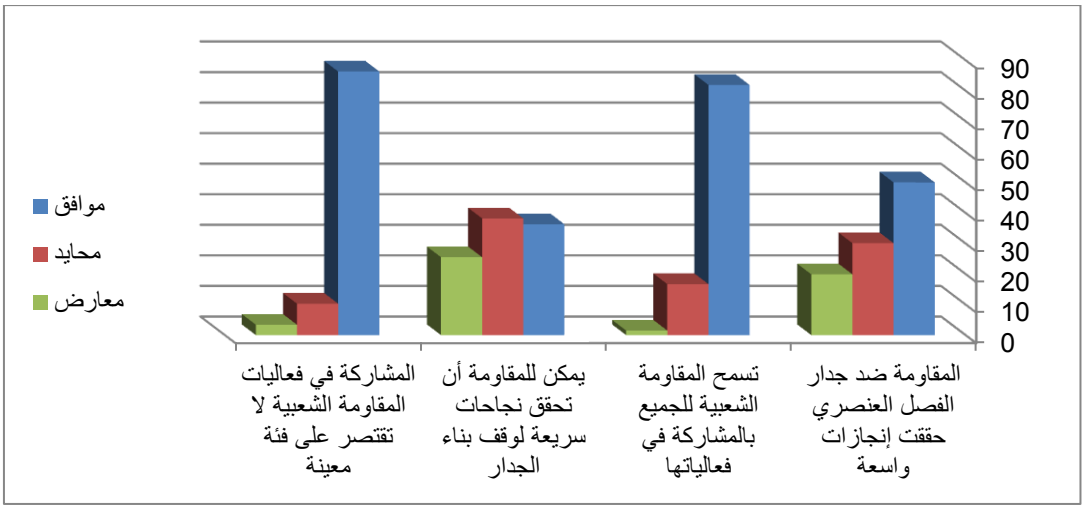

شكل3.4 آراء المبحوثين في فقرات المجال الأول

من خلال تأمل الشكل رقم 4.3 يظهر أن(50%) من المبحوثين يشعرون بالرضا إزاء الإنجازات التي حققتها المقاومة الشعبية ضد بناء الجدار منذ عام 2002، فقد استطاعت تغيير مسار الجدار في قرية بلعين، واسترجاع مساحات من الأراضي المصادرة في قرية جيوس والنبي صالح، بالإضافة لاستقطاب عدد كبير من المتضامنين الدوليين، الأمر الذي شكل نجاحا للمساعي الفلسطينية في توسع نطاق الاهتمام بالقضية الفلسطينية وبالتحديد في مناهضة بناء الجدار. فمبادرة أهالي قرية بلعين في التوجه إلى المحكمة الدولية عكست مقدار الوعي السياسي الذي وصل له السكان، وكذلك مدى نجاعة هذا الشكل من النضال، سيما أن النتائج لم تكن لصالح القرية فحسب، بل ولصالح فلسطين والقضية الفلسطينية بأسرها.

وبالرغم من رضا المبحوثين عن الإنجازات التي حققتها المقاومة الشعبية ضد الجدار، إلا أنهم أبدوا رفضا لفكرة أنه من الممكن تحقيق إنجازات سريعة لوقف بناء الجدار بواسطة المقاومة الشعبية، حيث كان المتوسط الحسابي للفقرة التي تنص على إمكانية تحقيق نجاحات سريعة لوقف الجدار من خلال المقاومة الشعبية (1.94) كما يظهر في الجدول 1.4-أ، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب أبرزها ما آلت إليه المقاومة الشعبية هذه الأيام من قلة عدد المشاركين في فعاليتها، وفقدان الثقة في فعاليتها، ويمكن مقارنة ذلك مع عام 2002 حيث كانت بدايتها مع مشاركة واسعة وعفوية من الجماهير، واستطاعت الجماهير بشكل مستقل وواع أن تعبر عن مطالبها، وتحقق جملة من النجاحات توجت بنجاح تجربة قرية بلعين باستصدار قرار لاهاي وفي تغيير مسار الجدار، واستمر هذا التميز إلى عام 2007 حيث ثم تشكيل وزارة الدولة لشؤون الجدار، ويرى سهيل السلمان أن تشكيل الوزارة لم ينعكس إيجابيا على عمل المقاومة، بل كان حجر عثرة في وجهها،

لأن السلطة لم تعتمد على هذا الشكل النضالي كخيار إستراتيجي للتخلص من الاحتلال وإنما وظفته لأهداف سياسية (سهيل السلمان، أيلول 2012،اتصال شخصي).

وترى الباحثة في هذا المجال أن بداية الفعاليات ضد بناء الجدار كانت قوية من ناحية جماهيرية، وتزامن ذلك مع وصول انتفاضة الأقصى أوجها من حيث العنف الإسرائيلي، واحتدام الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وقد حظيت فعاليات المقاومة فيما بعد على صدى إعلامي، وقد استقطبت تجربة بلعين بنجاحها الأنظار نحو هذا الشكل النضالي، ودفعت أصحاب القرار السياسي إلى مزيد من الاهتمام، وتم تشكيل اللجان الشعبية والأطر التنظيمية لفعاليات المقاومة، ولكن فقدان أمل المبحوثين من إمكانية تحقيق نجاحات سريعة ضد بناء الجدار من خلال المقاومة الشعبية؛ بسبب مجمل التغيرات التي طرأت على الساحة الفلسطينية والعربية بداية من حالة الانقسام وما نتج عنها من انشغال القوى السياسية في ترتيب البيت الداخلي لإعادة اللحمة للصف الوطني، وما رافق هذه العملية من خلافات وانقسامات أثرت سلبا على الجماهير مقدمة خدمة للاحتلال الذي أمعن في إجراءاته القمعية والاستيطانية.

من خلال تتبع نتائج آراء المبحوثين في المجال الأول، وتحديد مدى فعالية المقاومة الشعبية في إحداث تنمية سياسية تحت نير الاحتلال، يظهر مدى مصداقية الفرضية الأولى للدراسة والتي تنص على وجود دور فعال للمقاومة الشعبية في إحداث تنمية سياسية،ولعل هذه المسألة تعتبر تجربة فريدة في العالم، حيث أن التنمية السياسية ظهرت وأخذت مفاعيلها في بلدان العالم الثالث بعد أن انتزعت استقلالها من الاستعمار، بينما في فلسطين لا زال الشعب الفلسطيني تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي، إن المقاومة الشعبية بما تحتويه من خصائص يجعل منها تكون مدخلا للتنمية السياسية.

2.4 مدى مشاركة الجماهير في المقاومة الشعبية

جدول 2.4-أ: المتوسطات الحسابية حول مدى مشاركة الجماهير في المقاومة الشعبية

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
18	تشارك المرأة بشكل فعال في فعاليات المقاومة الشعبية	3.87	.787
19	لطلاب المدارس والجامعات دور ملموس في فعاليات المقاومة	3.56	.807
20	يمكن لكل فرد ابتكار أساليب جديدة للمقاومة الشعبية	3.12	.377

جدول 2.4–ب: المتوسطات الحسابية حول مدى مشاركة الجماهير في المقاومة الشعبية

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
21	تؤدي المقاومة الشعبية إلى مشاركة أكبر من المتضامنين الدوليين	4.9	2.060
22	المقاومة الشعبية حاليا هي الشكل النضالي الملائم للفلسطينيين	4.1	2.368
23	يشارك المتضررون بشكل مباشر في فعاليات المقاومة الشعبية أكثر من غيرهم	2.20	.768
24	تكون المشاركة الجماهيرية أكبر في المناسبات الوطنية	3.72	2.269
25	مقاطعة إسرائيل من الأشكال الناجحة للمقاومة الشعبية	4.12	.650
26	تلقى المقاومة الشعبية قبولا دوليا	2.74	.683
	معدل المحور	3.50	

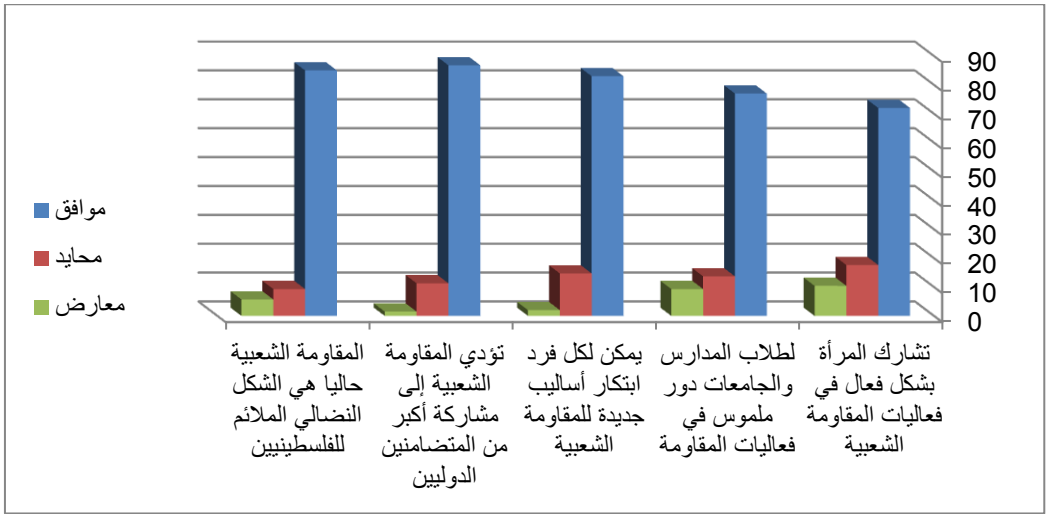

شكل 4.4 رأي المبحوثين في فقرات المجال الثاني

يظهر من خلال تأمل الجدول رقم 2.4 أن المتوسط الحسابي للمجال الثاني سجل (3.50) مما يدل على رضا المبحوثين عن المجال الذي تفتحه المقاومة الشعبية للجماهير للمشاركة، وقد رأى (72%) كما يظهر من الشكل رقم 5.4 من المبحوثين أن المقاومة الشعبية تسمح للمرأة في الانخراط في فعاليتها، وكذلك الحال بالنسبة لطلاب المدارس والجامعات، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة فعلا إلى حقيقة ما وصلت إليه مشاركة المرأة في مناحي الحياة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية الفلسطينية مؤخرا، بالإضافة إلى حجم إقبال المرأة على التعليم لاسيما التعليم الجامعي.

وترى الباحثة أن مشاركة المرأة ضمن فعاليات المقاومة الشعبية مشاركة واضحة وجلية ليست غريبة عن دور المرأة الفلسطينية تاريخيا. فالمرأة الفلسطينية كانت سباقة تاريخيا للانخراط في مختلف المجالات، وتعززت مشاركتها المجتمعية والسياسية تدريجيا، إلى أن جعلتها تتماهى مع احتياجات الساحة الفلسطينية النضالية، فهي الأم التي تربي وتنشئ الأجيال.

إن المقاومة الشعبية مفهوم واسع لا يقتصر على مواجهة الاحتلال بشكل مباشر على الحواجز أو عند الجدار، الأمر الذي يعني أن كل مواطن يمكن أن يكون مقاوما في موقعه من خلال عمله وأفكاره، وقد عبر (73%) كما يظهر في الشكل 5.3 من المبحوثين عن موافقتهم لقدرة المقاومة الشعبية على ابتداع أساليب جديدة للنضال، وهذا يعني أن هناك مزيدا من الديمقراطية، بحيث يستطيع كل فرد النضال تبعا للطريقة التي يرى أنها الأفضل، ففي قرية النبي صالح توجه الأطفال بإطلاق بالونات ورسومات كتبت عليها عبارات وشعارات مناهضة للاحتلال وسياسته العنصرية، وفي نفس القرية تم إصدار مجلة بعنوان قاوم لتوثيق فعاليات القرية، وإجراء جنازات شكلية للشهداء (حركة المقاومة الشعبية، 2012)، وفي ذات السياق تحدث محمود الزهراوي من قرية المعصرة أنهم بدؤوا بتوظيف الفنون الشعبية، كالأغاني والدبكات التي تحمل في مضمونها معاني المقاومة (جرادات، 2011) وهذا الأمر دليل على قدرة الشعب الفلسطيني على الإبداع والبقاء والتجديد بالرغم من وجود الاحتلال.

وفي منطقة الأغوار أوضح أبو صقر من تجمع الحديدية أن السكان يتلقون العديد من الإخطارات التي تطلب منهم المغادرة، وأحيانا يطلب منهم الابتعاد عن المنطقة لفترة محددة لإجراء مناورات وتدريبات عسكرية ولكن السكان لا ينفذون هذه الأوامر ويتجمعون في منطقة واحدة قريبة وعلى مرأى مما يحدث ريثما تنتهي الإجراءات العسكرية، لأن الابتعاد عن المكان يعطي الاحتلال الإسرائيلي فرصة لإزالة آثار السكان وعدم السماح لهم بالعودة.

وترى الباحثة أهمية البحث عن أشكال جديدة للنضال تبعا للظروف التي تمر بها المنطقة، وكذلك تبعا للإمكانيات المتوفرة، ويشكل هذا الأمر جانبا من الأهمية من خلال القدرة على التأثير على الاحتلال وعلى الرأي العام العالمي.بالإضافة إلى ذلك فإن هذا المجال يمنح مزيدا من القدرة على إحداث تنمية سياسية من خلال السماح للجماهير باختيار الطريقة التي يرونها مناسبة ويحمل في ثناياه أبعادا ديمقراطية.

وتماشيا مع التغيرات التي يشهدها العالم من التطور في الاتصالات وظهور القوة الإعلامية كعامل مؤثر في الصراعات الدولية، بدا واضحا أن هناك حاجة للتواجد على الساحة الدولية، فإسرائيل تبذل كل جهدها للتأثير على الرأي العام المحلي والدولي، والشعب الفلسطيني وبعد تجربته خلال انتفاضة الأقصى أدرك أهمية كسب تأييد دولي لقضيته؛ لعزل إسرائيل عالميا وإظهارها كدولة عنصرية لا أخلاقية؛ لأن هذا يخضعها للقانون الدولي ويعرض قادتها لمحاكمتهم كمجرمي حرب، وفي هذا المجال رأى المبحوثون أن المقاومة الشعبية نجحت في استقطاب عدد أكبر من المتضامنين الدوليين خلال فعاليتها، وكان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.9) وبموافقة 85%. وهذه النسبة تعكس آراء أهالي القرى التي شاركت وتشارك في فعاليات المقاومة الشعبية، حيث يشارك المتضامن إلى جانب الفلسطيني في مواجهة آله الحرب الإسرائيلية.

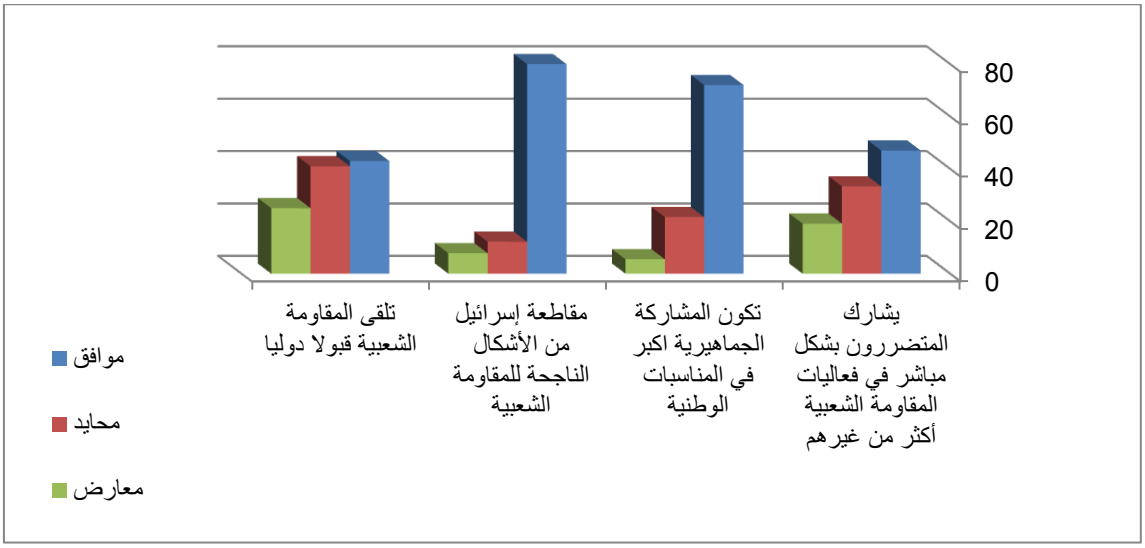

الشكل 5.4: رأي المبحوثين في فقرات المجال الثاني

أما عن مدى القبول الدولي للمقاومة الشعبية فكان المتوسط الحسابي (2.74)، كما يظهر في الجدول 2.4، وهذه القيمة تقترب من الرأي المحايد وهذا يعطي مؤشرا على عدم تكون رأي محدد لدى المبحوثين في هذا المجال، خاصة أن المتضامنين الدوليين إلى اليوم لا يشكلون قوة ضغط حقيقية ويقتصر وجودهم على عدد محدد من المواقع. ويمكن تفسير ذلك أيضا بأن العمل على الساحة الدولية يحتاج إلى أدوات أخرى، وخاصة السياسية والإعلامية منها والتي لا تقع على عاتق المتضامنين الدوليين وحدهم، بل والفلسطينيين والعرب المتواجدين في تلك البلدان.

وتقترب نتائج الدراسة في هذا المجال مع ما توصل إليه باسم التميمي حيث أكد أن المقاومة اللاعنفية دفعت دول العالم للتعاطف المادي والمعنوي مع الفلسطينيين، وتعزيز شرعية النضال الفلسطيني وعرض صورة الاحتلال للتشويه (التميمي،2007).

إن أشكال المقاومة ليست مفروضة، وهي تتنوع بحيث لا يمكن أن نتمسك بإحداها دون الأخرى (البرغوثي، 2006) وفي هذه الدراسة تبين أن المتوسط الحسابي بلغ (4.1) لإجابة المبحوثين عن السؤال المتعلق بكون المقاومة الشعبية هي الشكل النضالي المناسب للفلسطينيين في هذه المرحلة، وهذا يعطي مؤشرا للإجابة على السؤال الرابع للدراسة حول مدى تلقي المقاومة الشعبية قبولا في الأوساط الشعبية، أن نسبة كبيرة من المبحوثين يرون بجدوى هذا الشكل من النضال، وقد تزامنت عملية جمع البيانات مع العدوان الإسرائيلي على غزة وما رافقه من مقاومة عسكرية تمثلت في إطلاق الصواريخ من القطاع على الأراضي المحتلة في 1948، ورافقت ذلك الأصداء الإعلامية لهذا الحدث وإثارة مشاعر الجماهير عن طريق التغني بالمقاومة في غزة؛ ولكن مع ذلك ظهر من خلال الشكل رقم 5.4 أن (85%) من المبحوثين أبدوا موافقتهم لملائمة هذا الشكل النضالي مع ظروف الضفة الغربية، مما يعكس مدى وعي الجمهور الفلسطيني، وتغليبه للعقل على العاطفة، وكذلك استفادة الشعب الفلسطيني من التجربة التاريخية التي مر بها.

فخلال الانتفاضة الأولى 1987 استطاعت الجماهير أن تقف في وجه آله الحرب العسكرية، وكان سلاحها في تلك الفترة أجسادها والخامات البسيطة المتوفرة لديها. وخلال انتفاضة الأقصى ومع نمو العمليات العسكرية في العمق الإسرائيلي تمكنت إسرائيل من تشويه صورة النضال الفلسطيني تحت مسمى الإرهاب، وقامت باستثمار المعركة الدولية ضد ما سمي بالإرهاب لتمعن في قتل الفلسطينيين وإرهابهم، مما رفع عدد القتلى والجرحى والمعتقلين وألحق خسائر فادحة بالمجتمع الفلسطيني. ومقارنة بين الانتفاضة عام 1987 وانتفاضة عام 2000، يتبين أن حجم الخسائر البشرية خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى وصل إلى1600 شهيد خلال ستة أعوام، أما في انتفاضة الأقصى فاستشهد 5000 خلال خمس سنوات (مركز بتسليم، 2010) .

وتتوافق نتائج الدراسة مع دراسة المقاومة المدنية في ضوء تجربة جنوب افريقيا 1987_2012 التي استنتجت أن المقاومة المدنية هي أفضل أساليب المقاومة في فلسطين خاصة لمواجهة سياسية إسرائيل العنصرية (مبيض،2012).

وترى الباحثة أن دخول الفلسطينيين في مواجهة مسلحة مباشرة مع الاحتلال الإسرائيلي هو أمر في غاية الصعوبة والخطورة، خاصة مع انشغال دول العالم العربي بترتيب أوضاعها الداخلية بعد الأحداث الأخيرة التي عصفت بها، ومن ناحية إعلامية يتضح مدى التأييد الرسمي الذي تتلقاه المقاومة الشعبية، فخلال افتتاح مؤتمر بلعين السابع للمقاومة الشعبية أشار رئيس الوزراء إلى أهمية المقاومة الشعبية حين قال: "إن المقاومة الشعبية قد تأتي بنتائج بطيئة ولكنها أكيدة وحتمية والعالم كله معنا، فحتى إسرائيل نفسها لم تعد قادرة على أن تدافع عن احتلالها، بل أصبح الاحتلال الإسرائيلي عبء أخلاقي" (جريدة الأيام،2012،11 نيسان).

وجرى تأكيد على المقاومة الشعبية في اتفاقات المصالحة الفلسطينية التي وقعت، وقد عبر عن ذلك الرئيس محمود عباس بشكل مباشر في خطابه بالقاهرة (عباس،2011) وكذلك الأمر بالنسبة لحركة حماس، حيث أكد خالد مشعل على خيار المقاومة الشعبية (مشعل،2011).

وترى الباحثة أن المقاومة الشعبية شكل نضالي أثبت نجاحه على الساحة الفلسطينية، وباتت الطريقة الأكثر قبولا وتأثيرا، والفعاليات التي تنفذ بشكل دوري في المناطق المحاذية للجدار والمهددة بالمصادرة تلاقي تعاطفا دوليا؛ مما يؤكد نجاحها في حشد الاهتمام العالمي، ولفت الأنظار إلى العنف الإسرائيلي، ولهذا تعلو أصوات القوى السياسية الرسمية نحو المقاومة الشعبية مستندة على مفاهيم التنمية الشاملة ولا سيما السياسية منها.

إن المقاومة الشعبية في هذه الظروف أكثر جدوى، وأكثر قدرة على كسب تأييد شعوب العالم وعلى عزل إسرائيل كما جرى مع نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) في جنوب أفريقيا، أما الاعتماد والدعوة إلى شكل نضالي غير قابل للتطبيق يقصي الجماهير فهو نوع من الهروب والتواكل وانتظار الحل السحري.

ولعل المعركة التي يخوضها الشعب الفلسطيني لنيل الاعتراف العالمي بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وتجسيد هذه الدولة على الأرض لدليل على مدى الحاجة إلى مقاومة شعبية شاملة تكون قوة مؤثرة على المستوى العالمي لتساند الفلسطيني في مساره التفاوضي، وللحصول على الحقوق المغتصبة، وفي هذا المجال أوضح إبراهيم أبراش أن التوجه للمجتمع الدولي بشكل دائم ومنظم هو بمثابة تصحيح أخطاء أوسلو (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، 2011).

وترى الباحثة من خلال نتائج الدراسة حول كون المقاومة الشعبية هي الشكل النضالي المناسب للفلسطينيين في هذه المرحلة، يعكس مدى الوعي الفكري لدى الجماهير، و يفتح مجالا لجعل كل مواطن مقاوما من موقعه وبذلك تلتقي المقاومة الشعبية مع العمل والبناء والتنمية لا سيما التنمية السياسية.

لقد استلهم الشارع الفلسطيني دروسا وعبرا من تجارب الشعوب الأخرى في مقاومته للاحتلال الإسرائيلي الكولونيالي، وتجسد ذلك التأثير حديثا في الحملات التي تدعو إلى مقاطعة إسرائيل اقتصاديا وأكاديميا، حيث يقارب هذا الشكل من النضال النموذج اللاعنفي في المقاومة. ويعتقد (80%) كما يظهر في الشكل 6.4 من المبحوثين بجدوى هذا الأمر، وتعود الأسباب في ذلك إلى نجاح حملات المقاطعة التي نظمتها مجموعة من المؤسسات الأهلية التي تبنت هذا الشكل من المقاومة مثل الإغاثة الزراعية، واتحاد لجان العمل الزراعي والصحي ومركز بديل، بالإضافة إلى الصدى الإعلامي ونشاط حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها، وفي هذا المجال تشير إصلاح جاد أن حملة المقاطعة تميزت بتسليطها الضوء على سياسية إسرائيل العنصرية ضد المواطنين الفلسطينيين خاصة القاطنين منهم خلال فترة محددة في الأراضي المحتلة عام 1948 (المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات، 2009). إن حملات المقاطعة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي وإنما على الأكاديمي والثقافي وهذا الأمر يوجد حالة من الرفض لإسرائيل؛ فمجرد الحديث عن المقاطعة يطرح تساؤلات حول الأسباب التي تدعو إلى ذلك والتي تتمثل في سياسية إسرائيل العنصرية والاحتلال والاستيطان.

وقد حققت حملات المقاطعة نجاحات عديدة تم الإشارة إليها في الفصل الثاني، ومما يدل على ذلك أيضا التعليق الذي أضافه أحد المساندين الأفارقة على سبيل المقارنة بين التجربة الإفريقية والفلسطينية في المقاطعة حيث قال: "إنكم تبلون بلاء أفضل منا بكثير فها هو العالم يبدأ الاستجابة لنداء المقاطعة الذي أطلقتموه بعد بضع سنين، أما نحن فقد أطلق أول نداءاتنا لمقاطعة نظام جنوب إفريقيا في الخمسينات، ولم يبدأ المجتمع المدني الدولي باتخاذ أي خطوة فعالة في هذا المضمار إلا في الثمانينات". (المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات،2009، ص 128).

وترى الباحثة أن المقاطعة كأسلوب للمقاومة الشعبية يجعل من كل فلسطيني مقاوم، وذلك عن طريق وقف التعامل مع البضائع الإسرائيلية ورفض الاحتلال وسياسته، وهذا الأمر يفتح مجالا للتفكير والتأمل في سياسية الاحتلال الإسرائيلي تجاه الإنسان والأرض في فلسطين.

3.4 المعيقات التي تواجه المقاومة الشعبية في الضفة الغربية.

جدول 3.4: المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين حول المعيقات التي تواجه المقاومة الشعبية

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
27	سوء الأوضاع الاقتصادية	2.3	.882
28	حالة الانقسام القائمة بين الضفة وغزة	4.63	.677
29	إجراءات الاحتلال الإسرائيلي ضد المشاركين في فعاليات المقاومة	2.1	.897
30	تفشي التنافس بين القوى السياسية	3.87	.735
31	ضعف تواجد المقاومة الشعبية في الإعلام الرسمي	4.01	.675
32	عدم تبني النظام السياسي نهج المقاومة الشعبية بشكل رسمي	1.67	.919
33	اقتصار فعاليات المقاومة الشعبية في أيام محددة	4.1	.666
34	ضعف التنسيق على أرض الواقع بين المحافظات	4.08	.661
35	اقتصار فعاليات المقاومة على بؤر معينة	4.12	.645
36	ضعف التعبئة الجماهيرية	3.91	.552
37	عدم وجود أطر شعبية موحدة	2.72	.697
38	قصور دور المنظمات الأهلية في مجال المقاومة الشعبية	3.85	.699
49	ضعف تأثير ثقافة المقاومة الشعبية السلمية	4.61	.673
40	الاعتياد على النمط العنيف في الصراع	2.05	.760
41	عدم وجود خطة إستراتيجية للمقاومة الشعبية	2.75	.754
42	الخلط بين مفهوم المقاومة الشعبية والتطبيع	2.09	.813
43	الشروط التي تفرضها السلطة على المظاهرات	2.30	.778
44	قلة الموارد المالية في حملات المقاومة الشعبية	2.51	.780
45	اهتمام القيادات السياسية بالظهور الإعلامي	4.1	.592
46	الاعتماد على حشد المتضامنين الدوليين بكثرة	2.46	.719
47	الاعتماد على تمويل الحملات من مصادر خارجية	2.41	.826
48	ضعف روح العمل التطوعي لدى المواطنين	3.42	.874
	معدل المحور	3.15	

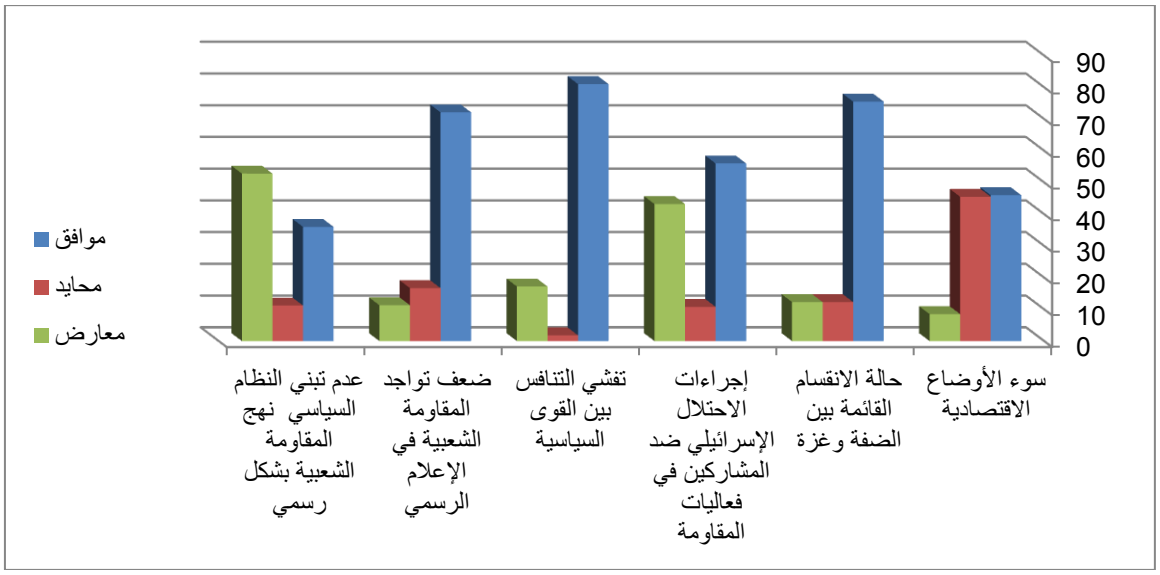

شكل 6.4 رأي المبحوثين في فقرات المجال الثالث

يظهر من خلال الجدول رقم 3.4 أن المتوسط الحسابي للمجال الثالث بلغ (3.15)، وهذا يعطي مؤشرا أن المبحوثين يرون في أن العوامل المذكورة، هي من معيقات المقاومة الشعبية في الضفة الغربية وتحد من فعاليتها وتأثيرها في تحقيق تنمية سياسية. وتفترض الدراسة أن الاحتلال الإسرائيلي هو العائق الأهم أمام نجاح المقاومة الشعبية، ولكن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة كان (2.1) في الوقت الذي كانت آراء المبحوثين تتوجه نحو حالة الانقسام بين الضفة الغربية وغزة حيث وصل المتوسط الحسابي لهذا الرأي (4.63). وهذا يوضح أن الجماهير ترى في الوحدة الوطنية طريق الخلاص من الاحتلال وغيابها يشكل عثرة في وجه المقاومة الشعبية.

وترى الباحثة أن موافقة المبحوثين على اعتبار العوامل المذكورة من معيقات المقاومة الشعبية يعكس مدى قدرة الجماهير على تحليل الأوضاع القائمة، وكذلك مدى الوعي لديهم، خاصة في المناطق التي تشارك في فعاليات المقاومة الشعبية ضد بناء الجدار والاستيطان، حيث أبدى المبحوثون في تلك المناطق اهتمامهم في هذا الجانب، وهذا يعكس مدى التأثير الإيجابي الذي تحدثه المقاومة الشعبية.

من العوامل التي رأى المبحوثون أنها تؤثر سلبا في المقاومة الشعبية: تفشي التنافس بين القوى السياسية، حيث عبر (81%) من المبحوثين عن موافقتهم على ذلك، وتضم القوى السياسية السلطة الرسمية والتنظيمات والأحزاب السياسية. وقد رأت التنظيمات السياسية في المقاومة الشعبية مجالا

للظهور وكسب مزيد من التأييد الجماهيري، بما فيها تلك القوى المحسوبة على السلطة وخاصة أن السلطة الوطنية الفلسطينية تدعم ولو نظريا انتهاج أسلوب المقاومة الشعبية.

وتتوافق نتائج الدراسة في هذا المجال مع دراسة حسبان نزال عندما توصل إلى حدوث حالة استغلال للاندفاع الجماهيري والشعبي كما حدث في بداية انتفاضة الأقصى (نزال،2010)، أما التميمي فيرى أن فصائل العمل الوطني لم تنظر للكفاح اللاعنفي بشكل إستراتيجي وإنما ركزت على الكفاح المسلح (التميمي،2007).

ويرى تيسير خالد أنه يترتب على التنظيمات السياسية ضرورة فهم موقفها وعدم الاكتفاء بقيادة حركة المقاومة الشعبية، والسير في العمل من أجل تفعيل الجماهير والانتقال من حالة العشوائية إلى حالة التنظيم والتعبئة كما حدث خلال الانتفاضة الفلسطينية 1987(خالد، 2008).

إن دور التنظيمات السياسية أساسي في تفعيل المقاومة بأشكالها كونها تقود النضال الوطني التحرري، ووجود التنافس بين الأحزاب يعكس وجود ضعف في نظرة الأحزاب تجاه المقاومة وفي أساليب عملها وبنيتها التنظيمية. ويشير عمر البرغوثي أن ضعف الأحزاب يعكس نفسه في ضعف المقاومة الشعبية (عمر البرغوثي، أيلول 2012،اتصال شخصي).

ويعزو خالد منصور التنافس المذكور إلى أن هناك فصائل كانت ترفض، بل تتهم من يمارس المقاومة الشعبية بالتخاذل وتستهتر بإمكانية تحقيقه للأهداف الوطنية، وأن تلك الفصائل وبسبب انسداد أفق المقاومة المسلحة وخوفا على حضورها العملي بين الجماهير تبنت شكل المقاومة الشعبية، وللحقيقة فإنه ورغم حصول حالة شبه إجماع على المقاومة الشعبية، إلا أن معظم الفصائل لا تحشد أكثر من 10% من طاقتها المادية والبشرية لتعزيز المقاومة الشعبية، وجعلها نمط حياة للشعب مما يعيد رسم العلاقة بين الشعب والمحتل كعلاقة صراع لا علاقة تعايش(خالد منصور، آب 2012، اتصال شخصي) .

وعن نشاط التنظيمات السياسية في فعاليات المقاومة الشعبية يؤكد جمال جمعة على وجود تفاوت في نشاط وتواجد التنظيمات السياسية خلال المقاومة الشعبية ضد بناء الجدار، وكان دورها لغاية 2005 شبه معدوم، وانحصر بمشاركات منفردة لا تعكس قرارا سياسيا، وكان هذا القرار مجزوءا بسبب الأوضاع السياسية والأمنية التي عصفت في الضفة من اجتياح الضفة الغربية في 2002 إلى وفاة الرئيس ياسر عرفات (جمال جمعة، أيلول 2012،اتصال شخصي).

وترى الباحثة من خلال ملاحظة نتائج الدراسة أن التنافس بين القوى السياسية سواء أكانت الرسمية أو التنظيمات السياسية، شكل عائقا في وجه المقاومة الشعبية ولكنه من الممكن أن يترك أثارا إيجابية من حيث التفاعل مع الجماهير، وهذا الأمر يقتضي النظر إلى الموضوع من الزوايا الإيجابية والسلبية. فالمهم أن لا يكون التنافس على السيطرة على المقاومة الشعبية، بل من أجل تعزيزها وتوسيعها وحشد وتعبئة الجماهير للمشاركة فيها ودفع عناصر وكوادر وقيادات التنظيمات السياسية لتكون في مقدمة صفوف المقاومين وتمثل قدوة وطليعة لبقية أفراد الشعب.

وترى الباحثة أن توجه المبحوثين إلى اعتبار هذا الأمر عائقا للمقاومة الشعبية، يعزى إلى عدم تلمس المواطن الفلسطيني الأثر الفعال للتنظيمات السياسية في تغذية المقاومة الشعبية، كما ويعكس مدى تراجع ثقة الجماهير في الفصائل بشكل عام، وخاصة مع استمرار الانقسام الفلسطيني.

وبملاحظة الفقرة التي تقول أن عدم تبني النظام السياسي نهج المقاومة الشعبية بشكل رسمي يشكل أحد المعيقات كان المتوسط الحسابي (1.67) هذا مؤشر على رفض هذا العامل كأحد معيقات المقاومة الشعبية ويؤكد عدم صحة فرضية الدراسة التي تنص على أن الدعم الحكومي للمقاومة الشعبية يجعل منها نهجا مطلوبا ومعتمدا يمكن الوثوق به لتحقيق نتائج مرضية، وهنا لا بد من البحث عن خيارات أخرى لجعل المقاومة الشعبية نهجا مطلوبا ومعتمدا بعيدا عن الدعم الحكومي لها خاصة أن هذه النتيجة توحي بعدم ثقة الجماهير بالدعم الحكومي المقدم للمقاومة الشعبية.

وترى الباحثة أن هذه الإجابة تعزى إلى قناعة الناس بأن الأساس هو المشاركة الشعبية المتحررة من أية قيود والتي لا تحرجها أي قوة أخرى كما السلطة؛ لأنها مرتبطة بالتزامات، وأن الأساس أيضا هو الإرادة الجماهيرية التي تستطيع أن تفرض الشكل الكفاحي المناسب بغض النظر عن موقف هذا أو ذاك من المسؤولين السياسيين، هذا إضافة إلى أن السلطة الفلسطينية تدعم نهج المقاومة السلمية، فالشكل النضالي المفضل والتي تدعو إليه السلطة هو السلمي اللاعنفي. ففي مؤتمر بلعين دعا سلام فياض إلى هذا الشكل من النضال الذي يمارس في قرية بلعين، من هنا كان الدعم والمناصرة لقرية بلعين كونها تمثل النهج اللاعنفي المرغوب بتعميمه وقد أشار عبد الله أبو رحمة في المؤتمر السنوي الثاني لمركز بدائل أن مجلس الوزراء قدم مليون دولار لإعمار قرية بلعين (المركز الفلسطيني للإعلام و الأبحاث و الدراسات، 2008). ويرى جمال جمعة أن السلطة الفلسطينية تحاول تعميم نموذج قرية بلعين على باقي المناطق لتتحول المقاومة الشعبية إلى لاعنفية بحتة (جمال جمعة، أيلول 2012،اتصال شخصي).

وترى الباحثة أن العمل الشعبي والمقاومة الشعبية من المكن أن تحقق نجاحات حقيقية بمنأى عن السلطة الرسمية، خاصة أنه لا يوجد خطة إستراتيجية لتنمية المقاومة الشعبية، لكن دعم السلطة لهذا الشكل النضالي يعزز من الانخراط فيه وخاصة من قبل الفئات المحسوبة على السلطة، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة البحث في العلاقة القائمة بين الشعب والسلطة حيث تعكس نتائج هذه الدراسة عدم ثقة المبحوثين في الدعم الحكومي للمقاومة الشعبية.

ويتبين من ذلك أن فرضية الدراسة التي تنص على إن الدعم الحكومي للمقاومة الشعبية يجعل منها نهجا مطلوبا ومعتمدا يمكن الوثوق به لتحقيق نتائج مرضية لم تكن دقيقة بناء على مخرجات الدراسة من حيث أن عدم تبني الحكومة للمقاومة الشعبية لا يعتبر أحد معيقاتها. وكذلك الأمر بالنسبة لكيفية رؤية المبحوثين لطبيعة الدعم الذي تقدمه السلطة ودعمها للصمود، فهذه الأمور مجتمعة تعطي مؤشرا إلى عدم صحة الفرضية السابقة. ولكي يجرى تصحيح للأمور على الأرض وتغيير وجهة نظر المشاركين في المقاومة الشعبية تجاه هذا الأمر، فإنه مطلوب من السلطة تغيير أساليب تعاملها واتخاذ مواقف أكثر حزما في دعم المقاومة الشعبية، وخاصة لجهة جعل المقاطعة للبضائع الإسرائيلية شاملة وسياسة رسمية يجري تنفيذها برقابة أجهزة ووزارات السلطة، ناهيك عن التعامل بعدالة مع مواقع المقاومة الشعبية من حيث بناء المؤسسات وتعزيز مقومات الصمود.

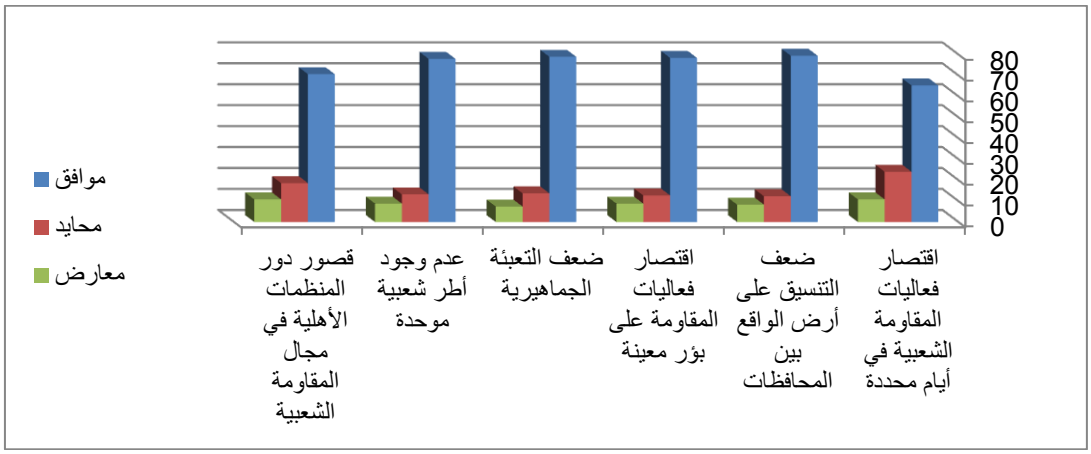

شكل 7.4 رأي المبحوثين في فقرات المجال الثالث

يتفق (78%) كما في الشكل 7.4 من المبحوثين على وجود ضعف في تعبئة الجماهير؛ ويعزى ذلك إلى قصور التنظيمات عن دورها في هذا المجال، وكذلك القصور في عمل المنظمات الأهلية حيث كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.85). وهذا يدل على وجود خلل في عمل المنظمات في مجال التعبئة الجماهيرية في اتجاه دفع المواطن لمواجه الاحتلال، وبالرغم من تواجد عدد كبير من

مؤسسات المجتمع الأهلي في الضفة الغربية، إلا أن طبيعة العمل الذي تتبناه نسبة كبيرة من تلك المؤسسات بات بعيدا عن الهم الوطني بالرغم من أن انبثاق العمل الأهلي في فلسطين كان من خلال العمل الوطني (علي،2008).

وترى الباحثة أن قصر فعاليات المقاومة الشعبية حاليا في أيام محددة وفي مناسبات معينة وتبعا للممارسات الإسرائيلية أبعد النضال الشعبي عن دوره ومعناه الحقيقي، الذي يسعى إلى جعل الاحتلال في حالة إرباك وخوف، فالمطلوب في هذا المجال ولكي تكون المقاومة الشعبية فاعلة أن تكون المشاركة الجماهيرية بشكل دائم ودون تحديد أيام معينة، حيث يخلق هذا الأمر نوعا من الاعتياد وله آثار سلبية على المدى البعيد خاصة في طبيعة العلاقة بين الفلسطينيين المشاركين في الفعاليات وقوات الاحتلال التي تتهيأ لهم وتكون في الانتظار.

إن عمل المؤسسات الأهلية يكون تبعا للظروف والأحوال السياسية القائمة، فخلال انتفاضة 1987 مارست المؤسسات الأهلية دورا حيويا في مواجهة الاحتلال في مختلف المجالات التعليمية والصحية والوطنية (العبد،1991). وبعد توقيع اتفاقية أوسلو حدث تحول في اتجاه عمل المؤسسات الأهلية وتنحت عن دورها في التعبئة الوطنية إلى نواحي البناء والتنمية (علي، 2008)، انعكس هذا الأمر على طبيعة تعامل الجماهير مع المقاومة الشعبية هذه الأيام حيث توجد مجموعة من المؤسسات العاملة في مجال اللاعنف، وقد توصل صقر سليمان إلى وجود مساهمة فاعلة من المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم اللاعنف في المجتمع (سليمان،2006). من هنا يظهر أن عمل المنظمات الأهلية في الضفة الغربية يدعم أهداف سياسية.

وتتوافق نتائج الدراسة في هذا المجال مع دراسة ناصر الشيخ عندما توصل إلى وجود قصور في عمل المنظمات الأهلية في مجال المشاركة السياسية أو إشاعة الديمقراطية، وفي حال نجحت يكون هذا النجاح محدوداً (علي، 2006).

تظهر نتائج الدراسة أن المبحوثين لا يرون في العامل الاقتصادي السيئ أحد معيقات المشاركة في المقاومة الشعبية، حيث كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (2.3)، وتعود الأسباب في ذلك إلى أن النضال والاشتراك في الانتفاضات لا يقتصر على فئة دون الأخرى، وقد يعود الفقر والعوز بحالة عكسية ودافع للمقاومة للبحث عن طريق للخلاص من الوضع السيئ، وفي تعريف لينين لانتفاضة عام 1905 في روسيا اعتبرها شعبية نتيجة اشتراك الفقراء فيها من العمال والفلاحين كقوتين سياستين (كنعان،1988). وخلال الانتفاضة الأولى ساهمت جميع الطبقات في الانتفاضة، ولم يكن

العامل الاقتصادي عثرة، بل دافعا للانتفاض على الأوضاع بهدف تغييرها، وأصبح مظهرا من المظاهر التي شملتها الانتفاضة من خلال التكافل الاجتماعي (ياسين،1992).

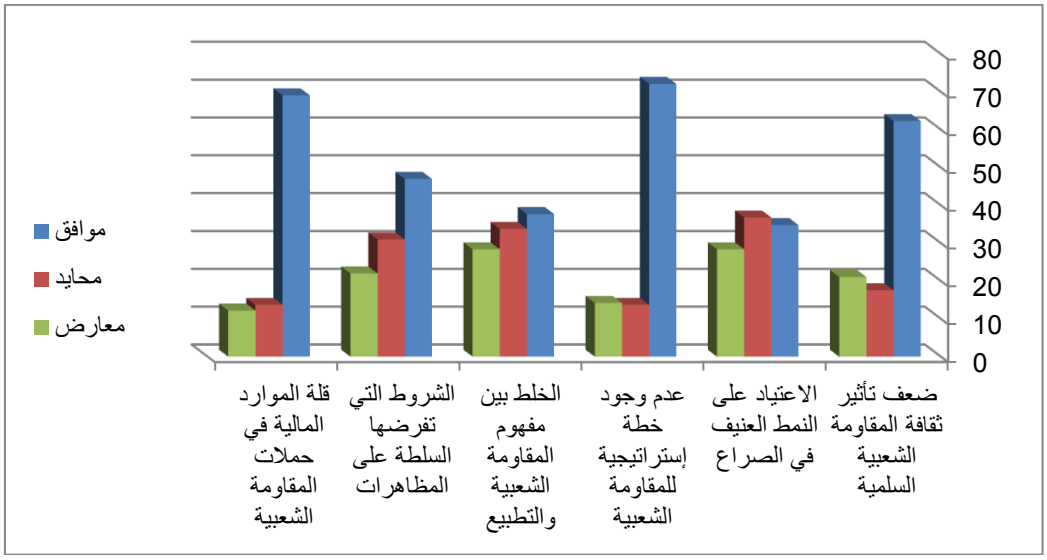

الشكل 8.4 رأي المبحوثين في فقرات المجال الثالث

يظهر من الشكل 8.4 أن (47%) من المبحوثين يرون أن الشروط التي تفرضها السلطة على المظاهرات تقف عائقا أمام المقاومة الشعبية، وهذه النسبة ليست مرتفعة وتدل على عدم رؤية المبحوثين لهذا الأمر كمعيق للمقاومة الشعبية. وتعود الأسباب في ذلك إلى اشتمال عينة الدراسة على مجموعة من القرى التي تصنف ضمن المنطقة (ب) بحيث لا تحتاج إلى أخذ إذن لتنفيذ الفعاليات، ويقف سهيل السلمان في رأي معارض لذلك؛ إذ يرى أن السلطة تفرض شروطا على من يريد الإعداد لمظاهرة معينة وتضع العراقيل أمام خط سيرها لمنع الاحتكاك مع نقاط التماس، ويرى خالد منصور ذات الأمر، إلا أنه يضيف أنه تم تعرض عدد من النشطاء للملاحقة على يد الأجهزة الأمنية، وقد أشار مروان التميمي وهو يعمل ضمن الأجهزة الأمنية من قرية النبي صالح أنه تم تجميد الترفيعات للعناصر التي كانت تشارك في فعاليات المقاومة الشعبية (مروان التميمي، تشرين أول 2012، اتصال شخصي).

وترى الباحثة في هذا المجال أن السلطة الفلسطينية تضع الشروط من أجل تحقيق الأمان والابتعاد عن الفوضى في العمل الشعبي، ومن الممكن أن تنظم مسيرة وبخطوات محددة وأهداف معينة، ولكن في بعض الأحيان يتم تجاوز هذا الأمر مما يؤدي إلى تدخل من قبل الأجهزة الأمنية لإعادة النظام، وخوفا من حدوث حالات من العنف والخسائر في الأرواح أو الممتلكات.

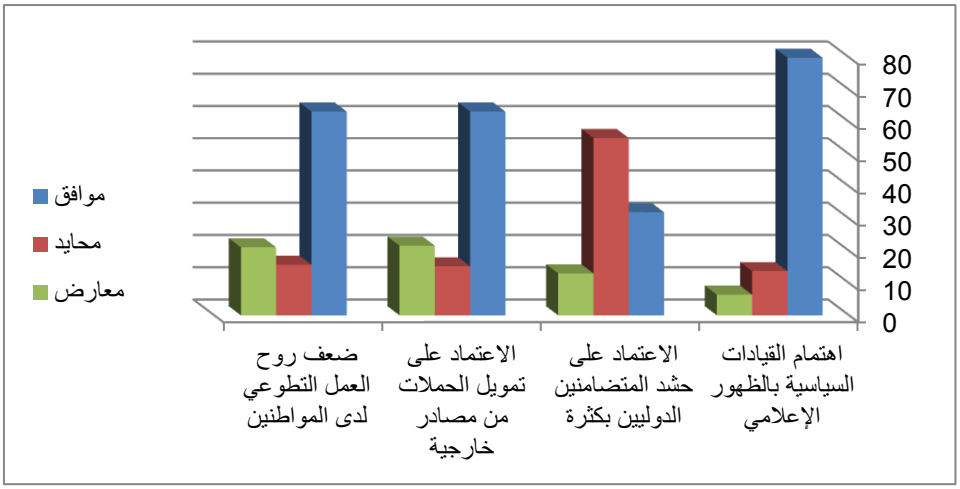

شكل 9.4: رأي المبحوثين في المجال الثالث

أما بالنسبة لمشاركة المتضامنين الدوليين والاعتماد عليهم لنجاح فعاليات المقاومة فقد كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (2.46). وهذه النسبة منخفضة وتدل على أن المبحوثين لا يعتبرون حالة البحث والاعتماد على المتضامنين أحد المعيقات التي تواجه المقاومة الشعبية، ويعود السبب في ذلك إلى نجاح العديد من المواقع في المقاومة الشعبية دون وجود متضامنين دوليين، وكذلك يعزى إلى مشاركة مجموعة من الإسرائيليين من دعاة السلام الأمر الذي يلاقي رفضا عند بعض الأهالي، الذين ينظرون بعين الشك والريبة إلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هؤلاء المتضامنون، وهذا الأمر لا يلغي أهمية وجود المتضامن الدولي، ولكن يجب أن لا يتحول وجوده إلى المحرك للجماهير حيث لا بد من مشاركة الجماهير بنفسها من خلال الإيمان بأن لهم حقوقا عليهم الدفاع عنها، بالإضافة إلى اتساع مفهوم المقاومة الشعبية لدى مجموعة من المبحوثين، ففي منطقة القدس والأغوار يشكل البقاء في ظل الأوضاع الصعبة التي يفرضها الاحتلال نوعا من المقاومة، وفي منطقة الأغوار قلما يتواجد متضامنون دوليون.

وترى الباحثة في توجه المبحوثين إلى عدم اعتبار الاعتماد على حشد المتضامنين الدوليين معيقا للمقاومة الشعبية، أمرا يدل على مدى إدراك الجماهير لأهمية التركيز على الأهالي كونهم أصحاب القضية.

إن تبني النهج اللاعنفي في المقاومة الشعبية والتعويل عليه قد يؤدي إلى انحراف المقاومة عن مسارها الصحيح، من رفض للاحتلال عن طريق إزعاجه ومضايقته إلى جعله حال روتيني معتاد

كأي عمل متخصص، وربما تتغير صورة الجندي الإسرائيلي من عدو يجب مقاومته إلى شخص يمكن التعايش معه والقبول بوجوده كشريك للفلسطينيين وليس كمحتل.

إن المغالاة في وجود المتضامنين يعني التوجه نحو الشكل اللاعنفي بكل تفاصيله، فقرية المعصرة من القرى التي لها تجربة عريقة في المقاومة الشعبية، وبعد مرور أربع سنوات من المقاومة الشعبية اللاعنفية توجه أحد الشبان بتقديم الكعك لدورية الجيش الإسرائيلي للاحتفال بهذه المناسبة (ملحق" 1.4" صورة لفعاليات المقاومة في قرية المعصرة). هذا الأمر يخلق تساؤلا حول طبيعة العلاقة القائمة بين المقاومة الشعبية والجيش الإسرائيلي، أهي نضال ضد وجوده أم مجرد مسرحية لإثارة الرأي العام وحشد الأضواء الإعلامية نحو منطقة معينة لحصد المصالح والمنافع اللوجستية؟

من خلال هذه الصعوبات التي تمت الإشارة إليها يمكن التوصل إلى الطرق التي من خلالها يمكن تجاوزها، وبالتالي تفعيل المقاومة الشعبية والتي تتمثل بالأمور التالية:

- تجاوز الانقسام وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية.
- الابتعاد عن حصر المقاومة الشعبية في نموذج واحد المتمثل في المظاهرات يوم الجمعة بحيث تكون المقاومة الشعبية نهج حياة ويكون المواطن الفلسطيني مقاوم في كل فعل له فالطالب المدرسي يكون مقاوم من خلال دراسته وكذلك الفنان المسرحي والكاتب والصحفي الأمر الذي يوجد حالة من الرفض والمواجهة للاحتلال الإسرائيلي الذي لا يتوانى عن انتهاج أساليب لطمس الهوية الفلسطينية وتعزيز الوجود اليهودي من هنا كان لزاما على الفلسطيني إثبات بقائه وتمسكه بالأرض.
- توحيد فعاليات المقاومة الشعبية بين مناطق الضفة الغربية، والبحث عن أطر تنظيمية توحدها على أساس برنامجي إستراتيجي.
- تفعيل العمل بالأرض والتمسك بها.
- الابتعاد عن حصر المقاومة الشعبية في يوم محدد ومناسبات محددة.
- التوجه إلى المناهج المدرسية لتعديلها بحيث تساهم في تربية جيل مقاوم.
- ضرورة تواجد المقاومة الشعبية في الإعلام بشكل مكثف بحيث يتم التوصل إلى انتفاضة إعلامية.
- قيام منظمات المجتمع المدني بواجبها نحو المقاومة الشعبية.
- التركيز على ثقافة مقاطعة المحتل وأن تصبح هذه المقاطعة رسمية، وأن تشمل كل البضائع الإسرائيلية وليس بضائع المستوطنات فقط.

- رفع مستوى وعي المواطنين بأهمية العمل التطوعي.
- أن تكون السلطة الفلسطينية شريكا في المقاومة الشعبية وليس طرفا يحاول تقييدها.
- تعزيز الاتصال مع حركات التضامن العالمية، ودعم حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض عقوبات على دولة الاحتلال وكذلك حركة مناهضة الأبارتهايد والفصل العنصري.

4.4 نتائج تحليل أثر متغيرات الدراسة على مجالات الإستبانة

جدول 4.4: نتائج تحليل اختبار (T-TEST)لإجابات المبحوثين لدور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية في الضفة الغربية 2002-2012 تبعا لمتغير الجنس.

المجال الأول	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	مستوى الدلالة
	ذكر	2.50	.332	260	-.093	.931
	انثى	2.51	.445			
المجال الثاني	ذكر	2.65	.597	260	.277	.467
	أنثى	2.63	.343			
المجال الثالث	ذكر	2.47	.362	260	.189	.854
	أنثى	2.46	.404			

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن قيمة اختبار T-TEST بلغت 931. وهي أعلى من(0.05)، وهذا يدل على وجود أثر لمتغير الجنس على إجابات المبحوثين في المجال الأول، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن المقاومة الشعبية تفسح في المجال للمرأة للمشاركة بشكل أوسع مما يسمح به العمل العسكري، وتوضح هذه النتيجة مدى الحرية التي تحظى بها المرأة الفلسطينية لتكون شريكا فاعلا للرجل في الحركة الوطنية، وحديثا بدأت الحركات النسائية تربط بين الحرية الوطنية والتحرر الاجتماعي على أساس النوع.

يظهر من خلال متابعة جدول رقم 4.4 أنه يوجد اختلاف في إجابات المبحوثين على مدى المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية تبعا لمتغير الجنس، وهذا يعكس مدى الاختلاف في التوجهات لدى المبحوثين في تقييمهم لأهمية المقاومة الشعبية في فتح مجال أوسع للمشاركة في فعاليتها.

يظهر من خلال مستوى الدلالة للمجال الثالث حيث وصلت (.854) وهذا يشير إلى وجود اختلاف في إجابات المبحوثين حول معيقات المقاومة الشعبية تبعا لمتغير الجنس.

ويظهر من خلال تتبع قيمة مستوى الدلالة أنها كانت أكبر من (0.05) وهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية، التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس ويتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالات إحصائية تعود لمتغير الجنس.

جدول 5.4: نتائج تحليل اختبار (ONE WAY ANOVA) لإجابات المبحوثين لدور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية في الضفة الغربية تبعا لمتغير العمر

	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	3	.183	6.109	4.22	.737
	داخل المجموعات	257	28.91	.145		
	المجموع	260	29.101			
المجال الثاني	بين المجموعات	3	1.611	.537	3.016	.031
	داخل المجموعات	257	52.05	.260		
	المجموع	260	53.66			
المجال الثالث	بين المجموعات	3	.532	.419	3.016	.031
	داخل المجموعات	257	15.150	.139		
	المجموع	260	29.018			

ويلاحظ أيضا أن هناك فروقا واختلافا في إجابات المبحوثين تبعا للفئة العمرية حيث وصلت قيمة اختبار ONE WAY ANOVA(.737)، ويمكن إرجاع الأسباب في ذلك إلى ما تقتضيه كل مرحلة عمرية، وما تعود به من رؤية ووعي للشخص المبحوث، فالذين أعمارهم أقل من 20 عاما لم يعاصروا إلا الفترة التي عقبت اتفاقيات أوسلو وما تلاها من انتفاضة الأقصى، وبذلك فهناك جيل انبثق في ظل الإجراءات العسكرية وشهد العنف الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين خلال الانتفاضة عام 2000، وقد شهدت تلك الفترة مشاركة الأطفال في فعاليات الانتفاضة خاصة في بدايتها، حيث بدأت بشكل شعبي وشهدت مظاهرات ومسيرات، بالإضافة إلى ذلك نمت ظاهرة العمليات العسكرية والتي نفذها شبان في مقتبل العمر، وهذه العوامل مجتمعة تلعب دورا في رؤيتهم للمقاومة الشعبية في هذه الفترة، وصولا إلى المرحلة الحالية. أما المبحوثون ممن هم في عمر 30-40 فقد حظيت

هذه الفئة بمساحة واسعة من التغييرات فقد خبروا النضال الشعبي خلال الانتفاضة الأولى، ثم شهدوا اتفاقية السلام وانتفاضة الأقصى وما تلاها من تغيرات عربية وعالمية، أما الفئة التي تزيد عن 40 فقد عايشت مجمل التقلبات التاريخية والسياسية والنضالية.

وفي المجال الثاني حول مدى المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية، فقد أظهرت الدراسة وجود اختلاف في إجابات المبحوثين تبعا لهذا العامل، وتعود الأسباب في ذلك إلى أثر المراحل الدراسية في التوجهات، وكذلك طبيعة الأعمال التي يمتهن بها كل فرد حسب تحصيله العلمي.

ظهر قيمة اختبار ONE WAY ANOVA في المجال الثالث حول معيقات المقاومة الشعبية أن مستوى الدلالة بلغ (.031) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني عدم وجود اختلاف في آراء وتوجهات المبحوثين حول معيقات المقاومة الشعبية المذكورة تبعا للعمر.

ويظهر من خلال تتبع قيمة مستوى الدلالة أنها كانت أكبر من (0.05). وهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العمر ويتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالات إحصائية تعود لمتغير العمر.

جدول 6.4: نتائج تحليل اختبار (ONE WAY ANOVA) لإجابات المبحوثين حول دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية في الضفة الغربية 2002_2012 تبعاً لمتغير التحصيل العلمي.

	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	4	.990	.248	1.753	.140
	داخل المجموعات	256	28.11	.141		
	المجموع	260	29.101			
المجال الثاني	بين المجموعات	4	1.167	.292	1.106	.355
	داخل المجموعات	256	52.498	.264		
	المجموع	260	53.665			
المجال الثالث	بين المجموعات	4	.469	.117	.817	.515
	داخل المجموعات	256	28.549	.143		
	المجموع	260	29.018			

وعن متغير التحصيل العلمي فقد بلغت قيمة ONE WAY ANOVA (.140) في المجال الأول، وهذا مؤشر على وجود اختلاف بين وجهة نظر المبحوثين تبعا لهذا المتغير. أما المجال الثاني حول المشاركة في المقاومة الشعبية فكان مستوى الدلالة (.355) وهو ذو دلالة إحصائية ويدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعود لمتغير التحصيل العلمي.

أما عن التحصيل العلمي فقد بلغت قيمة اختبار ONE WAY ANOVA (.215) وهذا يعطي مؤشرا لوجود تباين في وجهات نظر المبحوثين لهذا المجال انطلاقا من متغير التحصيل العلمي، وينسحب هذا الأمر على مكان السكن، وتعود الأسباب في ذلك إلى اختلاف في نظرة السكان للمعيقات تبعا للظروف التي يتعرضون لها، ففي منطقة الأغوار مثلاً يصعب حشد الجماهير بسبب قلة عدد السكان وصعوبة الوصول إلى الأغوار، كما وتكون الحاجة إلى حضور متضامنين عقبة كبيرة، وفي مناطق أخرى تكون الحاجة لتوفر قنوات إعلام لحشد مزيد من الدعم أو الحاجة إلى لفت نظر المؤسسات الدولية المانحة، من هنا يظهر أن كل منطقة تواجه عقبات تختلف عن غيرها.

ويظهر من خلال تتبع قيمة مستوى الدلالة أنها كانت أكبر من (0.05). وهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، تعزى لمتغير التحصيل العلمي ويتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالات إحصائية، تعود لمتغير التحصيل العلمي.

جدول 7.4: نتائج تحليل اختبار (ONE WAY ANOVA) لإجابات المبحوثين حول دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية في الضفة الغربية 2002_2012 تبعا لمتغير مكان السكن.

	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	3	.159	1.23	.365	.778
	داخل المجموعات	257	28.94	.144		
	المجموع	260	29.101			
المجال الثاني	بين المجموعات	3	.271	9.02	.338	.798
	داخل المجموعات	257	53.39	.267		
	المجموع	260	53.66			
المجال الثالث	بين المجموعات	3	.693	.213	1.502	.215
	داخل المجموعات	257	28.37	.142		
	المجموع	260	29.018			

ويتبين من خلال الجدول رقم 7.4 أن هناك اختلافا في إجابات المبحوثين تبعا لمتغير السكن حيث وصلت قيمة اختبار ONE WAY ANOVA (.778) في المجال الأول، وتعود الأسباب في ذلك إلى أن المواطن الذي يعيش في القرى الفلسطينية- وأغلبها ضمن المنطقة (ب) من ناحية خضوعها للسيطرة الإسرائيلية-يتعرض بشكل أكبر ومباشر في بعض الأحيان إلى خطر مصادرة أرضه وتهديد وجوده من الاحتلال، على العكس من سكان المدن – التي تصنف ضمن المنطقة (أ) في السيطرة الفلسطينية – أما سكان المخيمات فإنهم يعتبرون وجودهم ضمن المخيم حالة مؤقتة.

أما عن مدى المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية فقد دلت نتائج الدراسة على وجود اختلاف بين إجابات المبحوثين تبعا لهذا المتغير فقد وصلت قيمة اختبار ONE WAY ANOVA (.798) وهذه النسبة أكثر من (.05) وتعود الأسباب في ذلك إلى طبيعة المقاومة الشعبية القائمة في الضفة الغربية والتي تترتب بناء على العوامل الجغرافية وبناء الجدار و المستوطنات ومصادرة الأراضي، وهذه الأمور تتواجد في القرى أكثر من المدن، لذلك كانت المشاركة في القرى وبالتحديد في القرى المتضررة من بناء الجدار أكثر من غيرها، أما المدن فلم تشهد فعاليات حقيقة سوى القدس والخليل وهذا يعود لما تتعرض له القدس من استيطان وتهويد وحصار، والخليل بسبب الاستيطان في قلبها والسيطرة على الحرم الإبراهيمي الشريف واعتداء المستوطنون المباشر على السكان.

وفي المجال الثالث حول معيقات المقاومة الشعبية فقد بلغ مستوى الدلالة(.215) وهذه القيمة أعلى من (0.05) وتعطي مؤشرات لوجود اختلاف في إجابات المبحوثين حول المعيقات تبعا لمكان السكن.

ويظهر من خلال تتبع قيمة مستوى الدلالة أنها كانت أكبر من (0.05) و هذا يدل على رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، تعزى لمتغير مكان السكن، ويتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالات إحصائية تعود لمتغير مكان السكن.

جدول 8.4: نتائج تحليل اختبار (T-TEST) لإجابات المبحوثين حول دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية في الضفة الغربية 2002_2012 تبعا لمتغير المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية حاليا.

	المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية حاليا في فلسطين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	مستوى الدلالة
المجال الأول	نعم	2.53	.379	260	1.85	.062
	لا	2.42	.367			
المجال الثاني	نعم	2.69	.542	260	2.302	.008
	لا	2.51	.391			
المجال الثالث	نعم	2.478	.382	260	.513	.603
	لا	2.44	.368			

وعن مدى المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية فقد وصلت قيمة اختبار(T-TEST) في المجال الأول إلى (.062) وهذا يدل على وجود تباين حول دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية تبعا لمتغير المشاركة في الفعاليات؛ فالشخص الذي شارك ويشارك في مواجهة الاحتلال ومقاومته وينخرط مع المتضامنين الدوليين، ويبتكر أساليب جديدة للدفاع عن حقوقه له آراء تختلف عن الشخص الذي لا يشارك.

أما في المجال الثاني حول مدى المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية فقد قيمة مستوى الدلالة (.008)، وهي غير ذات دلالة إحصائية وتعطي مؤشرا على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين في هذا المجال تبعا لمتغير المشاركة.

ويظهر من خلال تتبع قيمة مستوى الدلالة أنها كانت أكبر من (0.05). وهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية حاليا في فلسطين. ويتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالات إحصائية تعود لمتغير المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية حاليا في فلسطين.

جدول 9.4: نتائج تحليل اختبار (T-TEST) لإجابات المبحوثين لدور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية في الضفة الغربية 2002_2012 تبعا لمتغير السكن بالقرب من الجدار.

	السكن بالقرب من جدار الضم و التوسع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمةT	مستوى الدلالة
المجال الأول	نعم	2.511	.344	260	.097	.925
	لا	2.505	.425			
المجال الثاني	نعم	2.620	.368	260	1.015-	.355
	لا	2.694	.666			
المجال الثالث	نعم	2.521	.371	260	2.302	.023
	لا	2.399	.377			

يظهر من الجدول رقم (9.4) في أن مستوى الدلالة وصل إلى (.925) في المجال الأول و هذه القيمة تدل على وجود اختلاف في إجابات المبحوثين تبعا لمتغير السكن بالقرب من الجدار، أما عن مدى المشاركة في فعاليات المشاركة فوصلت قيمة مستوى الدلالة إلى (.355). وهذا يعطي مؤشر على وجود أثر لمتغير السكن بالقرب من الجدار في رؤيتهم لطبيعة المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية؛ ويعود السبب في ذلك إلى نظرة المتضرر بشكل مباشر ويومي من بناء الجدار إلى الجدار بشكل يختلف عن الذي يسكن بعيدا عنه.

أما عن المعيقات التي تواجه المقاومة الشعبية فكان مستوى الدلالة (.023) وهذه القيمة غير دالة إحصائيا كونها أقل من (0.05)؛ ولا تعطي مؤشرا لوجود اختلاف في آراء المبحوثين في مجال معيقات المقاومة الشعبية تبعا لمتغير السكن بالقرب من الجدار.

ويظهر من خلال تتبع قيمة مستوى الدلالة أنها كانت أكبر من (0.05)، وهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير السكن بالقرب من الجدار. ويتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالات إحصائية تعود لمتغير السكن بالقرب من الجدار.

جدول 10.4: نتائج اختبار (T-TEST) لإجابات المبحوثين لدور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية في الضفة الغربية تبعا 2002_2012 تبعا لمتغير التعرض لأضرار مباشرة من بناء جدار الضم و التوسع.

	التعرض لأضرار مباشرة بسبب بناء جدار الضم والتوسع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمةT	مستوى الدلالة
المجال الأول	نعم	2.498	.348	260	-.380	.719
	لا	2.519	.427			
المجال الثاني	نعم	2.641	.357	260	-.312	.792
	لا	2.666	.714			
المجال الثالث	نعم	2.497	.355	260	1.400	.081
	لا	2.420	.413			

يظهر من الجدول رقم (10.4) أن مستوى الدلالة للمجال الأول بلغ (.719). وهذه القيمة تعطي مؤشرا لوجود فروق في إجابات المبحوثين تبعا لمتغير التعرض لأضرار مباشرة من بناء الجدار. أما عن مدى المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية فكان مستوى الدلالة لإجابات المبحوثين (.792)، وهذا يدل على وجود اختلاف في آراء المبحوثين حول طبيعة المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية تبعا لمتغير التعرض لأضرار مباشرة من الجدار.

ويظهر من خلال تتبع قيمة مستوى الدلالة أنها كانت أكبر من (0.05). وهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير التعرض لأضرار مباشرة بسبب بناء جدار الضم و التوسع، ويتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالات إحصائية، تعود لمتغير التعرض لأضرار مباشرة بسبب بناء جدار الضم والتوسع.

خلاصة

تؤدي المقاومة الشعبية دورا هاما ومحوريا في تدعيم التنمية السياسية الفلسطينية في الضفة الغربية، وذلك من خلال تعزيزها المشاركة السياسية ورفع الوعي السياسي للمشاركين فيها الذي يساند قيم الديمقراطية والتعبير عن الرأي والتأثير في صنع القرار. كما أنها تقوي الشعور بالانتماء للأرض وتعزيز صمود المواطن لمواجهة الاحتلال، وهي تحقق وحدة وطنية ميدانية تضغط على القوى السياسية باتجاه تجاوز الانقسام وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، وتضغط على القوى السياسية والسلطة لتبذل مزيدا من الجهد لدعم صمود الناس في مواجهة الاحتلال ورفع مستوى التنظيم الشعبي في مواجهته وإتباع سياسات تجعل من مشروعه خاسرا.

تؤثر المقاومة الشعبية من خلال مشاركتها في التنمية السياسية في تعميم حالة الرفض للاحتلال وضرورة الخلاص منه وتحقيق الحرية والاستقلال، وبالتالي فهي تؤكد تلازم مهمة التحرر الوطني الفلسطيني بالبناء الاجتماعي والتنمية السياسية كحالة خاصة بفلسطين.المقاومة الشعبية ضد بناء جدار الضم والتوسع العنصري أبلت بلاء حسنا وحققت العديد من الإنجازات، ويتوقع لها أن تحقق المزيد في حال تم دعمها بما يتناسب مع متطلباتها من العمل الشعبي والجماهيري والإعلامي.

إن المقاومة الشعبية في هذه المرحلة التاريخية، وإثر ما مرت به المنطقة الفلسطينية والعربية من ثورات وتغيرات تعتبر الشكل النضالي الأنسب للفلسطيني في الضفة الغربية، ومن خلالها يتمكن من الحفاظ على هويته وتمسكه بكل ما هو حقه، وتكسبه تأييدا دوليا.

المقاومة الشعبية تشمل مقاطعة الاحتلال، والمقاطعة بكافة صورها من أساليب المقاومة الناجحة والتي تلقى دعما جماهيريا، وهي تعزز الاهتمام بالمنتج الوطني ورفع سوية عمل المؤسسة الوطنية الفلسطينية في علاقتها مع سلطات الاحتلال، وتساهم في جعل مشروع الاحتلال خاسرا وتلقى مشاركة وتأييد دولي يتزايد ويستحق التعزيز.

يشكل الاحتلال الإسرائيلي وحالة الانقسام والتشرذم التي تعصف بالوطن حجر العثرة الأولى في طريق تعزيز المقاومة الشعبية وتحقيقها لأهدافها التنموية السياسية.
ثمة ضعف ثقة من قبل الجمهور المشارك في المقاومة الشعبية في النظام السياسي القائم من حيث آليات عمله ومستوى دعمه للمقاومة الشعبية.

تواجد المتضامنين الدوليين يؤثر إيجابا في المقاومة الشعبية؛ والتي لها تأثير واضح في تفعيل حركة التضامن الدولية و بلورة حركة المقاطعة الدولية للاحتلال، لكن هناك حاجة إلى إعادة نظر لتحصيل المزيد من الفوائد وخاصة لجهة تعرية السياسات والإجراءات الإسرائيلية والضغط في بلدان المتضامنين على حكوماتهم، لاتخاذ مواقف أفضل تجاه القضية الفلسطينية وضد الاحتلال والاستيطان والتهويد.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 الاستنتاجات

توصلت الباحثة بعد الانتهاء من إعداد هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات. تمثلت بأن للمقاومة الشعبية دور كبير في تعزيز مفاهيم التنمية السياسية، سيما فيما يتعلق بالمشاركة الجماهيرية كونها فعل ديمقراطي يعزز الصمود والانتماء، ولكن يشوب هذا الأمر تشوهات عديدة بسبب ضعف في الوعي وآليات التعبير عن الرأي.

تدعم المقاومة الشعبية التداول السلمي للسلطة من خلال تشجيعها على نهج المشاركة الأمر الذي يدعم الخيار الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، وتستند المقاومة الشعبية بشكل رئيسي على الإنسان كونه العنصر الفعال فيها وهو كذلك العنصر الأهم في التنمية البشرية بشكل عام والتنمية السياسية بالتحديد، و هذا الأمر يتطلب البحث في طبيعة التنشئة السياسية التي ترتقي بمفاهيم التنمية السياسية و تجعلها متداولة و تنتقل عبر الأجيال.

نتج عن الدراسة أن المقاومة الشعبية هي الشكل النضالي الأنسب للفلسطينيين و الذي يمكنه أن يشكل قاعدة شعبية للعمل من أجل التحرر، خاصة أن ما رشح عن التفاوض السياسي وما أفرزه حل الدولتين لم يحقق نجاحا ملموسا على أرض الواقع.من هنا بات ضروريا إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة ثم البدء في مقاومة شعبية جماهيرية شاملة.

إن المقاومة الشعبية بكل ما جاء في طي الدراسة من خصائص وسمات كفيلة بجعل الاحتلال كيانا لا أخلاقيا، وتكون بذلك وسيلة ضغط عالمي لتصوب أعين العالم نحو قضية عادلة ومقاومة شعبية مقبولة دوليا.

أظهرت الدراسة عدم ثقة الجماهير بالدعم الرسمي المقدم للمقاومة الشعبية وهنا يتبادر إلى الذهن التفكير بطبيعة العلاقة القائمة بين السلطة الرسمية والجماهير الأمر الذي جعل الشعب لا يثق بما يقدم له من الفعاليات الرسمية، ويقترب إلى الذهن في هذا المجال ما نتج عن اتفاقية أوسلو من أحوال اقتصادية سيئة وتقسيم للضفة الغربية وتردي في أوضاع المواطن سيما أن حملة كبيرة من الجماهير من الطبقة الوسطى و الكادحة التي لم تحظ بقدر ملموس من النتائج الإيجابية الأمر الذي خلق حالة من عدم الثقة بالخيارات الرسمية بشكل عام.من هنا بات لزاما على صانعي القرار إعادة هيكلية العلاقة القائمة بين السلطة الرسمية والجماهير.

إن وجود خطة إستراتيجية شاملة تركز على مفاهيم التنمية البشرية المستدامة والتي تشمل التنمية السياسية، وكل ما يتعلق بها من الوعي والمشاركة السياسية وتدعيم مفاهيم الولاء والانتماء والمساءلة والديمقراطية، وهذا من شأنه أن يرفع مستوى الوعي ويجعل الجماهير عنصر ضغط، فالمقاومة الشعبية والتنمية السياسية تقومان على الإنسان بحيث يكون هو الفاعل فيهما.

إن المقاومة الشعبية كشكل نضالي للفلسطينيين، تجعل للقضية الفلسطينية حضورا عالميا، وتوظيف حملات المقاطعة على المستوى العالمي يوفر الفرص للتساؤل حول الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته تجاه الفلسطينيين ويعزز من مساءلته دوليا على جرائمه بحق الفلسطينيين، وتوجه الرئيس محمود عباس للأمم المتحدة مترافقا مع مقاومة شعبية سلمية على الأرض، يدل على مدى صلاحية هذا الخيار وما مارسه الاحتلال من عمليات ضغط ومعارضه للتوجه يدل وبوضوح مدى خشية الاحتلال الإسرائيلي من التوجه الفلسطيني لمخاطبة دول العالم، خاصة في حال تم التوجه للقضاء الدولي والمطالبة بتطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالأسرى والاحتلال والمستوطنات، حيث أن وجود المستوطنات في الضفة الغربية هو أمر غير مشروع دوليا وإن سياسة الاحتلال الاستيطانية تتعارض والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

من ناحية أخرى تستشف هذه الدراسة أن توجه الفعاليات الرسمية نحو المقاومة الشعبية ولئن كان يعبر عن حق الشعب الفلسطيني بمقاومة الاحتلال بالوسائل المشروعة المتوافقة مع القانون الدولي، إلا أنه يطغى عليه الجانب النفعي والإعلامي، ويحاول أن يقيدها كمقاومة سلمية لاعنفية، ويظهر أن

السلطة الوطنية الفلسطينية غير قادرة على الخلاص من التزاماتها التي فرضتها عليها اتفاقات أوسلو وما لحقها من اتفاقات كخارطة الطريق، ناهيك عن أنها تحول العمل الشعبي المقاوم إلى عمل وظيفي، ومن هنا لا بد من إعادة النظر بهذا النهج و البحث الجدي في كيفية الوصول إلى حالة أفضل في المقاومة الشعبية المطلوبة في فلسطين، والتي تشكل الخيار الأنسب في هذه المرحلة التاريخية لمواجهة مخططات الاحتلال الإسرائيلي.

2.5 التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة واستنتاجاتها، تتقدم الباحثة من لجان المقاومة الشعبية والقوى والتنظيمات السياسية الفلسطينية والمنظمات الأهلية والسلطة الوطنية والمتضامنين الدوليين بالتوصيات التالية:

- إجراء عملية تقييم شاملة للجان الشعبية وتحديد نقاط القوة والضعف في عملها، من أجل تحديد الهدف الذي تسعى لتحقيقه، وتعزيز تواجدها في الميدان بشكل يشمل جميع محافظات الضفة الغربية، وتوسيع دائرة عملها ليشمل تثقيف الجماهير بماهية المقاومة الشعبية ونشر الوعي السياسي وأهمية المشاركة، وأبعادها الديمقراطية وتعميم التجارب الناجحة، والبحث عن أساليب وطرق جديدة مبدعة، وكذلك بتعزيز الاتصال مع المنظمات والمنتديات العالمية الفاعلة في مجال المقاومة اللاعنفية والشعبية لحشد مزيد من التأييد للكفاح العادل الشعب الفلسطيني.ويمكن لعدة أطراف إجراء هذا التقييم بدأ من السلطة الرسمية وصولا إلى اللجان ذاتها.

- بلورة إستراتيجية شاملة للقوى السياسية بحث تتضمن المقاومة بأشكالها المتنوعة واختيار الشكل الملائم للمرحلة التي تمر بها فلسطين،بحيث تكون هذه الإستراتيجية بمثابة البوصلة التي تحدد شكل النضال المناسب وتوزيع الأدوار ليتسنى للجميع المشاركة في النضال، وهذه تكون قاعدة لدعوة الجماهير لتبني المقاومة الشعبية لتصبح نهج حياة يحول كل مواطن إلى قوة فعالة في جعل مشروع الاحتلال مشروعا خاسرا، و التصدي الفاعل للاستيطان وقطعان المستوطنين.

- رفع مستوى تنظيم المقاومة الشعبية من خلال إيجاد كيان موحد من القوى والفعاليات الشعبية؛ بحيث يشكل جبهة موحدة تعمل على تعبئة الجماهير نحو التوجه للمقاومة الشعبية كنهج حياة، وللتصدي للاحتلال الإسرائيلي ومخططاته الاستيطانية.

- ضرورة العمل على خلق واقع جديد قائم على الوحدة الوطنية، ومن هنا يترتب على قيادة السلطة وحركتي فتح وحماس السير قدما نحو المصالحة، والشراكة الوطنية والعمل وفق خطط وطنية شاملة، تتضمن التنمية والمقاومة، وإيجاد مشاريع موحدة لمواجهة الاستيطان والجدار والتهويد؛ بحيث تكون هذه الخطط على أسس من الديمقراطية ومشاركة فاعلة للجماهير، لما لذلك من تأثير راهن ومستقبلي في عملية التحرر الوطني والتنمية السياسية.

- أن تضطلع الحكومة بدورها الريادي في إدارة زمام النضال الشعبي وعدم النظر للعمل الشعبي وكأنه كيان مستقل، وتفعيل نشاطها على أرض الواقع تبعا لاحتياجات المنطقة، لتعزيز صمود المواطن على أرضه، وتقديم الدعم المعنوي واللوجستي للمناطق التي تقود الحراك الشعبي والتي تتعرض أراضيها للمصادرة بشكل عادل.

- أن يشكل المتضامنون حلقة ضغط على إسرائيل أولا ووسيلة لحشد مزيد من التأييد العالمي للفلسطينيين في كفاحهم العادل لتحقيق مطالبهم، وأن يجري العمل لتوحيد حركة التضامن الدولية، والبحث عن آليات تفعيل ضغطها على حكومات بلدانها، وتعزيز أثر عملها بالتناغم والتوحد مع الحركة العالمية لمناهضة العنصرية والفصل العنصري، ويمكن للحملات واللجان التي تقود العمل الشعبي الجماهيري أن تتبني هذا الجانب.

- التركيز على نشر ثقافة المقاومة الشعبية بين أوساط الفلسطينيين، والتركيز على أهمية المشاركة في فعالياتها، وعلى المؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني أن تغير من أجنداتها وبرامجها، وبحيث تولي أهمية أكبر للمقاومة الشعبية وأن تضطلع بدور كبير على هذا الصعيد.

- هناك فرصة لتضمين المفاهيم الخاصة بالمقاومة الشعبية ضمن المناهج الفلسطينية، ويمكن لوزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والجامعات القيام بذلك من أجل تربية وإعداد جيل مقاوم.
- توفير الدعم اللوجستي والمادي للمقاومة الشعبية عن طريق تعزيز عوامل الصمود والكفاح وتمسك المواطن بأرضه، وذلك بتعزيز الدعم الرسمي من السلطة الفلسطينية في توفير مشاريع التنمية والبنية التحتية لجميع المناطق المهددة في المصادرة، والتي تتعرض لخطر الاستيطان.

- توصي الباحثة بضرورة إيلاء اهتمام أكبر من قبل الباحثين العلميين بدراسة الوسائل التي يمكن من خلالها تعبئة الجماهير للعمل الشعبي، والتأثير على صناع القرار والإعلام المحلي والعالمي، وعلاقة المقاومة الشعبية بالتنمية البشرية المستدامة، وكذلك بدراسة أثر المقاومة الشعبية في بناء مؤسسات الدولة السياسية الديمقراطية والفاعلة في خطوة نحو دولة فلسطين المستقلة وصاحبة السيادة.

المصادر والمراجع

الكتب:

- **القرآن الكريم**

- إبراهيم، ب.(2010): الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة).
- إبراهيم، س.(1988):الشباب والمشاركة السياسية، دار الثقافة والنشر للتوزيع،القاهرة.
- أبو دياك، م.(2010): تقييم استراتيجي، مركز الزيتونة، بيروت.
- أبو غوش،أ.(2005):التنمية في دول المحيط تحرر لا حرية، العودة للدراسات والنشر، رام الله، فلسطين.
- أرسطو (1957): السياسات، ترجمة أوغسطين بربارة بولوس، اللجنة الدولية لترجمة روائع الأدب، بيروت.
- أرندت، ح. (ب.ت): في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة.
- إشتية، م. (محررا).(2008): موسوعة المصطلحات الفلسطينية، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، البيرة، فلسطين.
- باومغرتن، هـ.(2006): تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948-1988،ترجمة محمد أبو زيد، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين.
- بكار،ع. (1999): مدخل إلى التنمية المتكاملة، رؤية إسلامية، الطبعة الأولى، دمشق.
- التميمي، ب.(2007) المقاومة اللاعنفية في فلسطين: فلسفتها، أدواتها وأثرها 1976-1993، المكتبة المتنقلة من أجل اللاعنف والسلام، فلسطين.
- جبارة، ت (1998): تاريخ فلسطين، دار الشروق للنشر، عمان.
- جبارة، (ب.ت):دراسات في تاريخ فلسطين الحديث،مطبعة الرائد الحديثة، القدس، فلسطين.
- الجوهري، ع. (1999): دراسات في التنمية الاجتماعية، مدخل إسلامي، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- حمدان، م. (2012): دور الإعلام الفلسطيني في تعزيز الانقسام، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية، رام الله، فلسطين.

- الخالدي، و.(1992): كي لا ننسى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- خضر، خ.(ب.ت): مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت.
- خلف، ع. (1988): المقاومة المدنية مدارس العمل الجماهيري وأشكاله، الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.
- الخولي، ل. (1988): الانتفاضة والدولة، مركز الأهرام للترجمة للنشر، القاهرة.
- درامنه، ص. (2010): العنف الدولي وحق الشعوب في المقاومة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر (رسالة ماجستير غير منشورة).
- زيتون، و.(2006):المعجم السياسي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، عمان.
- سالم، و.(2003): واقع المشاركة وآفاقها في فلسطين، مركز الشهيدة نبيلة بربر، أريحا، فلسطين.
- سمارة، ع. (1990): التنمية بالحماية الشعبية، الطبعة الأولى، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، القدس، فلسطين.
- سليمان، ص.(2006): دور المنظمات العاملة في مجال السلام و تسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني، جامعة القدس، فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة).
- شارب،ج. (1986): المقاومة اللاعنفية، ترجمة مبارك عوض، المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، القدس، فلسطين.
- شارب، ج. (1989): الانتفاضة والنضال بلا عنف، المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، القدس، فلسطين.
- شارب، ج. (2003): من الديكتاتورية إلى الديمقراطية: إطار تصوري للتحرر، الطبعة الثانية، ترجمة خالد عمر، مؤسسة البرت أينشتاين.
- شارب، ج. (ب.ت): كفاح اللاعنف، ترجمة أحمد العلمي، المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، القدس، فلسطين.
- شارب، ج.(2004): البدائل الحقيقية، الشرق الأوسط للاعنف والديمقراطية.
- شراب، ن (2001): التنمية السياسية: دراسة في النظريات والقضايا، دار المنارة، فلسطين.
- شعبان،أ.(1989): الانتفاضة الفلسطينية في عامها الأول، سلوان، القدس.

- صالح، ع. (1990): معالم التنظيمات الجماهيرية في التجربة الكفاحية للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة حتى عام 67 وحتى انتفاضة 87، مركز القدس للدراسات الإنمائية، فلسطين.
- صالح، م. (2010): معاناة أهالي القدس تحت الاحتلال، مركز الزيتونة للدارسات والاستشارات، بيروت.
- صليبي، و. (2005): نعم للمقاومة لا للعنف، الطبعة الأولى، الهيئة اللبنانية للحقوق المدنية، بيروت.
- الصمادي، ح. (2008): تجربة م.ت.ف السياسية من المقاومة إلى التسوية السياسية (1964– 2006)، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.(رسالة ماجستير غير منشورة).
- الصوراني، غ. (2002): محاضرات في التنمية والمقاومة، برنامج دراسات التنمية، بير زيت.
- الصيرفي، م.(2008):التخطيط الاستراتيجي، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الاسكندرية
- الطبيب، م. (2007): علم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، جامعة السابع من إبريل، ليبيا.
- عارف، ن. (1981): نظريات في التنمية السياسية المعاصرة، الطبعة الأولى، المعهد العالي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية.
- عبد الناصر، ج. (ب.ت): فلسفة الثورة، بيت العرب للتوثيق، القاهرة.
- عرفات، ح.(2005): أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة).
- علي، ن.(2008): دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- عمر، س. (1991): الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام، جامعة القاهرة.
- عودة، أ.(2004): الانتفاضة الفلسطينية: دراسة تحليلية مقارنة بين انتفاضتي 1987، 2000، معهد الأبحاث والدراسات العربية، القاهرة (رسالة دكتوارة غير منشورة).
- عوض، م. (1981): اللاعنف في الأراضي المحتلة،المكتبة المتنقلة من أجل اللاعنف والسلام، الطبعة الأولى، فلسطين.
- غاندي، م. (1964): قصة تجاربي مع الحقيقة سيرة المهاتما غادي في قلمه، ترجمة منير البعلبكي، دار العلم للملايين.
- غانم، س.(1981): دراسة في التنمية السياسية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.

- الغنيمي، م. (1993): الأحكام العامة في قانون الأمم، منشأة الإسكندرية للمعارف، مصر.
- قمصية، م. (2011): المقاومة الشعبية في فلسطين–تاريخ حافل بالأمل والانجاز، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن، فلسطين.
- قوس، س. (2006): المقاومة والإرهاب، رؤية تاريخية للحالة الفلسطينية، جامعة بيرزيت، فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة).
- كلاوزفيتز، ك. (1980): في الحرب، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- كنفاني، غ. (1986): الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال 1948–1968، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت.
- مبيض، أ.(2012): المقاومة المدنية في ضوء تجربة جنوب إفريقيا 1987–2012، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة (رسالة دكتوارة غير منشورة).
- مرسي، أ. (2007): حرب اللاعنف، الخيار الثالث، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت.
- معالي، خ. (2008) أثر الصحافة الالكترونية على التنمية السياسية الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) من عام 1996– 2007، جامعة النجاح، فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة).
- المغربي، ك. (2002):أساليب البحث العلمي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية،عمان.
- المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات (2008): المؤتمر السنوي الثاني، المفاوضات والمقاومة البحث عن مقاربة جديدة، البيرة، فلسطين.
- المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات (2009): المؤتمر السنوي الثالث، نحو إستراتجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية، البيرة، فلسطين.
- المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات(2010): المؤتمر السنوي الرابع، صناع القرار بين مسؤولية الماضي وآفاق المستقبل، البيرة، فلسطين.
- المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (2011): وقائع اليوم الدراسي، المستجدات الداعمة لبناء إستراتيجية وطنية قادرة على تحقيق الأهداف الفلسطينية، البيرة، فلسطين.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات(2008): مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، بيروت.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية (2003): فلسطين تاريخها وقضيتها، فلسطين.

- موليير، ج. (1999): استراتيجية العمل اللاعنيف، ترجمة أنطوان طوق ووليد صليبي، حركة حقوق الناس، بيروت.
- ميعاري، م.(2003):الثقافة السياسية في فلسطين– دراسة ميدانية،تعقيب علي الجرباوي وباسم الزبيدي، تحرير وسام رفيدي، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، فلسطين.
- نزال، ح.(2010):النضال السلمي في الصراعات الدولية: فلسطين نموذجا، جامعة بيرزيت، فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة).
- هلال، ج.(2006): النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية، الطبعة الثانية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين.
- ياسين، ع. (1992): مجتمع الانتفاضة، الطبعة الأولى، التجمع القومي الوحدوي، مصر.
- يوسف، م. منصور، أ(2007): بلعين في المقاومة الشعبية، مكتب الشؤون الفكرية والدراسات، رام الله، فلسطين.

- **المصادر باللغة الإنجليزية:**

- Greenstein,F.(1968):Political Socialization, International and Encylopedia of the social sciences.

- Jaradat,A.& Rioli,M.(2011): For Our Homeland History, Strategies and Practices of Palestinian Popular Resistance, The Alternative Information Center, Palestine .

- Langlon, K. (1964): Political Socialization, Little Brown,Boston. Ma'an Development Center, (2011): To Exist is to Resist, Palestine.

- North, G.(1988):Marx's Religion of Revolution, Institute for Christian Economic, Tyler, Texas.

الدوريات والمجلات:

- أبو رحمة، ع.(شباط،2011): الحوار واللاعنف في المقاومة الشعبية، قاوم، العدد الثاني، ص 26.
- أبو سرية، ر.(2011، 15 آذار): 15 آذار: ثورة إنهاء الانقسام، جريدة الأيام، ص 22.

- أبو سرية، ر.(2011، 17 أيار): في ذكرى النكبة الفلسطينيون دقوا الخزان، جريدة الأيام، ص 22.
- أبو هواش، س. (اذار،2011): الكفاح الجماهيري واحتمالات المقاومة الشعبية، مجلة فلسطين، العدد 11، ص 6-7.
- أرناؤوط، ع.(2012، 14 تشرين ثاني): لجنة إسرائيلية تصادق اليوم على بناء 772 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنات معزولة، جريدة الأيام، ص1.
- إسماعيل، د (2001): المرأة الفلسطينية من هزيمة 1967-1987، مجلة رؤية، العدد 9، ص 28.
- إسماعيل، د.(2001): المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية، مجلة رؤية، العدد 5، ص 35.
- البرغوثي، ع. (تشرين أول- كانون أول 2006): مقاطعة إسرائيل (مقارنه مدنية فعالة آن الأوان لإطلاقها، مجلة الأدب، العدد 12/11/10، ص 10-11-13-16.
- بقاعي، ن.(شباط 2007): دعوة إلى إعادة تعريف الصراع فلسطينيا، مجلة حق العودة، العدد 21-22، ص 9.
- جاد، إ.(آذار،2011):المقاومة المدنية واحتمال انتفاضة ثالثة، مجلة فلسطين، العدد 11، ص8.
- جرادات، ع. (2011، 16 اذار): فلسطين بين القديم والجديد، جريدة الأيام، ص 22.
- جريدة الأيام (17،2007 شباط): بلعين: إصابة 11 متظاهرا جراء اعتداء قوات الاحتلال على مسيرة مناهضة للجدار، ص 6.
- جريدة الأيام (2009، 23 نيسان): فياض من حق الشعب الفلسطيني التعبير عن رفضه للاحتلال وحماية أرضه وحقه في الحرية، ص 21.
- جريدة الأيام (22،2010 نيسان): مجدلاني، انخفاض في عدد العاملين الفلسطيني منذ بدء حملة المقاطعة لمنتجاتها، ص14.
- جريدة الأيام (2010، 26 نيسان): أبو لبدة: حملة مكافحة منتجات المستوطنات تعزز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الصمود والمنافسة، ص 19.
- جريدة الأيام (2010، 31 أيار): سفن حربية إسرائيلية تعترض أسطول الحرية المتوجه إلى غزة، ص1.
- جريدة الأيام (2011، 21 نيسان): المقاومة الشعبية أعادت الاعتبار لنضالنا الوطني،ص1.
- جريدة الأيام (2012، 11نيسان): فياض في مؤتمر بلعين الدولي: البقاء مقاومة على "الرباعية" إثبات جديتها بمساءلة إسرائيل، ص1.

- جريدة الأيام (2012، 27 آب): إسرائيل تمنع عبور قافلة أهلا بكم في فلسطين عبر معبر الكرامة، ص1.
- جريدة الأيام (2012،19 كانون أول): انطلاق فعاليات الأيام التربوية التنويرية من منظور نسوي، ص 8.
- جريدة القدس (2012، 30 تشرين ثاني): حائزون على جائزة نوبل للسلام وفنانون يطالبون بفرض مقاطعة عسكرية على إسرائيل، ص 13.
- جريدة القدس (2012، 26 حزيران):مهرجان شاشات الثامن.. ستة أفلام سينمائية تنقل أصوات نساء غزة إلى كل مكان، ص 11.
- حبيب، ه. (2011، 16 آذار) 15 آذار.. التغير القادم، جريدة الأيام، ص 22.
- حداد، ت. (2010): خمسة تساؤلات مركزية حول ديمقراطية منظمة التحرير، مجلة حق العودة، العدد 48، ص 6 –7.
- حركة المقاومة الشعبية (شباط،2012): قرية النبي صالح العام 2011، قاوم، العدد الثاني، ص28.
- خطاب، س. (كانون الثاني، شباط، آذار(1989): أساليب المقاومة الشعبية في الانتفاضة، صامد، العدد 75، ص89–99.
- الديسي، س(شباط 2007):مقاطعة إسرائيل أحد الأشكال النضالية اللازمة لانجاز مهام التحرر، العدد 12–22، ص6.
- دوغارد، ج. (شباط 2007): المجتمع الدولي و نظام الفصل العنصري في فلسطين، مجلة حق العودة، العدد 21–22، ص 8.
- شبيب، س. (2011، 16 أيلول): استحقاق أيلول بين قوسين أو أدنى، جريدة الأيام، ص 22.
- عامر،ع.(كانون ثاني 2011): تطور المقاومة الفلسطينية الشعبية والمسلحة بين عامي 67–87، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ص1231–1250.
- العبد، ج. (1991): المجتمع المدني في ظل الانتفاضة، المقاومة الشعبية والحركة الوطنية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 5، ص 105–109.
- عبد الهادي، ف.(2010، 10 تشرين أول): ظاهرة فلسطينية مقاومة الاستيطان وجدار الفصل العنصري: "نستطيع فعل ذلك"، جريدة الأيام، ص7.
- عطا الله، أ. (2002): الانتفاضة الفلسطينية في سياقها الموضوعي، مجلة رؤية، العدد 16، ص 122– 136.

- عواد، هـــ. (2010): اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، أبرز أخبار الحملة حول العالم ، مجلة حق العودة، العدد 41، ص4.
- كنعان، أ. (1988): الانتفاضة في تراث الماركسية، مجلة الهدف، العدد 940، ص 136.
- ليفي، ج. (2012، 8 تشرين الأول): على أوروبا مقاطعة كل البضائع الإسرائيلية وليس فقط المنتجة في المستوطنات، جريدة القدس، ص 16.

التقارير:

- الإدارة العامة للمشاريع (2012): المشاريع التنموية في مناطق (ج)، وزارة المالية، فلسطين.
- الأمم المتحدة (2011): التهجير وانعدام الأمن في (ج) في الضفة الغربية- تقرير خاص، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- شركة الشرق الأدنى للاستشارات (2010): استطلاع للرأي حول موقف الفلسطينيين من حملة المقاطعة للبضائع الإسرائيلية، رام الله، فلسطين.

المؤتمرات وورش العمل:

- أبو العمرين، أ. (2009): نحو تعزيز ثقافة المقاوم، المؤتمر السنوي الأول للمؤسسات والمراكز الثقافية نحو تعزيز ثقافة المقاومة،20-2009/7/21، وزارة الثقافة، غزة، فلسطين.
- أبو يوسف، و. (2012): نحو تعزيز المقاومة الشعبية في فلسطين، الإطار المركزي للقوى الوطنية والإسلامية في فلسطين، رام الله، فلسطين.
- البرغوثي، ع. (2011): المقاومة كمكون للتنمية في السياق الاستعماري، حملة المقاطعة نموذجا، ورشة عمل بعنوان التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تأملات نقدية في الممارسات الحالة، مركز دراسات التنمية، 2011/6/23، فلسطين، ص 6-8.
- البرغوثي، ن. (2012): حركة مقاطعة إسرائيل، هل تنجز الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني، ندوة تلفزيونية، الجامعة الأمريكية 19/ تموز /2012، بيروت.
- التفكجي، خ.(2012): الاستيطان في القدس والضفة الغربية، محاضرة، جامعة بير زيت، 2012/11/13، فلسطين.

- الجعب، ن. (2009): المتطلبات التربوية لتعزيز ثقافة المقاومة، المؤتمر السنوي الأول للمؤسسات والمراكز الثقافية نحو تعزيز ثقافة المقاومة، 20-2009/7/21، وزارة الثقافة، غزة، فلسطين، ص4-6.
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (1969): الإستراتيجية السياسية والتنظيمية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فلسطين.
- خالد، ت. (2008): دور الأحزاب السياسية في تعزيز المقاومة الشعبية ضد الاحتلال، مؤتمر المقاومة الشعبية نهج للخلاص من الاحتلال، نابلس 2008/12/25، فلسطين.
- فصائل العمل الوطني في سجون الاحتلال الإسرائيلي (2006): وثيقة الوفاق الوطني.
- فياض، س. (2012): مداخلة رئيس الوزراء أمام مؤتمر الدراسات الفلسطينية، مؤتمر واقع ومستقبل المنطقة (ج) والأغوار،2012/7/8، فلسطين.
- قبعة، ك. (2008): المقاومة الشعبية والقانون الدولي، مؤتمر المقاومة الشعبية نهج للخلاص من الاحتلال، نابلس 2008/12/25، فلسطين.
- مركز العمل التنموي/ معا والحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري (2006): وقائع الورشة المركزية للجان الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري، 18-19 أيلول 2009، فلسطين.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2011): القضية الفلسطينية، تقرير استراتيجي 2010- 2011، حلقة نقاش، 13/ كانون الثاني/2011 بيروت، ص 5-12- 34.

المواقع الإلكترونية:

- أبراش، إ.(2010): الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني، أمد للإعلام.
- http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=101065
- أبو إياد، أ.(2012): لتعود فتح إلى جذورها ان ارادت البقاء والانتصار،أمد للإعلام.
- http://www.amad.ps/arabic/?Action=PrintNews&ID=107726
- أبو حسن، س. (2006): قمة الخرطوم: 3 لاءات حول القضية الفلسطينية.. و3 نعم حول الأوضاع العربية، جريدة الشرق الأوسط.
- http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=9896&article=355436
- بدوان، ع.(2012): إلغاء اللقاء مع موفاز وانتصار موقف الشارع.
- http://www.palthawabet.org/ar/newsDetails.php?newsId=6472&classId=10&page=21&Next=20

- البيادر السياسي (2010)، أساطيل الحرية.. هل ستكسر الحصار عن غزة ؟ الفلسطينيون يؤكدون على أهمية سفن كسر الحصار في التضامن مع الشعب الفلسطيني لكنهم يرون أن الحصار لن يكسر في ظل الانقسام
- http://www.al-bayader.com/readarticle.aspx?articleid=12554
- البلد،(2012، 29 حزيران): فلسطينيون يقدمون مذكرة للنائب العام لاعتقال موفاز عند دخوله رام الله
- http://www.albiladpress.com/news-inner.php?nid=149084&cat=5
- دراوشة، م.(ب.ت): سري نسيبة والمقاومة
- http://maaber.50megs.com/issue-march04/non-violence3.htm
- الجمعة، ع.(2012): فلسطين على خارطة الامم.. وينتظرها الكثير، أمد للإعلام
- http://www.amad.ps/arabic/?Action=PrintNews&ID=104675
- صوالحة،م. (2010): أطراف سياسية تحاول تهميش منظمة التحرير في القمة العربية بالأردن
- http://www.maghress.com/almassae/113938
- عباس، م.(2011): خطاب الرئيس محمود عباس في توقيع اتفاق المصالحة في القاهرة http://www.youtube.com/watch?v=I5TIVkdiWrk
- مشعل، خ. (2011): خطاب خالد مشعل في توقيع اتفاق المصالحة في القاهرة
- http://www.youtube.com/watch?v=k6zFDivGgCs
- الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل http://www.pacbi.org/
- http://www.pslf.info/news.php?Id=119
- المركز الفلسطيني للإعلام (2013): إغراق المواطنين بالقروض الاستهلاكية دمر الاقتصاد المقاوم.
- http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=128586
- مركز بتسيلم (2010): عدد القتلى في الانتفاضة الأولى.
- http://www.btselem.org/arabic/statistics/first-intifada-tables
- مركز الزيتونة للدارسات الإستراتيجية (2004): نتائج مسح المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وجدار الضم والتوسع.
- http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=istetan60
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (2011):البناء في المناطق المصنفة (ج) حسب اتفاقية أوسلو http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5178
- مؤسسة السلام الآن الإسرائيلية (2008)
- http://peacenow.org/

- وكالة وفا (2012): قبعة يطالب بوضع إسرائيل تحت 'البند السابع' http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=89304
- وكالة وفا (2011): حيفا: 'جائعون للحرية' يؤكدون استمرارهم في الإضراب عن الطعام حتى انتصار الحركة.
- http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=115515
- وكالة معا (2011): "بادر" لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية تواصل فعالياتها في مختلف المحافظات.
- http://it.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=442399
- مناع، هـــ.(ب.ت)): حق المقاومة من حقوق الإنسان!
- http://www.achr.nu/stu2.htm

المقابلات:

- جمال جمعة (آب، أيلول 2012): دورا للجنة الشعبية لمقاومة الجدار في المقاومة الشعبية والمعيقات التي تواجهها.
- جمال زقوت (آب،2012): دور الحكومة في فعاليات المقاومة.
- خالد منصور (آب، أيلول 2012): فعالية نهج المقاومة الشعبية.
- داوود حمودة(حزيران، تموز 2011): نتائج حملة المقاطعة.
- سهيل السلمان (آب، 2012): المعيقات التي تواجه المقاومة.
- طلال دويكات (أيلول،2012): ردة فعل الأجهزة الأمنية في مناطق السلطة من المسيرات.
- عبدالله أبو رحمة (أيلول،2012): المقاومة الشعبية في بلعين.
- عمر البرغوثي (آب، 2012): المقاطعة الاقتصادية والأكاديمية لإسرائيل.
- غازي الحمد (آب، 2012): موقف حماس من المقاومة.
- مازن قمصية (أيلول، 2012): المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية.
- مصطفى البرغوثي (آب، 2012): دور الأحزاب وفعاليتها في المقاومة.
- مصطفى الصواف (أيلول،2012): موقف حماس من المقاومة الشعبية.
- نايف سويطات (أب، 2012): موقف الأحزاب من المقاومة الشعبية.
- وليد العوض (آب، ايلول، 2012): اثر الحكومة على المقاومة الشعبية.

ملحق 1.3 خريطة سياسية للضفة الغربية

المصدر: معهد أريج

ملحق 2.3 أسئلة المقابلات

1. هنالك الكثير من التجارب قامت فيها الشعوب باعتماد أشكال من المقاومة الشعبية السلمية، واستطاعت من خلال هذا الطريق تحقيق أهدافها وتوسيع حضورها الإنساني والسياسي، فمن خلال تقييم هذه التجارب هل لنا أن نستخلص وجود علاقة ما بين المقاومة الشعبية والتنمية السياسية ؟
2. إذا ما سلطنا الضوء على الأحزاب والتنظيمات السياسية في مناطق الكفاح الشعبي وحاكمنا دورها تاريخيا، فكيف لنا أن نقيم دور الأحزاب السياسية في تفعيل المقاومة الشعبية ورفع مستوى مشاركة الجماهير ؟
3. تعبر المقاومة الشعبية عن إرادة جماهيرية وهي خيار نابع من صلب التجربة النضالية، فهل لهذا الشكل من الكفاح تأثير على النظام السياسي القائم، وكيف ترى العلاقة المتبادلة بين النظام السياسي الفلسطيني والمقاومة الشعبية؟
4. في ظل تعدد أشكال النضال الفلسطيني وتنوعه بين المقاومة الشعبية والمقاومة العنيفة أيهما ترجح كفته في جانب تحقيق تنمية فكرية سياسية حضارية؟
5. ما هي باعتقادك أهم المعيقات التي تواجه المقاومة الشعبية في طريقها نحو إحداث التنمية السياسية المطلوبة في فلسطين؟
6. كيف يمكن الارتقاء بأساليب المقاومة الشعبية وحض الجماهير على انتهاجها بشكل منتظم؟
7. من خلال إلقاء نظرة على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية هل يمكن اعتبار المقاومة الشعبية خيارا بديلا عن المفاوضات ؟
8. كيف يمكن للمقاومة الشعبية تعزيز الصمود ودعم الديمقراطية و التأثير على التداول السلمي للسلطة؟
9. بعد ما مرت به الأراضي الفلسطينية من حالة انقسام، وفي ظل تعدد تنوع واختلاف وتنافس القوى السياسية ، كيف يمكن للمقاومة الشعبية أن تتجذر وتتوسع دون تعرضها للاستغلال من قبل القوى السياسية ؟
10. هل تعتقد أن هنالك تفاعلا إعلاميا و فلسطينيا يرتقي إلى المستوى المطلوب لإنجاح المقاومة الشعبية؟

ملحق 4.3 استبانة الدراسة قبل التحكيم

استبانه بحث علمي بشأن"دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية"

الأخ الكريم/الأخت الكريمة

خاض الشعب الفلسطيني عبر تاريخ كفاحه الطويل أشكال نضالية مختلفة لتحقيق أهدافه الوطنية، ومنها ما اصطلح على تسميته ب "المقاومة الشعبية". ولأشكال النضال المختلفة دور في التنمية السياسية، ولذا تأتي هذه الاستبانة بهدف استطلاع آراء ومواقف المواطنين بشأن دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية في الضفة الغربية، ومدى تجاوبهم معها ورؤيتهم للمعيقات التي تواجهها هذه المقومة ومقترحاتهم لتفعيلها.

والاستبانة ذات أهداف علمية: مصممة لخدمة التقصي العلمي وجمع المعلومات المطلوبة للتحليل الإحصائي والموضوعي في إطار رسالة ماجستير بعنوان (دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسة في الضفة الغربية 2002 – 2012)، وذلك استكمالا للحصول على درجة الماجستير من معهد التنمية الريفية في جامعة القدس. وتأمل الباحثة تعاونكم/ن والإجابة على الأسئلة بصورة دقيقة وشخصية بعد قراءتها بدقة لما في ذلك من أهمية في الوصول إلى نتائج موضوعية ودقيقة، تعود بالنفع على مجتمعنا الفلسطيني وقضيتنا الوطنية، علما بأن المعلومات الواردة ستعامل بسرية تامة وهي لغاية الدراسة والبحث العلمي فقط.

وشكرا لحسن تعاونكم/ن

الباحثة: وفاء أبو جبارة

القسم الأول: المعلومات الشخصية

الرجاء وضع دائرة حول الخيار المناسب لك

1. الجنس: 1. ذكر 2. أنثى

2. العمر: 1. 20–25 2. 26– 31 3. 32–37 4. 38– 43 5. 43+

3. التحصيل العلمي: 1. دون التوجيهي 2.توجيهي 3. بكالوريوس 4. دراسات عليا

4. مكان السكن: 1. مدينه 2. بلدة 3. قرية 4. مخيم

5. موقع السكن: 1. شمال الضفة 2.وسط الضفة 3. جنوب الضفة

القسم الثاني:

يتكون هذا القسم من مجموعة من (54) فقرة أرجو وضع (X) للجواب الذي تراه مناسبا.

	الفقرة	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
المجال الأول للمقاومة الشعبية دورا في التنمية السياسية						
1	للمقاومة الشعبية دور فعال في التنمية السياسية في الضفة الغربية					
2	تؤدي المقاومة الشعبية إلى تعزيز ثقافة الصمود					
3	لها أثر في زيادة الإقبال على المشاركة في الحياة السياسية					
4	تفتح المقاومة الشعبية مجالا لتعبير المواطن عن رائه					
5	لها دور في توعية المواطن بحقوقه المدنية					
6	للمقاومة الشعبية اثر في انتماء المواطن للأحزاب					
7	للمقاومة الشعبية دور في الوعي السياسي					
8	للمقاومة الشعبية دور في تشجيع المواطن للبحث في خيارات جديدة لتنظيم حياته السياسية					
9	للمقاومة الشعبية دور في تعزيز ثقافة تقبل الرأي الآخر					
10	للمقاومة الشعبية أثر في نشر ثقافة الانتماء والمواطنة					
11	للمقاومة الشعبية أثر في رفع مستوى التنظيم الشعبي وبلورة أدوات النضال					
مدى المقاومة في فعاليات المقاومة الشعبية						
12	أشارك بفعاليات المقاومة الشعبية بشكل دائم					
13	للجميع الحق في المشاركة بفعاليات المقاومة الشعبية المباشرة ضد الاحتلال					
14	تشارك المرأة بشكل فعال في فعاليات المقاومة الشعبية					
15	للطلاب المدارس والجامعات دور ملموس فيها					
16	المظاهرات والمسيرات أفضل أشكال المقاومة ضد الجدار					
17	يمكن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بالمقاومة الشعبية					
18	المقاومة الشعبية السلمية حققت نتائج أفضل من العنيفة					
19	المقاومة الشعبية حاليا هي الشكل النضالي الأفضل للفلسطينيين					
29	راض عن النتائج التي تحققها الفعاليات الشعبية في المناطق المحاذية للجدار					
21	يمكن لكل فرد ابتكار أساليب جديدة للمقاومة الشعبية					

22	تلعب دورا في التأثير على خيارات السلطة الرسمية					
المعيقات التي تواجه المقاومة الشعبية في الضفة الغربية						
23	الأوضاع الاقتصادية السيئة حدت من التوجه للمقاومة الشعبية					
24	حالة الانقسام القائمة بين الضفة وغزة عقبة في تحقيق التنمية السياسية					
25	الاحتلال الاسرائيلي أهم عقبة في أحداث تنمية سياسية من خلال المقاومة الشعبية					
26	تراجع دور الأحزاب السياسية					
27	ضعف تواجد المقاومة الشعبية في الإعلام الرسمي					
28	عدم تبني النظام السياسي نهج المقاومة الشعبية بشكل رسمي					
29	تفشي الفئوية والتنافس بين الأحزاب					
30	ضعف التنسيق على أرض الواقع بين المحافظات يحد من نجاحات المقاومة الشعبية					
31	قلة عدد المشاركين في الفعاليات التي تواجه الاحتلال بشكل مباشر					
32	تحويل المقاومة إلى نشاط متخصص بفئة معينة					
33	عدم وجود أطر شعبية موحدة					
34	قصور المنظمات الأهلية في مجال المقاومة الشعبية والتنمية السياسية					
35	ضعف الثقافة في مجال المقاومة الشعبية السلمية					
36	الاعتياد على النمط العنيف في إدارة الصراع					
37	عدم المعرفة الجيدة بطرق المقاومة الشعبية					
38	مواجهات المظاهرات والاعتصام بشكل عنيف من قبل الاحتلال					
39	مشاركة المتضامنين الإسرائيليين في فعاليات المقاومة					
40	تشويه صورة ورموز هذا الشكل من النضال					
41	الخلط بين مفهوم المقاومة اللاعنفية والتطبيع					
42	الشروط التي تفرضها السلطة على المظاهرات وحركتها					
43	تغيب ذهنية المواطن في الوصول إلى قوت يومه					
44	القصور في المناهج الدراسية نحو فتح آفاق جديدة للمقاومة					
45	العجز المالي في الحملات والأطر الشعبية					
طرق تفعيل المقاومة الشعبية						
46	لمؤسسات المجتمع المدني دور في تعزيز نجاحات المقاومة الشعبية في أحداث تنمية سياسية					

47	القوى والأحزاب السياسية					
48	مشاركة متضامنين دوليين بشكل كبير ومستمر					
49	انخراط الشخصيات السياسية الرسمية					
50	للإعلام أثر في احداث التنمية السياسية من خلال المقاومة الشعبية					
51	للإعلام الالكتروني دور كبير في فتح المجال للجماهير					
52	حملات المقاطعة لإسرائيل					
52	تضافر الجهود لرسمية والشعبية					
53	مساندة الاتحادات والنقابات					
54	الدعم المادي للمقاومة الشعبية يحافظ على استمراريتها					

ملحق 5.3 أسماء محكمين إستبانة الدراسة

	الاسم	الجامعة
1	د. كمال جبر	بيرزيت
2	د.رياض عويضة	الأقصى
3	د.نايف جراد	الاستقلال
4	د.تيسير عبدالله	الاستقلال
5	د.محمود أبو سمرة	الاستقلال
6	د.نظام صلاحات	الاستقلال
7	د. أحمد الشوا	الاستقلال
8	غسان الحلو	النجاح الوطنية

ملحق 6.3 الإستبانة بعد عرضها على المحكمين

استبانة بحث علمي بشأن" دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية"

الأخ الكريم/الأخت الكريمة

خاض الشعب الفلسطيني عبر تاريخ كفاحه الطويل أشكالا نضالية مختلفة لتحقيق أهدافه الوطنية، ومنها ما اصطلح على تسميته ب " المقاومة الشعبية ". ولأشكال النضال المختلفة دور في التنمية السياسية، ولذا تأتي هذه الإستبانة بهدف استطلاع آراء ومواقف المواطنين بشأن دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية في الضفة الغربية، ومدى تجاوبهم معها ورؤيتهم للمعيقات التي تواجهها هذه المقاومة ومقترحاتهم لتفعيلها.

وقد صممت الإستبانة لأغراض البحث العلمي في إطار إعداد رسالة ماجستير بعنوان (دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسة في الضفة الغربية 2002 – 2012)، وذلك استكمالا للحصول على درجة الماجستير من المعهد العالي للتنمية المستدامة– جامعة القدس. وتأمل الباحثة تعاونكم/ن والإجابة على الأسئلة بصورة دقيقة وشخصية بعد قراءتها بدقة لما في ذلك من أهمية في الوصول إلى نتائج موضوعية ودقيقة، تعود بالنفع على مجتمعنا الفلسطيني وقضيتنا الوطنية، علما بأن المعلومات الواردة ستعامل بسرية تامة وهي لغاية الدراسة والبحث العلمي فقط.

وشكرا لحسن تعاونكم/ن

الباحثة: وفاء أبو جبارة

القسم الأول: المعلومات الشخصية

الرجاء وضع دائرة حول الخيار المناسب لك

1. الجنس: 1. ذكر 2. أنثى
2. العمر: 1. أقل من 20 2. 20–30 3. 31– 40 4. 40 فما فوق
3. التحصيل العلمي: 1. دون التوجيهي 2.توجيهي 3. بكالوريوس 4. دراسات عليا
4. مكان السكن: 1. مدينة 2. قرية 3. مخيم
5. أشارك في فعاليات المقاومة الشعبية حاليا في فلسطين

   1. نعم 2. لا
6. أسكن في منطقة قريبة من الجدار

   1. نعم 2. لا
7. أتعرض لضرر مباشر بسبب بناء الجدار

   1. نعم 2. لا

القسم الثاني: يتكون هذا القسم من (48) فقرة أرجو وضع إشارة (X) للجواب الذي تراه / ترينه مناسبا

	الفقرة	موافق	محايد	معارض
المجال الأول: دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية				
1	للمقاومة الشعبية دور فعال في التنمية السياسية في الضفة الغربية			
2	لها أثر في تعزيز المشاركة السياسية			
3	للمقاومة الشعبية دور في رفع مستوى الوعي السياسي			
4	تعزز قيم الانتماء والمسؤولية الوطنية			
5	تساعد على تعزيز الوحدة الوطنية			
6	تؤدي المقاومة الشعبية إلى تعزيز الصمود في مواجهة الاحتلال			
7	تدفع السلطة للاهتمام بتعزيز مقومات الصمود			
8	تساهم في تنشيط دور القوى السياسية في مواجهة الاحتلال			
9	تساعد في إيجاد خيارات جديدة للتنظيم الشعبي الجماهيري			
10	تساهم في انخراط القوى السياسية الرسمية في فعاليتها.			
11	من الممكن أن تجعل الاحتلال مشروعا خاسرا			
12	تنمي المقاومة الشعبية مجالا لتعبير المواطن عن آرائه			
13	تلعب دورا إيجابيا في التأثير على خيارات السلطة الرسمية			
14	المقاومة ضد جدار الفصل العنصري حققت إنجازات واسعة			
15	تسمح المقاومة الشعبية للجميع بالمشاركة في فعالياتها			
16	يمكن للمقاومة أن تحقق نجاحات سريعة لوقف بناء الجدار			
17	المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية لا تقتصر على فئة معينة			
المجال الثاني: مدى مشاركة الجماهير في المقاومة الشعبية				
18	تشارك المرأة بشكل فعال في فعاليات المقاومة الشعبية			
19	لطلاب المدارس والجامعات دور ملموس في فعاليات المقاومة			
20	يمكن لكل فرد ابتكار أساليب جديدة للمقاومة الشعبية			
21	تؤدي المقاومة الشعبية إلى مشاركة أكبر من المتضامنين الدوليين			
22	المقاومة الشعبية حاليا هي الشكل النضالي الملائم للفلسطينيين			

23	يشارك المتضررون بشكل مباشر في فعاليات المقاومة الشعبية أكثر من غيرهم			
24	تكون المشاركة الجماهيرية اكبر في المناسبات الوطنية			
25	مقاطعة إسرائيل من الأشكال الناجحة للمقاومة الشعبية			
26	تلقى المقاومة الشعبية قبولا دوليا			
المجال الثالث: المعيقات التي تواجه المقاومة الشعبية في إحداث تنمية سياسية				
27	سوء الأوضاع الاقتصادية			
28	حالة الانقسام القائمة بين الضفة وغزة			
29	إجراءات الاحتلال الإسرائيلي ضد المشاركين في فعاليات المقاومة			
30	تفشي التنافس بين القوى السياسية			
31	ضعف تواجد المقاومة الشعبية في الإعلام الرسمي			
32	عدم تبني النظام السياسي نهج المقاومة الشعبية بشكل رسمي			
33	اقتصار فعاليات المقاومة الشعبية في أيام محددة			
34	ضعف التنسيق على أرض الواقع بين المحافظات			
35	اقتصار فعاليات المقاومة على بؤر معينة			
36	ضعف التعبئة الجماهيرية			
37	عدم وجود أطر شعبية موحدة			
38	قصور دور المنظمات الأهلية في مجال المقاومة الشعبية			
39	ضعف تأثير ثقافة المقاومة الشعبية السلمية			
40	الاعتياد على النمط العنيف في الصراع			
41	عدم وجود خطة إستراتيجية للمقاومة الشعبية			
42	الخلط بين مفهوم المقاومة الشعبية والتطبيع			
43	الشروط التي تفرضها السلطة على المظاهرات			
44	قلة الموارد المالية في حملات المقاومة الشعبية			
45	اهتمام القيادات السياسية بالظهور الإعلامي			
46	الاعتماد على حشد المتضامنين الدوليين بكثرة			
47	الاعتماد على تمويل الحملات من مصادر خارجية			
48	ضعف روح العمل التطوعي لدى المواطنين			

ملحق 1.4 من صور المقاومة الشعبية في قرية المعصرة

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية.	66
1.4_أ	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية.	76
2.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول مدى المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية.	76
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دور معيقات المقاومة الشعبية.	83
4.4	نتائج تحليل اختبار (T_TEST) لإجابات المبحوثين لدور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية تبعا لمتغير الجنس.	92
5.4	نتائج تحليل اختبار (ONE_WAY ANOVA) لإجابات المبحوثين لدور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية تبعا لمتغير العمر.	93
6.4	نتائج تحليل اختبار (ONE_WAY ANOVA) لإجابات المبحوثين لدور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية تبعا لمتغير التحصيل العلمي.	94
7.4	نتائج تحليل اختبار (ONE_WAY ANOVA) لإجابات المبحوثين لدور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية تبعا لمتغير السكن.	95
8.4	نتائج تحليل اختبار (T_TEST) لإجابات المبحوثين لدور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية تبعا لمتغير المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية.	97
9.4	نتائج تحليل اختبار (T_TEST) لإجابات المبحوثين لدور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية تبعا لمتغير السكن بالقرب من الجدار.	98
10.4	نتائج تحليل اختبار (T_TEST) لإجابات المبحوثين لدور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية تبعا لمتغير التعرض لأضرار مباشرة بسبب الجدار.	99

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	أساليب النضال حسب تصنيف شارب	20
1.3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	62
2.3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	62
3.3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التحصيل العلمي	63
4.3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن	63
5.3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المشاركة في المقاومة الشعبية	63
6.3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير السكن بالقرب من الجدار	64
7.3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التعرض لأضرار الجدار	64
1.4	رأي المبحوثين في فقرات المجال الأول من إستبانة الدراسة	68
2.4	رأي المبحوثين في فقرات المجال الأول من إستبانة الدراسة	70
3.4	رأي المبحوثين في فقرات المجال الأول من إستبانة الدراسة	75
4.4	رأي المبحوثين في فقرات المجال الثاني من إستبانة الدراسة	77
5.4	رأي المبحوثين في فقرات المجال الثاني من إستبانة الدراسة	79
6.4	رأي المبحوثين في فقرات المجال الثالث من إستبانة الدراسة	84
7.4	رأي المبحوثين في فقرات المجال الثالث من إستبانة الدراسة	87
8.4	رأي المبحوثين في فقرات المجال الثالث من إستبانة الدراسة	89
9.4	رأي المبحوثين في فقرات المجال الثالث من إستبانة الدراسة	90

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق.....	الصفحة
1.3	الحدود المكانية للدراسة	117
2.3	أسئلة المقابلة	118
4.3	إستبانة الدراسة قبل التعديل.....	119
5.3	المحكمين الذين عرضت عليهم إستبنانة الدراسة	123
6.3	إستبانة الدراسة بعد التعديل	124
1.4	من صور المقاومة الشعبية في قرية المعصرة.....	127

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الغلاف الخارجي.....	
	عنوان الدراسة	
	إجازة الرسالة	
	الإهداء	
	الإقرار	أ
	شكر وعرفان	ب
	تعريفات	ج
	الملخص باللغة العربية	ز
	الملخص باللغة الانجليزية	ط
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....	**1**
1.1	المقدمة	1
2.1	مشكلة الدراسة	4
3.1	مبررات الدراسة	5
4.1	أهمية الدراسة.....	5
5.1	أهداف الدراسة.....	6
6.1	أسئلة الدراسة	7
7.1	فرضيات الدراسة	7
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**8**
1.2	المقاومة الشعبية	8
2.2	خصائص المقاومة الشعبية	12
.1.2.2	سعة مشاركة الجماهير.....	12

.2.2.2 الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للمقاومة الشعبية..... 14
.3.2.2 الاستمرارية والمدى الطويل 15
.4.2.2 القبول الدولي 16
.5.2.2 قدرة المقاومة الشعبية على توحيد القوى السياسية..... 18
.6.2.2 تعدد أشكال المقاومة الشعبية وإمكانية الجمع بينها..... 20
3.2 دور المقاومة الشعبية في التنمية السياسية..... 24
4.2 خيارات الكفاح على الساحة الفلسطينية..... 29
5.2 تأثير المقاومة الشعبية على القوى السياسية والنظام السياسي..... 34
6.2 المفاوضات والمقاومة..... 41
7.2 تجارب فلسطينية حديثة في المقاومة الشعبية 44
.1.7.2 تجربة أهالي بلعين ضد جدار الضم والتوسع 44
.2.7.2 تجربة أهالي قرية النبي صالح 46
.3.7.2 المقاومة الشعبية في القدس والأغوار..... 48
.4.7.2 المقاومة الشعبية في قرية جيوس..... 50
8.2 معيقات المقاومة الشعبية في الضفة الغربية 54
9.2 الدراسات السابقة 57

الفصل الثالث: منهجية الدراسة 60

1.3 منهج الدراسة 60
2.3 حدود الدراسة 60
3.3 مجتمع الدراسة 61
4.3 عينة الدراسة 61
5.3 أدوات الدراسة 64
6.3 تحليل البيانات 65

الفصل الرابع: مناقشة نتائج الدراسة 66

1.4 للمقاومة الشعبية دور في التنمية السياسية 66

2.4 مدى مشاركة الجماهير في المقاومة الشعبية 76
3.4 المعيقات التي تواجه المقاومة الشعبية في الضفة الغربية 83
4.4 نتائج تحليل أثر متغيرات الدراسة على مجالات الإستبانة..... 92

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات 103

1.5 استنتاجات الدراسة 103
2.5 توصيات الدراسة..... 105
المصادر والمراجع 108

الملاحق 119

فهرس الجداول 130
فهرس الأشكال 131
فهرس الملاحق 132
فهرس المحتويات 133